TNB الوطني

البنك الوطني

التقرير السنوي

2023

المحتويات

رؤيتنا 5
رسالتنا 5
كلمة رئيس مجلس الإدارة 7
كلمة الرئيس التنفيذي 9
عن البنك الوطني 10
الجوائز 12
الشركات التابعة والحليفة 13
الخطة الاستراتيجية 14
الإنجازات 15
نتائج الأعمال 17
الوضع التنافسي 19
الحوكمة 21
أعضاء مجلس الإدارة 22
اجتماعات مجلس الإدارة للعام 2023 29
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة 32
الإدارة التنفيذية 41
الهيكل التنظيمي 48
أنظمة الضبط والرقابة الداخلية 50
علاقات المستثمرين 54
الإفصاحات 58
المخاطر 60
رأس المال البشري 64
خدماتنا ومنتجاتنا 70
أهم الحملات خلال العام 2023 77

التميز المؤسسي وضبط الجودة 82
الشمول المالي للمرأة 83
مسؤوليتنا الاجتماعية..... 84
المبادرات العالمية 90
الشبكة المصرفية 92
شبكة الصراف الآلي..... 94
شكل وآلية إيصال المعلومة للمساهمين 95
تقرير مدقق الحسابات المستقل 96
القوائم المالية الموحدة..... 101

رؤيتنا

أن نكون البنك الأكثر ريادةً وابتكاراً ومتانةً.

رسالتنا

خلق فرص النجاح لمجتمعنا كوننا البنك الأسرع استجابةً.

فلسطين هويتي.. والقدس نبضي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

المساهمات والمساهمين الكرام،

أضع بين أيديكم التقرير السنوي للبنك الوطني للعام 2023، هذا العام الذي كان حزيناً على فلسطين وأبناء شعبنا بعد الحرب على غزة التي استهدفت كافة مقومات الحياة، والتداعيات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تلتها.

كسائر البنوك والشركات الفلسطينية تأثرنا بالحرب على غزة وتداعياتها، فعلى الرغم من عدم وجود فروع لنا في القطاع، إلا أننا تأثرنا من خلال استثمارنا في البنك الإسلامي الفلسطيني المتواجد هناك والذي تأثر بشكل مباشر من مجريات الحرب. وانعكست تداعيات الحرب كذلك بشكل تلقائي على الوضع الاقتصادي في الشطر الثاني من الوطن، فمع أزمة أموال المقاصة وتسريح عمال الداخل انخفضت السيولة، الأمر الذي دفعنا للاستجابة بشكل سريع مع هذه المعطيات بتعزيز السيولة ورفع التحوط بزيادة حجم المخصصات مما انعكس أيضاً على تراجع أرباحنا للعام 2023.

وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلنا العمل في ظل هذه الظروف واستطعنا تحقيق نتائج مرضية على صعيد الأداء المالي، واستكملنا عملية البناء والتطوير لتعزيز صلابة بيتنا الداخلي، وحققنا إنجازات مستدامة تساند نمو البنك وتقدمه.

الخطط التطويرية خلال العام 2023

خلال العام 2023، واصلنا تنفيذ الخطط التطويرية لتحقيق الأهداف الطموحة للخطة الاستراتيجية للبنك والتي شملت مجموعة من مشاريع البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والعمليات المركزية، إذ ركزنا جهودنا خلال العام على التهيئة لإطلاق النظام البنكي الجديد والأنظمة المساندة، لنستند بذلك إلى قاعدة متينة تتيح لنا إطلاق المزيد من المنتجات المصرفية الرقمية المواكبة للتطور والحداثة والقادرة على مساندة نمو أعمالنا، إضافة إلى خلق بيئة تكنولوجية معززة لأنظمة الضبط والرقابة ومبادئ الحوكمة الرشيدة.

عززنا كذلك تواجدنا الجغرافي بافتتاح عدد من المكاتب الدائمة والمؤقتة لإيصال خدماتنا المصرفية الوطنية إلى أكبر شريحة ممكنة من المواطنين الفلسطينيين أينما وجدوا لخدمتهم بالشكل الأمثل، وسنعمل خلال العام 2024 على افتتاح فرع ومكتب جديدين لتصبح شبكتنا المصرفية مكونة من 38 فرعاً ومكتباً منتشرة في كافة أرجاء محافظات الضفة الغربية.

البرامج المستجيبة لاحتياجات المجتمع

تمكنا أيضا خلال العام 2023 من إطلاق العديد من البرامج المستجيبة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وكان من أبرزها تعزيز دعمنا وتمويلاتنا لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين والتي تعد العامود الفقري للاقتصاد الوطني المحلي بتشكيلها أكثر من

90% من المشاريع القائمة في فلسطين، وذلك عبر اتفاقيتنا المبرمة مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) والبالغة قيمتها 50 مليون دولار أمريكي، حيث مولنا تطوير مشاريع لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام للمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني قدماً.

الخطط المستقبلية

سنواصل خلال العام 2024 التركيز على تحقيق أهداف خطتنا الاستراتيجية، ومواصلة نمونا بفاعلية وكفاءة، وتطوير بنيتنا التحتية واستثماراتنا في تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز الأطر التنظيمية والحاكمية المؤسسية، وذلك بموازاة خلق فرص النجاح والتطور المستدام لمجتمعنا. وسيكون القطاع الحبيب عنوان مساهماتنا الإغاثية للعام 2024 للتخفيف قدر المستطاع من تداعيات الحرب على الوضع الإنساني هناك، إضافة إلى تقديم مساهمات في كافة المناطق الفلسطينية لمساندة العائلات الفلسطينية المتضررة من الوضع الاقتصادي الصعب جراء الحرب. وكلنا عزم على استكمال سلسلة النجاحات والإنجازات في مسيرة نمو مؤسستنا ووطننا ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

سمير زريق

رئيس مجلس الادارة

كلمة الرئيس التنفيذي

السيدات والسادة المساهمين الكرام،

حمل العام 2023 تحديات غير مسبوقة جراء الحرب على غزة، والتي انعكست آثارها بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي والأداء المالي للشركات والبنوك في الضفة الغربية. هذه التحديات جعلتنا نعيد ترتيب خططنا ونفعل خطط الطوارئ لتتوائم أعمالنا مع الوضع المؤسف الذي يشهده وطننا.

استجبنا بشكل سريع لمواجهة التداعيات المالية التي رافقت الحرب، فعززنا من السيولة، ورفعنا تحوطنا ومخصصاتنا، لنحافظ على سلامة ومتانة مركزنا المالي. فمع نهاية العام 2023، حقق البنك صافي أرباح بقيمة 14.4 مليون دولار أمريكي، وبلغت موجوداتنا 1.49 مليار دولار أمريكي، كما وبلغت ودائع عملائنا 1.2 مليار دولار أمريكي، أما محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة فبلغت حوالي 924 مليون دولار أمريكي.كما وبلغت نسبة كفاية راس المال 16.71%، لتتجاوز المتطلب المحلي والدولي، الأمر الذي يؤكد على متانة القاعدة التي يستند إليها البنك وقدرته على الاستجابة السريعة لأي مخاطر محتملة، وحماية مودعي البنك.

واصلنا أيضاً خلال العام 2023 العمل على تطبيق أهداف الخطة الاستراتيجية للبنك وضخ استثمارات بالملايين في التكنولوجيا الرقمية، فهيئنا وفي وقت قياسي لإطلاق 15 نظاماً أساسياً ومسانداً وربط المحاكاة بينها، واستطعنا إطلاق هذه الأنظمة بنجاح في مطلع العام 2024. إضافة إلى ذلك استطعنا أتمتة كافة العمليات المرتبطة بالخدمات المصرفية المقدمة للعملاء الأفراد في الفروع، وانتهينا من مشروع استبدال وتحديث شبكة الصرافات الآلية بالجيل الجديد الأكثر حداثة، وذلك لتزويد عملائنا بتجربة مصرفية فريدة ومتطورة.

وعلى صعيد العمليات المركزية، قمنا خلال العام بمركزة أرشفة بيانات العملاء من خلال إنشاء مقر مركزي مستقل للأرشيف يسد احتياج البنك في حفظ مستندات العملاء لمدة تتجاوز 15 عاما، وهو مشغل بنظام أرشفة متطور يسهل إدارة وتنظيم عملية استخراج المعاملات وحفظها، ومصمم بأحدث أنظمة الحماية من التلف والحريق.

نفتخر أننا خلال العام 2023، كنا من أوائل البنوك في الجهاز المصرفي الفلسطيني التي تصدر تقريرها السنوي للاستدامة (ESG Report) والذي يغطي موائمة أعمال البنك للعام 2022 في المجالات البيئية والمجتمعية ومبادئ الحوكمة الرشيدة لتطبيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGs)، وذلك باعتماد معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). نحن مؤمنون أن إدماج هذه المبادئ ضمن أعمال الشركات ومأسستها من شأنه أن ينعكس على فاعلية أداء المؤسسة وترسيخ أسس متينة لعملياتها التجارية والتشغيلية وتعزيز العلاقة مع المجتمع والاستجابة الفعالة لاحتياجاته، بالإضافة إلى الاستمرار في نهج ترسيخ قواعد متينة للحوكمة الرشيدة.

سنواصل بعزم ما بدأناه للمضي قدماً في مسيرة نمو البنك الوطني ودعم مجتمعنا وتطويره بموازاة ذلك، فالظروف التي نشهدها لا تزيدنا إلا عزماً على زيادة الاستثمار في وطننا والمساهمة في بنائه وتنميته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

سلامة خليل

الرئيس التنفيذي

عن البنك الوطني

البنك الوطني في سطور

البنك الوطني (TNB) هو ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث رأس المال، وأحد أفضل مزودي الخدمات المصرفية الوطنية المتكاملة والشاملة والأكثرها ابتكاراً لقطاعي الشركات والأفراد بالإضافة إلى تقديمه للخدمات الاستثمارية والخزينة وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

تحت شعار «بخطى واثقة»، يقدم البنك الوطني أجود الخدمات المصرفية والأكثرها حداثة وتطوراً في السوق المصرفي الفلسطيني، ويسعى إلى أن يكون الخيار الوطني للمواطنين الذين يبحثون عن مزود خدمات مالية قوي وآمن ومواكب للتطور والحداثة. يضع البنك نصب عينيه تقديم خدمات مصرفية متطورة مواكبة لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية العالمية، حيث دأب على تطوير باقة من الخدمات والحلول الرقمية التي تطرح لأول مرة في فلسطين أو حتى في منطقة الشرق الأوسط.

725
موظفة وموظفاً

45
صرافاً آلياً

187 ألف
عميلة وعميلاً

8,422
مساهمة ومساهماً

36
فرعاً ومكتباً

يبلغ رأس مال البنك المدفوع 113.1 مليون دولار أمريكي، وتم رفع رأس ماله المصرح به إلى 115 مليون دولار في العام 2022. يدار البنك الوطني من قبل مجلس إدارة يضم مجموعة من كبرى الشركات الفلسطينية، ومجموعة من أبرز رجال وسيدات الأعمال والكفاءات، ويتمتع بقاعدة مساهمين هي الأكبر بين المصارف في الوطن والتي تتجاوز 8,400 مساهم ومساهمة.

يقدم البنك الوطني خدماته المصرفية لأكثر من 187 ألف عميل وعميلة، من خلال شبكة فروعه المنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية والقدس، وشبكة صرافاته الآلية المتواجدة في أكثر الأماكن حيوية. كما يقدم البنك خدماته أيضاً من خلال قنواته الإلكترونية الحديثة مثل الصيرفة الإلكترونية Online Banking، وتطبيق TNB Mobile للهواتف المحمولة الذكية، إضافة إلى مركز الخدمات الرقمية Digital Service Center الذي كان يعد الأول من نوعه على مستوى الوطن. في العام 2017، وبعد غياب المصارف الفلسطينية عن العمل في القدس لخمسين عاماً، كان البنك الوطني السباق لافتتاح أول فرع لبنك فلسطيني داخل الجدار لخدمة سكان المدينة وفلسطينيي الداخل. الحفاظ على البيئة والعمل بطاقة نظيفة متجددة هي أحد أهم القيم التي يطبقها البنك الوطني، حيث كان السباق بين البنوك في فلسطين بالاستثمار بالطاقة الشمسية عن طريق شراء حصة في محطة «نور أريحا» لسد معظم احتياجاته من الطاقة.

التأسيس

تم تأسيس البنك بتاريخ 20-8-2005 كشركة مساهمة عامة من قبل مساهمين من رجال الأعمال والشركات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتوفير الخدمات المصرفية المتميزة، حيث تم تأسيس البنك برأس مال بلغ 30 مليون دولار أمريكي واكتتاب ما نسبته 38% من قبل المؤسسين، وطرح الفرق لاكتتاب عام، وتوزعت الأسهم المتبقية على أكثر من 18,000 مساهم.

في نهاية العام 2012 تم إطلاق البنك الوطني بحلته وهويته الجديدتين، تطبيقاً لاتفاقية الضم والتملك ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار أمريكي، ليشكل بذلك كياناً مصرفياً وطنياً جديداً قوياً قادراً على تغطية كافة الاحتياجات المصرفية لشرائح المجتمع الفلسطيني بشتى قطاعاته الاقتصادية.

السنة	رأس المال المدفوع (دولار أمريكي)
2005	30 مليون
2011	35 مليون
2012	50 مليون
2015	75 مليون
2019	78 مليون
2020	92 مليون
2021	104.6 مليون
2022	113.1 مليون

في مطلع العام 2015، استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد الأردني في فلسطين، وترتب على الصفقة دخول بنك الاتحاد شريكاً استراتيجياً في البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع، والذي ارتفع حينها ليصل إلى 75 مليون دولار أمريكي. في العام 2018، قاد البنك الوطني ائتلاف مساهمين للاستحواذ على حصة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB)، وليتملك نسبة 25% من أسهم البنك.

في العام 2019، صادقت الهيئة العامة على رفع رأس المال المصرح به إلى 100 مليون دولار أمريكي، وتم رفع رأس مال البنك المدفوع ليصبح 78 مليون دولار أمريكي من خلال توزيع أسهم مجانية بنسبة 4%. في منتصف العام 2020، استحوذ البنك الوطني على أعمال وفروع البنك التجاري الأردني في فلسطين، ليدخل الأخير شريكاً استراتيجياً في البنك الوطني إثر طرح اكتتاب خاص لصالحه بقيمة 13.76 مليون سهماً وتملكه نسبة 15% من رأس المال بعد رفعه إلى حوالي 92 مليون دولار أمريكي.

في العام 2021، تم رفع رأس مال البنك المدفوع إلى حوالي 104.6 مليون دولار أمريكي، بعد طرح 13.76 مليون سهماً في اكتتاب ثانوي عام لمساهمي البنك، لتبلغ نسبة التغطية من أسهم الزيادة 93%، وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال.

في العام 2022 وتنفيذاً لقرار الهيئة العامة بتوزيع أرباح المساهمين على شكل أسهم مجانية، تم إدراج حوالي 8.5 مليون سهماً في بورصة فلسطين، ليرتفع على إثر ذلك رأس المال المدفوع للبنك من حوالي 104.6 مليون دولار أمريكي إلى 113.1 مليون دولار أمريكي.

الجوائز

استمراراً لدوره الريادي والمتميز في شتى الحقول، استطاع البنك الوطني أن يحظى باهتمام على المستوى المحلي والإقليمي ويحصد جوائز عديدة في مختلف المجالات ومنها:

1. جائزة أمان للنزاهة في العام 2012.
2. جائزة أفضل إدارة خزينة من قبل مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East في العام 2014.
3. جائزة البنك الأسرع نمواً في فلسطين للأعوام 2014، 2016، 2017 من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، كما وصنفته المجلة في إصدارها رقم 100 بالبنك الأسرع نمواً على مستوى بنوك الشرق الأوسط.
4. جائزة البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2015.
5. جائزة البنك الأفضل لتمكين المرأة في الشرق الأوسط، من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، في العام 2017.
6. جائزة الريادة في التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2017.
7. جائزة البنك الأكثر ابتكاراً للعام 2018 من قبل مجلة International Finance العالمية.

جائزة أمان للنزاهة في العام 2012

جائزة أفضل إدارة خزينة 2014

البنك الأسرع نمواً في فلسطين 2014, 2016, 2017

البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين 2015

البنك الأفضل لتمكين المرأة في الشرق الأوسط 2017

الريادة في التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل اتحاد المصارف العربية 2017

جائزة البنك الأكثر ابتكاراً للعام 2018 من قبل مجلة International Finance العالمية.

الشركات التابعة والحليفة

شركة وطن للاستثمارات WatanInvest

يمتلك البنك الوطني ما نسبته 100% من «شركة وطن للاستثمار المساهمة الخصوصية»، والتي ضمها البنك تنفيذاً لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبناءً عليه تم تغيير الصفة القانونية لشركة البنك العربي الفلسطيني للاستثمار واسمها وأصبحت ملكاً بالكامل للبنك الوطني.

الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات
National Islamic Investment Company (NIIC)

يمتلك البنك الوطني 100% من أسهم الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات التي تأسست عام 2018، حيث استحوذ البنك من خلالها على حصة مباشرة في البنك الاسلامي الفلسطيني تبلغ حوالي 25% من أسهمه.

الخطة الاستراتيجية

إن النتائج القوية التي شهدها البنك الوطني نتيجة لنجاح استراتيجة التحول التي تبناها والتي صممت بهدف تعزيز مساره التنافسي وإحداث تغيرات جذرية تمكنه من وضع أساسات الانطلاقة للأعوام المقبلة. حيث تمكن البنك الوطني من بناء الركائز الأساسية لجميع وحداته وتغطية كافة جوانب الأعمال من خلال تطوير منظومة السياسات والإجراءات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وأنظمة الضبط والرقابة التي تنظم عمل المؤسسة بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتطوير القنوات الرقمية لمواكبة تطورات سوق العمل وبهذا عزز البنك الوطني مكانته في السوق المالي وأثبت قوته ومتانته في القطاع المصرفي بأرقام ونتائج مالية فاقت التوقعات.

واستمراراً لرؤية البنك وأهدافه بتحقيق أفضل العوائد وتوفير قدر أكبر من الراحة والأمان المصرفي لعملائه وشركائه، فقد تبنى البنك استراتيجة الريادة والربحية للأعوام الثلاث القادمة 2023-2025 والتي ترتكز على رؤيته بأن يكون البنك الأكثر ريادةً و ابتكاراً ومتانةً لتحقيق رسالته بخلق فرص النجاح للمجتمع كونه البنك الأسرع استجابةً من خلال أهداف طموحة.

ولتحقيق استراتيجية الريادة والربحية يهدف البنك الوطني إلى الآتي:

- ترسيخ مكانتنا التنافسية في القطاع المصرفي الفلسطيني لتحقيق نتائج مرضية لمساهمي البنك من خلال تحقيق أفضل عائد على استثماراتهم.
- الريادة في تقديم خدمات رقمية مبتكرة ومتكاملة تلبي تطلعات عملائنا كوننا البنك الأسرع استجابة.
- بناء وتطوير فريق عمل محترف ومبتكر لتقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- تحسين تجربة عملائنا من خلال الارتقاء بمستوى الخدمة والتميز بمؤشرات رضا العملاء «NPS».
- تعظيم الدور الرقابي وتطويره وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحاكمية المصرفية.
- خلق أثر اجتماعي مستدام لتعزيز دور البنك الريادي في خدمة المجتمع ودعم الاقتصاد الوطني.
- رفع درجة الفاعلية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والتطور الرقمي من خلال الرقمنة ومركزة العمليات والأتمتة للارتقاء بمستوى الخدمة.
- النمو بكفاءة وفعالية من خلال تحقيق أفضل المؤشرات المالية والتشغيلية.

بخطى واثقة سنسير نحو مستقبل أفضل لتلبية احتياجات مجتمعنا وعملائنا ومستثمرينا وضمان تحقيق أفضل قيمة لبنكنا.

الإنجازات

افتتاح مقر الأرشيف المركزي للبنك الوطني

في إطار تعزيز إدارة المعلومات وتسهيل الوصول إلى الوثائق وحفظها بشكل مناسب، وتحسين فعالية العمليات الداخلية للبنك، افتتح البنك الوطني مقرا مستقلاً ومركزياً للأرشيف قادراً على سد احتياجاته في حفظ المستندات لمدة تتجاوز 15 عاما. المقر موجود في موقع استراتيجي في مدينة رام الله، على مساحة تبلغ أضعاف مساحة المواقع الثلاثة القديمة وبواقع 2,000 متر مربع. يتسع المقر المركزي الجديد حوالي 10,300 رف ويستوعب ما يقارب 20,590 صندوق حوافظ. الموقع مجهز بنظام أرشفة عالي التطور، وبأحدث أنظمة الأمان والمراقبة، بالإضافة إلى أنظمة خاصة لإطفاء الحريق.

افتتاح 3 مكاتب في محاكم جنين وطوباس وحلحول

افتتح البنك الوطني ثلاثة مكاتب نقد في محاكم جنين وطوباس وحلحول لتعزيز الجهود المشتركة بين البنك ومجلس القضاء الأعلى بهدف تسهيل الإجراءات المالية للمواطنين المحتكمين أمام القضاء الفلسطيني.

وبذلك، أصبح البنك متواجداً في 11 محكمة فلسطينية من أصل 13 لتعزز هذه الخطوة التزام البنك بإيصال الخدمات المصرفية إلى أكبر شريحة ممكنة من المواطنين الفلسطينيين.

إصدار أول تقرير استدامة للبنك بالمعايير العالمية GRI

أطلق البنك الوطني تقريره السنوي الأول للاستدامة والذي يغطي موائمة أعمال البنك للعام 2022 في المجالات البيئة والمجتمعية ومبادئ الحوكمة الرشيدة لتطبيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGs)، وذلك باعتماد معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

وأظهر التقرير عدة مؤشرات استثنائية ومنها زيادة نسبة تخفيف البنك لانبعاثات غازات الدفيئة بواقع 10% مقارنة بالعام 2021، وتخفيض نسبة استهلاك الكهرباء 10% عن العام 2021، بالإضافة إلى اعتماد البنك على مصادر الطاقة المتجددة لتغطية 64% من أعماله. ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى، وصول نسبة الموظفات من الإناث 40% في البنك.

الانتهاء من مشروع استبدال جميع الصرافات الآلية التابعة للبنك بالجيل الجديد DN Series

أنهى البنك الوطني مشروع تحديث شبكة صرافاته الآلية واستبدالها جميعها بالجيل الجديد من سلسلة DN Series، وذلك ضمن سعيه في توفير تقنيات متطورة وخدمات مصرفية مبتكرة لعملائه. يتميز هذا الجيل من الصرافات بتقديم خدمات مصرفية رقمية متقدمة عبر شاشة تلامسية، ونظام عرض يعزز من تحسين تجربة المستخدم. تتوائم الصرافات الجديدة مع رؤية البنك المستقبلية في التحول الرقمي، كما أنها تتميز بخاصية تدوير العملات، وتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمكفوفين وضعيفي البصر.

أتمتة العمليات المرتبطة بالخدمات المقدمة للعملاء بالفروع (الوطني Click)

تم خلال العام 2023، استكمال مشروع أتمتة العمليات المتعلقة بالخدمات المقدمة للعملاء في الفروع، وتطوير نظام لتسهيل سير العمليات الداخلية بين الدوائر والإدارات المختلفة لتنظيم مسار طلبات العملاء وتتبعها وتقليل مدة الرد عليها، بالإضافة إلى تقليص حجم التعامل الورقي. أضيف للنظام خدمات جديدة ومنها: طلبات ربط الودائع وتسعيرها وتنفيذها، وفتح حسابات للشركات (Corporate Onboarding)، بالإضافة إلى القروض بأنواعها. كما تم خلال العام 2023، ربط نظام المشتريات بنفس النظام مع مختلف دوائر وفروع البنك.

الوطني كليك

نتائج الأعمال

تمكن البنك الوطني مع نهاية عام 2023 من تحقيق أرباح صافية بلغت 14.4 مليون دولار أمريكي. كما حافظ على مكانته كثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال المدفوع والبالغ 113.1 مليون دولار أمريكي ومن حيث القيمة السوقية التي بلغت 176.4 مليون دولار أمريكي.

صافي الأرباح	14.4 مليون دولار أمريكي	
حقوق المساهمين	172.5 مليون دولار أمريكي	
القيمة السوقية	176.4 مليون دولار أمريكي	ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث القيمة السوقية
نسبة كفاية رأس المال	%16.71	أعلى من المتطلب المحلي والعالمي
رأس المال المدفوع	113.1 مليون دولار أمريكي	ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث رأس المال المدفوع

إجمالي الموجودات

1,491 مليون دولار أمريكي

إجمالي الموجودات	2019	2020	2021	2022	2023
	2,418	2,845	1,631	1,532	1,491

ودائع العملاء

1,164 مليون دولار أمريكي

إجمالي الودائع	2019	2020	2021	2022	2023
	1,972	2,330	1,212	1,209	1,164

التسهيلات الائتمانية

924 مليون دولار أمريكي

صافي التسهيلات	2019	2020	2021	2022	2023
	1,427	1,751	880	934	924

تحليل المركز المالي للبنك الوطني

وفقاً للبيانات المالية الموحدة	2019	2020	2021	2022	2023
العائد على الأصول	%0.75	%-0.03	%0.85	%1.07	%0.95
العائد على الملكية	%9.42	%-0.32	%9.55	%10.96	%8.54
التسهيلات/الودائع	%72.35	%75.14	%72.38	%77.3	%79.38
نسبة كفاية رأس المال	%14.22	%12.61	%14.89	%15.17	%16.71
حصة السهم من ربح السنة	0.11	-0.07	0.09	0.15	0.13
نسبة سعر السهم إلى ربحه (P/E)	18.18	-22.02	17.88	11.84	12.00
القيمة الدفترية	1.23	1.30	1.39	1.46	1.53

الوضع التنافسي

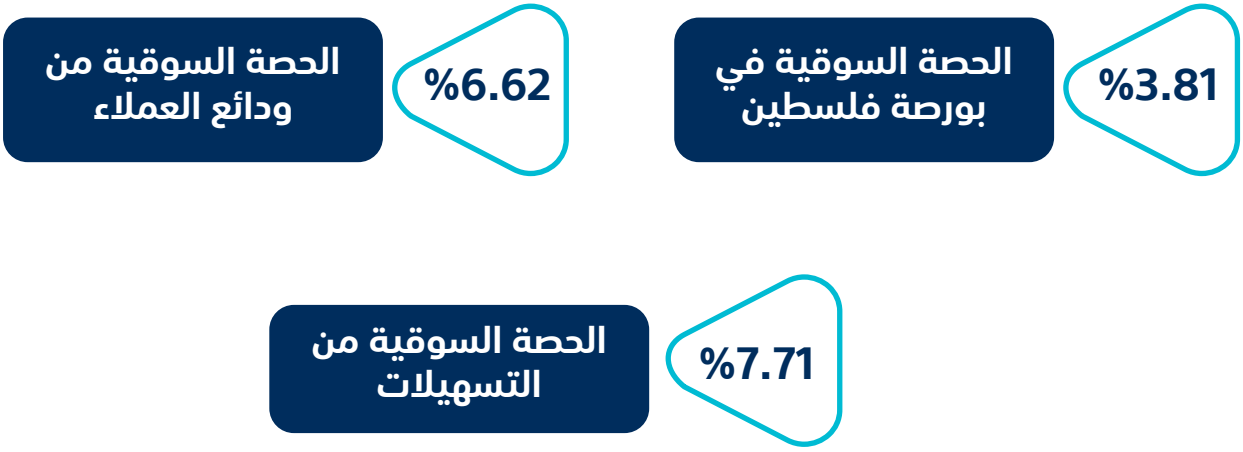

التسهيلات الائتمانية (مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	2023
القطاع المصرفي	9,035	10,079	10,747	11,045	11,983
البنك الوطني	656	873	880	934	924

الودائع البنكية (مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	2023
القطاع المصرفي	13,385	15,138	16,518	16,468	17,589
البنك الوطني	918	1,165	1,212	1,209	1,164

نسب النمو في التسهيلات الائتمانية

	2019	2020	2021	2022	2023
القطاع المصرفي	%7.15	%11.55	%6.63	%2.77	%8.49
البنك الوطني	%1.39	%33.08	%0.80	%6.14	%-1.07

نسب النمو في الودائع البنكية

	2019	2020	2021	2022	2023
القطاع المصرفي	%9.47	%13.10	%9.12	%-0.30	%6.81
البنك الوطني	%12.78	%26.91	%4.03	%-0.25	%-3.72

الحصة السوقية

	2019	2020	2021	2022	2023
الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية	%7.26	%8.66	%8.19	%8.54	%7.71
الحصة السوقية من الودائع البنكية	%6.85	%7.69	%7.34	%7.34	%6.62

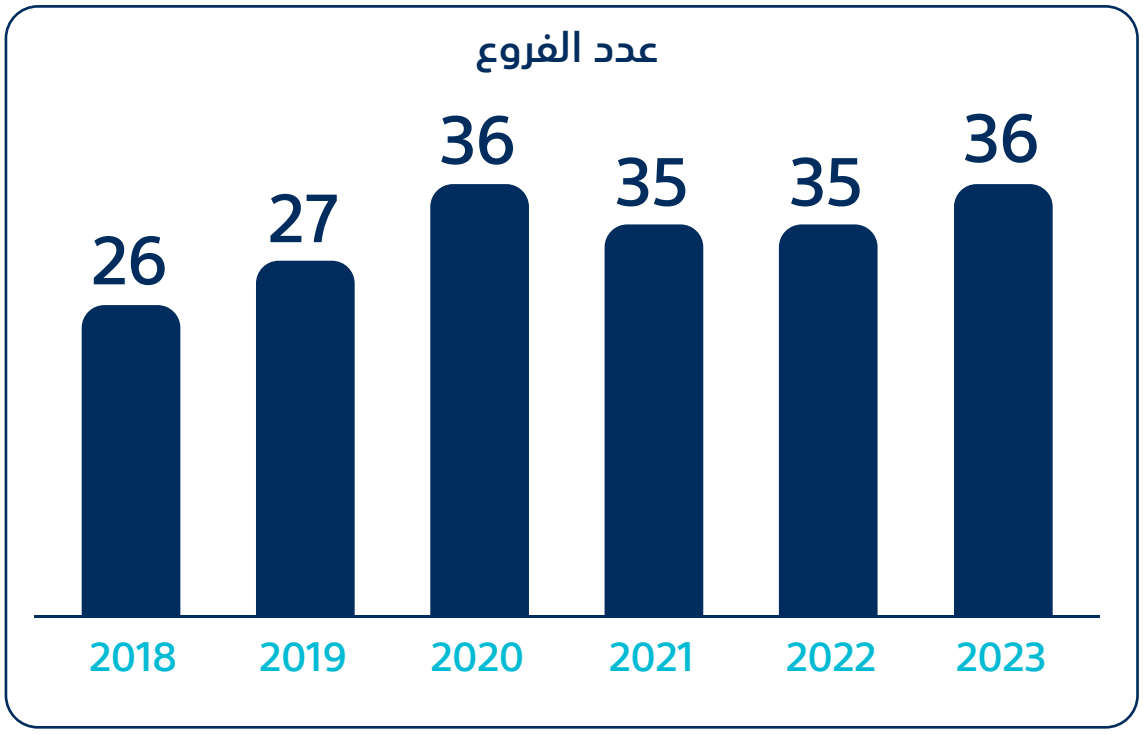

ينتشر البنك الوطني من خلال 36 فرع ومكتب في محافظات القدس ورام الله ونابلس وطوباس وجنين والخليل وبيت لحم وطولكرم وسلفيت.

الحوكمة

- يلتزم البنك الوطني بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، ويتم العمل بها بما يتوافق مع دليل الحوكمة الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية وتعليمات سلطة النقد رقم 2017/10.
- تقوم العلاقة في البنك بين إدارته ممثلة بمجلس إدارته والإدارة التنفيذية من جهة والمساهمين من جهة أُخرى وفق إطار عمل يضمن تطبيق أسس نهج الإدارة السليمة والحكومة في تحقيق أهدافه وتحقيق المنافع المختلفة لأصحاب المصالح بما في ذلك صغار المساهمين. ويوفر نظام الحوكمة معلومات تفصيلية ودقيقة في الوقت المناسب حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بالبنك والمسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارته واللجان المختلفة المنبثقة عنه تجاه البنك والمساهمين فيه.
- يحرص البنك الوطني على الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة للحوكمة والالتزام بأعلى معايير الكفاءة والدقة في نشاطاته بما يتماشى والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي جاءت منسجمة مع أحدث الممارسات الدولية السليمة ووفق توصيات لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة.

كما يقوم البنك بجهود كبيرة لتلبية متطلبات المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات المصرفية وفق الأسس الحديثة وبطريقة سليمة تضمن تقديمها بطريقة آمنة لأطراف المصالح المختلفة، إضافة إلى مشاركة البنك بتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية المختلفة بما يعزز هويته وانتماءه الوطني كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه.

أعضاء مجلس الإدارة

كما بتاريخ 2023-12-31

السيد سمير زريق – رئيس مجلس الإدارة

رجل أعمال بارز واقتصادي معروف على المستوى المحلي والإقليمي. له استثمارات واسعة في قطاعات عديدة في فلسطين والخارج. يمتلك السيد زريق خبرة واسعة في رسم السياسات الاقتصادية، وإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية والتخطيط المالي والاستراتيجي.

يشغل السيد سمير زريق منصب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني TNB البنك الأسرع نمواً ليجنّد بذلك تفانيه في رفع معايير الخدمات المالية في فلسطين. تمتد علاقة السيد زريق بالبنك الوطني لأكثر من 10 سنوات، حيث شغل عضوية مجلس إدارته منذ العام 2012، وترأس لجنة التسهيلات المنبثقة عن المجلس وعضوية لجنة الاستثمار فيه. ولإيمانه بالبنك وقدرته على رفع معايير الخدمات المالية في فلسطين، استثمر به بشراء حصة جعلته من كبار مساهميه.

كذلك يشغل السيد زريق منصب رئيس مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار والإنماء PID، شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين وهي أول شركة قابضة تأسست في فلسطين تعمل في مختلف مجالات الاستثمارات منها القطاع العقاري والمالي والتعليمي واستثمارات تجارية أخرى.

كما ويترأس السيد زريق مجلس إدارة شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية، شركة وساطة وخدمات استثمارية فلسطينية رائدة، وقاد الشركة للتموضع في أعلى الرتب من حيث الحصة السوقية في بورصة فلسطين والشراكات الاستراتيجية وخدمات الأبحاث وإدارة الإصدار. وأشرف على استثمارات مجموعة كبيرة من الشركات الخاصة في القطاعين المالي والعقاري منذ تأسيسها اعتماداً على خبرته الاستثمارية التي تجمع بين قوة المعرفة وبراعة المهارات والتي قاد على إثرها العديد من الشركات للتفوق والتميز في أدائها.

وشغل السيد زريق منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين ورئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين/ القدس ونائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، ويولي اهتماماً واسعاً في قضايا التنمية المستدامة للقطاع الخاص الفلسطيني من خلال تعزيز عناصر النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، فشغل عضوية الفريق الوطني للتنمية الاقتصادية في فلسطين، وعضوية مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي ورئيس لجنة الاستثمار فيه، وعضوية الفريق الوطني لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، وعضوية مجلس إدارة المجلس الأعلى للإبداع والتميز، ورئيساً لمجلس إدارة مؤسسة القادة الشابة (YPO).

السيد عمر منيب المصري – نائب رئيس مجلس الإدارة

عمر منيب المصري رجل أعمال يمتلك خبرة تزيد عن 30 عاماً في القطاع المصرفي والطاقة. يشغل منصب المدير التنفيذي لشركة Edgo منذ العام 2006، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية والمياه. أسس المصري عام 1996 مجموعة أطلس الاستثمارية التي تعنى بالاستثمار المصرفي والاستشارات المالية على مستوى إقليمي وتولى إدارتها. في العام 2004 استحوذ البنك العربي على المجموعة وضمها لتصبح الذراع الاستثماري له التي تعرف اليوم بـ (AB Invest) ، وعلى أثر ذلك تم تعيين المصري كأول رئيس للاستثمارات المصرفية العالمية لدى البنك العربي. قام المصري أيضاً بتمثيل البنك العربي بعدة شركات شقيقة ومملوكة من قبله، ومن ضمنها البنك العربي الوطني في السعودية. يعتبر المصري أول الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي ومدير استثمار من قبل هيئة الأوراق المالية في الأردن. تم دعوة المصري في عام 2004 ليساهم في تأسيس Dubai International Financial Exchange من خلال عضويته في DIFX Practitioner Commission.

في عام 2002 قام المصري بتأسيس جمعية Chartered Financial Analyst (CFA) بالأردن كما تولى رئاستها وهي جمعية تضم الخبراء بالاستثمارات المحلية والاستشارات المصرفية. في أوائل التسعينيات، عمل المصري مديراً للاستثمارات المالية لدى Foreign& Colonial Emerging Markets في المملكة المتحدة، حيث أسس وأدار أول صندوق استثماري للشرق الأوسط في العالم والذي تم إدراجه في بورصة نيويورك.

يحمل المصري شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع مسيرته الأكاديمية بإكمال دورة تدريبية مكثفة لمدة سنتين في التسهيلات الائتمانية في Philadelphia National Bank/Wharton Business School في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثره عمل على إدارة محفظة التسهيلات ل Philadelphia National Bank في اليابان وتايلاند. انضم المصري إلى Young Presidents' Organization في العام 2001، وتم اختياره في عام 2009 كأفضل قيادي شاب من قبل منتدى الاقتصاد العالمي.

السيدة دينا منيب المصري – عضواً

السيدة دينا منيب المصري هي عضو مجلس إدارة للعديد من شركات القطاع الخاص والعام المعروفة في فلسطين. ومعروفة على الصعيد المحلي بنشاطها في دعم المجالات الخيرية والمبادرات التي تعزز التنمية الثقافية وتمكين الفلسطينيين من خلال مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية.

عملت المصري في التسعينات في بنك Manufacturers Hanover في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 3 سنوات، ثم انتقلت إلى بريطانيا لإدارة مكتب العائلة هناك. في العام 1995 انتقلت المصري إلى فلسطين حيث شاركت عائلتها في إنشاء العديد من الشركات في مختلف القطاعات والتي شملت شركات السلع الاستهلاكية، والمشروبات، والبناء بالإضافة إلى شركات تجارة السيارات.

تحمل المصري شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وشهادة بكالوريوس في الدراسات البيئية من جامعة جورج واشنطن، في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة منال زريق – عضواً

السيدة منال زريق هي سيدة أعمال لديها خبرة كبيرة في مجال الأعمال التنفيذية، فهي ماهرة في أساليب التواصل، وقد أثبتت قدراتها في مجال بناء فريق العمل وتنمية قدرات الموظفين. تشغل حالياً العديد من المناصب في عدة شركات فلسطينية خاصة في مجالات مختلفة فهي رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل للتطوير التربوي - مدرسة المستقبل، وعضو مجلس إدارة الجامعة العربية الأمريكية ورئيس مجلس إدارة شركة زووم للدعاية والإعلان، وعضو مجلس إدارة شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية. بالإضافة إلى عضويتها في شركات مساهمة عامة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، فهي عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء PID وعضو مجلس إدارة البنك الوطني TNB.

لعبت السيدة زريق دوراً رياديا كشريك ومدير تنفيذي لأكثر من 25 عاماً في تأسيس ودعم المشاريع الاستثمارية لمجموعة شركات مسار العالمية، وشركات صندوق سراج، وشركة بيتي للاستثمار العقاري (الشركة المطورة لمدينة روابي). وأسست أكاديمية روابي الإنجليزية عام 2016 وشغلت منصب عضو مجلس بلدي لمدينة روابي لدورتيين متتاليتين. كذلك عملت على تأمين الإشراف المالي والإداري لمبادرات جديدة للأعمال في مجال الصحافة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والعقارات.

شاركت زريق في تأسيس منتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات، الذي أنشئ عام 2006 وتولت بالإنتخاب منصب أول رئيسة للمنتدى ولا تزال عضو مجلس إدارة لغاية اليوم. وكذلك عضو مجلس إدارة مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة. وعضو مجلس إدارة ورئيس سابق لمجلس إدارة مؤسسة القادة الشابة (YPO) في فلسطين. كذلك عضو مجلس إدارة منتدى المستثمر العربي العالمي (AIIF).

علاوة على ذلك، فهي زميلة في مبادرة قيادة الشرق الأوسط المنبثقة من شبكة آسبن للقيادة العالمية (Aspen Global Leadership Network)، وقد نالت جائزة التمكين الاقتصادي العالمية لعام 2013 من مؤسسة الأصوات الحيوية الأمريكية المرموقة. وفي عام 2022 حصلت على جائزة (التأثير العالمي) لمنطقة الشرق الأوسط من مؤسسة القادة الشابة (YPO) لمبادرتها « الاستثمار في التعليم وتمكين الشباب» كما شاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والعالمية.

السيد أيوب زعرب – عضواً مستقلاً

السيد أيوب زعرب هو عضو مستقل في مجلس إدارة البنك الوطني وشخصية مرموقة في القطاع المالي والتأمين على المستوى الإقليمي، حيث تمتد خبرته لأكثر من 20 عاماً في هذا المجال عمل خلالها على توسيع نطاق الشركات والاتحادات ذات الصلة وتطويرها في فلسطين والأردن، يشغل زعرب منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة المشرق للتأمين، إضافة إلى كونه الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة التأمين الأردنية الفرنسية، حيث دعّم زعرب هذه الشركات برؤى مبتكرة لتعزيز موقعها كلاعب رئيسي في السوق، شغل زعرب في وقت سابق عضوية مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، حيث ساهم في تطوير الحاكمية المؤسسية للهيئة بشكل فعال. زعرب من الأشخاص المتبنيين للرقمنة داخل القطاع المالي، ومتخصص في إدارة المخاطر والتخفيف منها، وخبير في تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية لشركات الخدمات المالية، علاوة على ذلك، أسس زعرب العديد من الشركات اللوجستية منذ العام 2003، حيث أدار مشاريع متنوعة منذ ذلك الحين على المستوى الإقليمي وفي فلسطين. في العام 2014، وسع زعرب اعماله ليدخل على قطاع العقارات، حيث يتولى لغاية الآن منصب رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية التجارية الاستثمارية.

يشغل زعرب عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات التي تعمل ضمن قطاعات الخدمات المالية والاستثمار، ومنها شركة سداد المختصة بخدمات الدفع الإلكترونية. إضافة إلى ذلك، فهو نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من الشركة الأردنية للإدارة والاستشارات، وشركة ميدسيرفس. وعمل سابقاً رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، وعضواً في اللجنة الوطنية للشمول المالي.

يحمل زعرب شهادة البكالوريوس في العلوم المالية وإدارة المخاطر من جامعة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد كمال أبو خديجة – عضواً ممثلاً عن صغار المساهمين

يشغل السيد كمال أبو خديجة منصب مدير عام شركة راسل اكسبريس وهو شريك رئيسي فيها، ويزخر تاريخه العملي بترأسه لعديد من المناصب في شركات فلسطينية رائدة، إذ عمل أبو خديجة كنائب رئيس تنفيذي وكمدير مالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية.

كما وشغل أبو خديجة منصب المدير المالي لكل من شركة التوريدات الطبية وشركة يونيبال وشركة المشروبات الوطنية- كوكا كولا. وخلال عمله مع هذه الشركات، قاد أبو خديجة العديد من عمليات إعادة الهيكلة والشراء والبيع والاندماج الهامة التي حدثت فترة عمله.

خدم أبو خديجة كعضو مجلس إدارة في عديد من الشركات الفلسطينية مثل بريكو، وبوابة أريحا، وفيتيل وغيرها. بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة بعض المؤسسات الأهلية. يحمل أبو خديجة شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيلوغ الأمريكية التابعة لجامعة نورثوستيرن بولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.

اجتماعات مجلس الإدارة للعام 2023

تم عقد ستة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال العام 2023 كما في التفاصيل الواردة أدناه:

الأعضاء	المنصب	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
السيد سمير زريق	رئيس المجلس	6	%100
السيد عمر المصري	نائب رئيس المجلس	6	%100
السيدة دينا المصري	عضواً	6	%100
السيدة منال زريق	عضواً	6	%100
السيد أيوب زعرب	عضواً مستقلاً	6	%100
السيد كمال أبو خديجة	عضواً ممثلاً عن صغار المساهمين	6	%100

دور ومسؤوليات رئيس المجلس

يمارس رئيس مجلس الإدارة جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. ويراعى في منصب رئيس المجلس الفصل بين منصبي رئيس المجلس والرئيس التنفيذي.

يقوم رئيس مجلس الإدارة بالأدوار الرئيسية التالية:

- الإشراف ومتابعة سير أعمال البنك والسياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة تقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- الحفاظ على علاقة بناءة ما بين إدارة البنك وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمة في ترويج ثقافة مؤسسية تشجع على النقد البناء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية صنع القرار.
- التأكد من توفر معايير الحوكمة لدى البنك وضمان اتخاذ قرارات استناداً لأسس سليمة. والعمل على تعزيز وضمان التعبير عن الآراء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية اتخاذ القرار.
- التأكد من حصول أعضاء المجلس والمساهمين على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.

تشكيل مجلس الإدارة

امتثالاً للممارسات الفضلى في حوكمة الشركات واستناداً إلى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 10 للعام 2017 وتطبيقاً لمدونة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تم خلال العام 2017 إعادة تشكيل المجلس ليضم أعضاء مستقلين وممثلاً عن صغار المساهمين.

سياسة البنك لتحديد حضور جلسات مجلس الإدارة

يلتزم البنك بتوصيات لجنة المكافآت والحوافز بخصوص بدل نفقات حضور أعضاء مجلس الإدارة مع العلم بأنه يتم تحديد مبلغ بدل نفقات الحضور سنوياً كالتالي:

- تحدد رسوم ثابتة بدل عضوية رئيس مجلس الإدارة بقيمة 24,000 دولار أمريكي، ورسوم ثابتة بدل عضوية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 14,000 دولار أمريكي، على أن يتم دفع 1,000 دولار أمريكي مقابل حضور كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة.
- يتم دفع ما قيمته 625 دولار أمريكي للعضو عن كل جلسة من جلسات اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحد أقصى 12 جلسة، بحيث يكون الحد الأعلى الذي سيتم دفعه لعضو اللجنة الواحدة عن جميع اجتماعات اللجنة 7,500 دولار أمريكي، باستثناء لجنة التسهيلات بحيث يكون الحد الأعلى الذي يدفع عن جميع اجتماعات اللجنة 10,000 دولار أمريكي.

ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح

يشجع البنك الوطني على خلق بيئة عمل فعالة تتسم بالشفافية والتعاون تحقيقاً لمصلحة جميع الأطراف المتعاملة معه من خلال تبني قواعد وضوابط خاصة بالسلوك المهني وأخلاقيات العمل الملائمة، ومن هذا المنطلق تم إعداد واعتماد سياسة تضارب المصالح من قبل مجلس إدارة البنك الوطني تعزيزاً وحماية لتلك القيم لتكون الأداة المناسبة للحد من الاستغلال الذي قد يخلق تضارب في المصالح حيث تهدف السياسة إلى ما يلي:

- حماية مصالح البنك وجميع الأطراف المتعاملة معه وذوي العلاقة به من خلال بيان السياسات والإجراءات التي تنظم تعارض المصالح لكل من مساهمي البنك ومجلس الإدارة ولجان البنك والإدارة التنفيذية والموظفين ومدققي الحسابات والمستشارين وأصحاب المصلحة الآخرين حسب ما تقتضيه الحاجة، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ذات العلاقة ولوائح وسياسات البنك.
- تحديد آليات وسياسات واضحة للنشاطات الاستثمارية سواء كانت استثمارات استراتيجية (في بنوك مثلاً) و/ أو استثمارات في شركات خدماتية والتي قد تكون موضع لتضارب المصالح على مستوى البنك أو على مستوى أصحاب المصلحة (أفراد).
- الحد من خطر الإضرار بالعميل مع تقليل خطر المسؤولية القانونية أو الانتقادات التنظيمية أو الإضرار بالمصالح التجارية للبنك وسمعته والتأكد من توافق الإجراءات مع المتطلبات التشريعية والإجراءات الإدارية التي تم وضعها وفقاً للوائح الداخلية.
- نيل ثقة المتعاملين مع البنك بالمنع والحد من تضارب المصالح أو إدارتها وفقاً للأنظمة المتبعة.
- الارتقاء بمستوى التواصل والشفافية وضمان أن تكون جميع عمليات صنع القرار محايدة وموضوعية.
- بيان أسلوب البنك في تنظيم تضارب المصالح لكل من مجلس الإدارة ولجان البنك والإدارة العليا والموظفين ومدققي الحسابات والموردين وكل من ينتسب إلى البنك.
- توضيح حالات التضارب ومراحل التعامل معها وفقاً لأهداف المساءلة والشفافية التي يطبقها البنك في عملياته.

تضارب المصالح

تطبق سياسة تضارب المصالح على جميع الموظفين والمنتسبين للبنك الوطني لتكون مكملة -لا أن تحل محل- التعليمات والقوانين المعمول بها في الدولة والتي تحكم حالات تضارب المصالح.

وكجزءٍ من إطار عمل الحوكمة في البنك الوطني فقد قام البنك باعتماد سياسة حماية أصحاب المصالح من المساهمين والجهات الرقابية والعملاء والموردين والموظفين وأية جهة خارجية يتم التعامل معها بهدف ضمان احترام وحماية حقوقهم وفقاً للقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة.

إن الغاية العامة والأساسية من السياسة وهي وضع المبادئ والأسس الاسترشادية التي تحكم علاقة البنك مع أصحاب المصالح الذين تربطهم علاقة بالبنك وتمكينهم من رفع الشكاوى والتظلمات والتبليغ عن الممارسات المخالفة. وكما يضمن البنك حماية حقوق أصحاب المصالح فإنه بالمقابل يتوقع أيضاً وفاء أصحاب المصالح بالتزاماتهم التي تحكمها العقود والقوانين واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة.

الإقرارات التي تم اتخاذها خلال العام 2023

يقر مجلس إدارة البنك الوطني بأنه لا توجد أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك، كما ويؤكد ويقر صحة الأمور التالية:

- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.
- وجود نظام رقابة فعال في البنك وأنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك ويؤكد على المحافظة على هذه الأنظمة.
- وجود إطار عمل مستخدم لتقييم فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
- وجود سياسات معتمدة تمنع تضارب المصالح وتحمي حقوق أصحاب المصالح.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

اللجان التنفيذية

لجنة التسهيلات

تتألف لجنة التسهيلات وفقاً لميثاقها المعتمد من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

دور ومسؤولية اللجنة:

- وضع استراتيجيات الائتمان على أن تحدد بشكل واضح مستوى الجودة المستهدفة للائتمان والعائد والنمو، وأن تحدد مستوى المخاطر المقبولة وتأثيرها على مستوى العائد المستهدف وعلى العبء الواقع على رأس المال. يجب أن تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار على المدى الطويل الدورات الاقتصادية المختلفة مع ضرورة تقييم هذه الاستراتيجية بشكل سنوي مقارنة مع نتائج الأعمال وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية واعتمادها من مجلس الإدارة.
- وضع إطار إدارة مخاطر الائتمان وتحديد شهية المخاطر (Risk Appetite) والمستوى المقبول للمخاطر (Accepted Risk) ومستوى تحمل المخاطر (Risk Tolerance) وتحديد تركزات الائتمان المقبولة بما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية واعتمادها من مجلس الإدارة.
- وضع المعايير المحددة للتأكد من قدرة الإدارة التنفيذية على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الائتمانية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والقدرة على إدارة مخاطر أنشطة الائتمان.
- إطلاع مجلس الإدارة بشكل دوري عن وضع المحفظة الائتمانية العاملة وغير العاملة لدى البنك ونسبة التركزات في الائتمان والتنسيب بأي إجراءات تحد من المخاطر التي تزيد عن مستوى المخاطر المقبول للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة بخصوص سقوف منح الصلاحيات الائتمانية.
- مراجعة السياسة الائتمانية واستراتيجيات الائتمان وإطار إدارة مخاطر الائتمان العامة بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة وإعادة تقييمها بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية والعمل على اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- الموافقة أو التوصية على طلبات التمويل المقدمة للجنة ضمن صلاحيات منح التسهيلات المعتمدة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود تضارب مصالح بين أعضاء اللجنة وبين صاحب طلب التمويل.
- الاطلاع على كافة التقارير الرقابية ذات الصلة بالعمليات الائتمانية المختلفة واتخاذ القرارات او التنسيب للمجلس بالتوصيات اللازمة بالخصوص.
- التنسيق مع كافة اللجان المنبثقة عن المجلس والمشاركة معها في كافة الأمور المتعلقة بالعمليات الائتمانية سواء لجان التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) واللجان الأخرى ذات العلاقة.
- ضمان قيام الإدارة التنفيذية بوضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والالتزام بها على نحو كافٍ فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات والعمليات الائتمانية أو الأنشطة المرتبطة بها الموافق عليها من قبل المجلس.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة ستة اجتماعات على الأقل في السنة.

لجنة الاستثمار

تتألف لجنة الاستثمار وفقاً لميثاقها المعتمد من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، ويتم اختيار رئيس اللجنة من قبل أعضاء اللجنة على أن يكون الرئيس عضواً تنفيذياً.

دور ومسؤولية اللجنة:

- مراجعة الاستراتيجية الاستثمارية للبنك قبل اعتمادها من قبل المجلس بشكل سنوي على الأقل أو أكثر عند الحاجة.
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية الحالية من حيث المخاطرة والعائد.
- متابعة حركة مؤشرات أسواق رأس المال العربية والإقليمية والدولية للاستفادة من مؤشراتها.
- تجزئة محفظة الاستثمار إلى أدوات حقوق ملكية، وأدوات دين، شاملاً بذلك حوالات الخزينة والسندات الحكومية وكذلك شاملاً مكونات المحفظة من الأدوات الأجنبية.
- الالتزام بقيود الاستثمار كما تم ذكره حسب قانون المصارف وتعليمات سلطة النقد.
- المقارنة المستمرة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لمكونات محفظة الاستثمار.
- اقتراح عمليات البيع والشراء والاحتفاظ بمكونات محفظة الاستثمار وتنفيذ هذه العمليات بحسب صلاحياتها والعمل على تعظيم العوائد من الاستثماري ضوء التوازن بين المخاطر والعائد.
- مراجعة السقوف الائتمانية المتعلقة بالبنوك المراسلة واجازتها.
- متابعة تقارير لجنة الموجودات والمطلوبات والاطلاع على أدائها و اتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لصلاحيات لجنة الاستثمار.
- تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول الوضع الاستثماري للبنك، وإطلاع المجلس على أية تغيرات جوهرية تطرأ على هذا الوضع دون تأخير.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة أربعة اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة.

لجنة التحول الرقمي

تتألف لجنة التحول الرقمي وفقاً لميثاقها المعتمد من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وللبنك أن يعززها بأعضاء من الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية على أن تكون أغلبية أعضائها من مجلس الإدارة، ويتم اختيار رئيس اللجنة من قبل أعضاء اللجنة.

دور ومسؤولية اللجنة:

- الإشراف على الاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات:

- تقوم اللجنة بالاطلاع على كافة الأمور التي من شأنها تحديد التوجهات الاستراتيجية في الجوانب التكنولوجية للبنك بهدف وضع البنك بمصافي البنوك العالمية المتطورة رقمياً، وضمن أفضل الممارسات والتقنيات المستخدمة للوصول لهذه الغاية.
- الإشراف على سير عمليات التحول الرقمي وإدارة تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفاءتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بالاستثمارات الهامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.
- وضع مجلس الإدارة أو الجهة التي يحددها بصورة أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على سير المشاريع، وذلك من خلال تقارير الأداء والامتثال لخطة تطبيق المشروع. تقييم أداء مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات وأداء الدائرة ككل بشكل سنوي.
- تقييم اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي الحالي والمستقبلي.

- الإشراف على المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات:

- مراجعة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وتتضمن مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الموضوعة من قبل الإدارة للتخفيف من هذه المخاطر.
- تطوير السياسات والإجراءات لدعم البيئة الرقابية والتي تتوافق مع سياسة تقبل المخاطر للبنك.
- التأكد من تطبيق كافة المتطلبات الرقابية الداخلية والخارجية من خلال الاطلاع على كافة التقارير الرقابية الخاصة بإدارة تكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصويبية.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة أربعة اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة.

اللجان الرقابية

لجنة التدقيق الداخلي

تتألف لجنة التدقيق الداخلي وفقاً لميثاقها المعتمد من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، على أن يكون الرئيس عضواً مستقلاً يتم اختياره من قبل أعضاء المجلس.

دور ومسؤولية اللجنة:

- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وعزله شريطة مصادقة المجلس والجمعية العمومية العامة على ذلك.
- تقييم استقلالية المدقق الخارجي مرة واحدة في السنة على الأقل وذلك من خلال ما يلي:
  - مدى تقديم خدمات خارجة عن نطاق التدقيق تؤثر على استقلاليته.
  - الحصول على تقرير من المدقق الخارجي يوضح أية علاقة بينه وبين البنك أو مع أي شخص أو مؤسسة أخرى والتي يمكن أن تؤثر على استقلاليته.
- مراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للبنك.
- مراجعة البيانات المالية وتحديد القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات السنوية ونصف السنوية والربعية والبيانات الأولية وأي بيانات وتوضيحات تتعلق بالأداء المالي للبنك. يتضمن ذلك مراجعة وتأكيد مايلي:
  - أي تغيير جوهري على السياسات المحاسبية المتبعة.
  - الآليات المتبعة لتسجيل الأحداث الجوهرية أو غير الاعتيادية وخاصة عند وجود أكثر من طريقة لتسجيل ذلك.
  - التأكد من أن البنك ملتزم بالمعايير المحاسبية الدولية المتبعة وأن الإدارة تقدم التقديرات والأحكام المناسبة آخذين بعين الاعتبار تقدير المدقق الخارجي على البيانات المالية.
  - مدى وضوح الإفصاحات واكتمالها في التقرير السنوي وطريقة عرضها.
  - التأكد من تقديم كافة البيانات الجوهرية في التقرير السنوي والبيانات المالية الأخرى.
  - مراجعة أنظمة الضبط والرقابة المالية والرقابة الداخلية للبنك بشكل سنوي، بالتعاون مع لجنة المخاطر والامتثال.
  - رفع اللجنة تقرير بأرائها إلى مجلس الإدارة إذا كانت اللجنة غير راضية عن أي جانب من جوانب التقرير المالي المقترح من قبل البنك، مع مراعاة المسائل التي تم إبلاغ اللجنة بها من قبل المدقق الخارجي.
  - التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين.
- مراجعة نطاق ونتائج التدقيق ومناقشتها مع المدقق الخارجي.
- ضمان وجود آلية واضحة وشفافة تمكن كافة موظفي البنك من التبليغ عن أي تصرف أو ممارسة غير نظامية أو غير قانونية تضمن متابعة التبليغ عن الواقعة بشكل مهني وموضوعي.

- الإشراف على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- مراجعة التقارير المعدة من دائرة التدقيق الداخلي ومتابعة تصويب المخالفات.
- اعتماد خطة التدقيق السنوية وميثاق التدقيق الداخلي والمراقبة والإدارية بالبنك بما فيها المسندة لجهات خارجية.
- ضمان استقلالية دائرة التدقيق الداخلي بحيث يكون ارتباط التدقيق الداخلي مباشرة مع اللجنة، من حيث رفع التقارير وتعيين مدير وموظفي دائرة التدقيق الداخلي، وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم السنوية.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة أربعة اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة.

لجنة المخاطر والامتثال

تتألف لجنة المخاطر والامتثال وفقاً لميثاقها المعتمد من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في إدارة المخاطر والممارسات والقضايا المرتبطة بها.

دور ومسؤولية اللجنة:

- ترشيح مدير دائرة المخاطر ومدير دائرة الامتثال ومدير دائرة مكافحة غسل الأموال، وتحديد أتعابهم وضمان توفر الخبرات والمؤهلات العلمية المناسبة.
- مراجعة ومناقشة سياسة المخاطر والامتثال وغسل الأموال والتوصية لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري للتأكد من قدرة تحمل البنك للصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة.
- مقارنة المخاطر الفعلية للبنك مع وثيقة المخاطر المقبولة ومتابعة معالجة أي انحرافات بشكل دوري ومستمر.
- مراجعة استراتيجية دائرة المخاطر للبنك والخطة السنوية لدائرة إدارة المخاطر قبل اعتمادها من المجلس.
- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال Business Continuity Plan (BCP) والتعافي من الكوارث والأزمات Disaster Recovery Plan (DRP).
- مراقبة نسبة كفاية رأس المال، وتماشيها مع تعليمات سلطة النقد وبما يوائم المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية، وذلك حسب الحدود الدنيا المقرّة، والتأكد من عدم وجود انحرافات عن الموازنات التقديرية واستراتيجيات البنك.
- مراجعة جانب المخاطرة في نشاطات البنك المتعلقة بإصدار المنتجات البنكية أو الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات .
- تقديم المشورة وتقديم التقارير اللازمة إلى مجلس الإدارة حول الوضع الحالي والمستقبلي لشهية المخاطر وثقافة المخاطر لدى البنك، إضافة إلى مهمة الإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة وأية مخاطر ذات علاقة بنشاطات وأعمال البنك للتأكد من أنها متوافقة مع شهية المخاطر المعتمدة، والإشراف على تنفيذ الإدارة العليا لإطار شهية المخاطر.
- تبادل الاتصال الرسمي وغير الرسمي بينها وبين دائرة المخاطر ومدير الدائرة للحصول على التقارير اللازمة حول ملف المخاطر الخاص بالبنك وثقافة المخاطر والحدود المسموحة وأية خروقات لها إضافة إلى خطط تخفيض المخاطر.
- تحديد المخاطر المصاحبة لأعمال البنك ووضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول درجة تحمل المخاطر والحد منها والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذية العليا لتلك الاستراتيجية.
- تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها البنك، كما يتوجب عليها إطلاع المجلس بأية تغيرات جوهرية تطرأ على وضع البنك دون تأخير.
- التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في البنك بحيث يشمل ذلك دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للبنك ووجود كوادر مؤهلة تعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وفق نظام واضح لإدارة المخاطر.

- مراجعة التقارير الصادرة عن دوائر المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال ورفعها للمجلس.
- اعتماد الخطة السنوية لدائرة مراقبة الامتثال ووحدة مكافحة غسل الأموال.
- تحديد مبادئ الامتثال التي يجب على البنك الالتزام بها بموجب القوانين والتعليمات النافذة، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة في البنك.
- الإشراف والرقابة على أعمال دائرة الامتثال وتقييم كفاءة تنفيذ سياسة الامتثال على أساس سنوي عن طريق التقرير المقدم من الإدارة التنفيذية للتأكد من التزام البنك، ويجوز لمجلس الإدارة تفويض هذه المسؤولية إلى لجنة منفصلة يتولى تعيينها بنفسه أو إلى لجنة التدقيق.
- ضمان استقلالية وظيفة مراقبة الامتثال عن أنشطة وأعمال البنك.
- المتابعة والإشراف على الأنظمة والسياسات المتبعة من البنك لتجنب حالات الاحتيال والرشاوي والفساد والحصول على التقارير التي تبين حالات عدم الامتثال.
- المتابعة والتأكد من وجود نظام واجراءات متبعة تمكن الموظفين أو المتعاقدين مع البنك أو أي أطراف خارجية من الإبلاغ عن أي تحفظات أو أخطاء في التقارير المالية أو أية أمور أخرى.
- إنشاء وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمتابعة الالتزام بأحكام القرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن تسند هذه الوظيفة إلى موظف مستقل بدرجة مدير يسمى مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإشراف على وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك والمصادقة على الميثاق أو أية وثيقة رسمية أخرى تنشأ بموجبها هذه الوظيفة.
- اعتماد دليل سياسات واجراءات عمل دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يكون مبني على المخاطر (RBA) ويستند على توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والممارسات الدولية الفضلى والمبادئ الأساسية والارشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية الفعالة، ويحدد فيه بشكل واضح أولويات ومسؤوليات الوظيفة وأساليب العمل وآليات رفع التقارير وعرض نتائج العمل، على أن يشتمل على آلية اتخاذ الإجراءات التصحيحية حال اكتشاف أية مخالفات، وتقديمه إلى مجلس الإدارة للاعتماد النهائي.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة أربعة اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة.

لجنة الترشيح والمكافآت والحوافز

تتألف لجنة التدقيق الداخلي وفقاً لميثاقها المعتمد من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

المهام والمسؤوليات المتعلقة بالحوكمة:

الإشراف على تطبيق إطار الحوكمة في البنك من خلال تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناءً على النتائج التي تتوصل إليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة البنك ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.

المهام والمسؤوليات المتعلقة بالمكافآت والحوافز:

- الإشراف على تصميم نظام المكافآت والحوافز والتأكد من توافقه مع ثقافة البنك واستمرارية الأعمال على المدى الطويل.
- الإشراف على تطبيق سياسة / منهجية المكافآت والحوافز.
- الإشراف على المشاريع الاستراتيجية المتعلقة برأس المال البشري للبنك.
- إجراء مراجعة دورية لسياسة / منهجية منح المكافآت والحوافز والمزايا أو عندما يوصي المجلس بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس التعديل أو تحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري حول مدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها.
- تقديم توصيات للمجلس بشأن مستوى ومكونات مكافآت وبدَلات رئيس وأعضاء المجلس والمسؤولين الرئيسيين في البنك.
- التأكد من أن سياسة / منهجية منح المكافآت والحوافز والمزايا تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند تحديد المكافآت بحيث تتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
- التأكد من توافق سياسة منح المكافآت والحوافز مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للبنك.
- تقديم تقارير دورية تتضمن أعمال وانجازات اللجنة.

المهام والمسؤوليات المتعلقة بالترشيحات:

- إعداد معايير يتم اعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس والإدارة العليا من حيث المهارات والخبرات وأية عوامل أخرى تراها مناسبة.
- تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء المجلس او أي من اللجان المنبثقة عنه.
- تقديم توصيات للمجلس حول الشخص المرشح في حال وجود مقعد شاغر (بما في ذلك المقعد الشاغر نتيجة لزيادة عدد أعضاء المجلس).
- دراسة مدى أهلية جميع المرشحين المقترحين لعضوية المجلس من المساهمين وأي مرشحين تقترح الإدارة بأسمائهم.

- تقييم أداء المجلس وأداء جميع اللجان وجميع الأعضاء مرة واحدة في السنة على الأقل.
- الإشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام.

- تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها ضرورية في هيكل الإدارة أو الأوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- وضع خطة مناسبة لضمان إحلال رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة أو عند ظهور شواغر بسبب ظروف غير متوقعة.
- الإشراف على أنشطة تدريب أعضاء المجلس المتعلقة بمواضيع حوكمة المصارف.

دورية عقد الاجتماعات:

تعقد اللجنة اجتماعين على الأقل في السنة لكل وظيفة.

الإدارة التنفيذية

كما بتاريخ 2023-12-31

السيد سلامة خليل- الرئيس التنفيذي

مسؤول إداري تنفيذي ذو كفاءة وخبرة ممتدة لأكثر من 20 عاماً، في عدة مجالات مختصة في السياسات المالية والاستراتيجية، مثل التدقيق والمحاسبة وإدارة الشؤون المالية والتخطيط المالي والخزينة وضبط أنظمة الرقابة وإعداد الموازنات وإدارة المخاطر. شغل سابقاً منصب رئيس الإدارة المالية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2013، حيث تولى مهمة إدارة الشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية والمشتريات والإشراف عليها ووضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بها، وشغل كذلك عضوية مجالس إدارة العديد من الشركات التابعة والحليفة للمجموعة كشركة جوال، وشركة بوابة أريحا وشركة بالفست، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك الوطني منذ العام 2013.

قبل ذلك، شغل السيد خليل مناصب عدة أبرزها تعيينه نائب الرئيس للشؤون المالية في مجموعة بلوم القابضة في أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تضمن دوره تحديد الخطط المالية والاستراتيجية المالية وإدارة الحسابات والخزينة وتمويل عمليات المجموعة ومشاريعها وضبط أنظمة الرقابة وإعداد الموازنات والميزانيات، وقد عمل قبل ذلك مديراً للتدقيق في شركة أرنست ويونغ للتدقيق على الحسابات في مدينة رام الله، حيث أدار عمليات تدقيق كبرى الشركات المحلية والمنظمات الدولية كالمفوضية الأوروبية والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما قام السيد خليل بإدارة مشاريع دولية لصالح وزارة المالية الفلسطينية متعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية والموازنة وإدارة المخاطر وبناء القدرات المؤسسية القومية.

يحمل السيد خليل شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت في فلسطين منذ عام 2000 إلى جانب ذلك، يحمل العديد من الشهادات الدولية المهنية المتخصصة في المجالات المالية والمحاسبية وتضم شهادة محاسب عام معتمد (CPA) وشهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) وأخصائي تمويل مشروع معتمد (CPFS) ومراقب مالي رئيسي (MFC).

السيد عنان الزاغة- مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستثمار

يشغل السيد عنان الزاغة منصب مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستثمار في البنك الوطني منذ أواخر العام 2020. بدأ مشواره في العمل في شركة أرنست ويونغ (EY) في فلسطين، حيث أدار التدقيق لكبرى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. لاحقاً التحق للعمل بفروع شركة EY في بلجيكا كمدير رئيسي، حيث تابع أعمال التدقيق لكبرى الشركات هناك بالإضافة إلى متابعة جودة عمليات التدقيق على مستوى كافة الفروع من خلال خبرة تمتد لحوالي 11 عاماً. اكتسب الزاغة مهارات واسعة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتدريب بالمواضيع ذات العلاقة.

يحمل الزاغة شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت، حيث تخرج منها في العام 2010. إضافة إلى ذلك، يحمل الزاغة شهادات دولية متخصصة في المجالات المالية والمحاسبية مثل (CPA).

السيد هيثم النجار- مساعد الرئيس التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي

يشغل السيد هيثم النجار منصب مساعد الرئيس التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي في البنك الوطني، ويمتلك خبرة تصل إلى 14 عاماً في مجال الاستثمار والتخطيط الاستراتيجي. التحق النجار في البنك الوطني في العام 2011 وتدرج في البنك ليشغل عدة مناصب ومنها: مدير دائرة الاستثمار والمؤسسات المالية ومدير دائرة التخطيط الاستراتيجي. كان للنجار دوراً أساسياً في التخطيط والإدارة لعمليات الاستحواذ والاندماج التي نفذها البنك على أعمال البنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبنك الاتحاد الأردني، والبنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك التجاري الأردني. إضافة إلى إدارة وصياغة خطط المؤازرة (Synergy) بين البنكين.

قبل ذلك، عمل النجار مديراً للأبحاث في شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية لمدة عامين كان مسؤولاً فيها عن إصدار أوائل التقارير التحليلية الاستثمارية المتخصصة في بورصة فلسطين. وتشمل خبرة النجار أيضاً الجانب الأكاديمي، حيث عمل في العام 2009 محاضراً لمساقات الإدارة المالية والمحافظ الاستثمارية لطلبة كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية.

بدأ النجار حياته العملية في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث عمل هناك لأربعة أعوام في شركتي فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، والتنمية للأوراق المالية كمحلل مالي رئيسي، ومستشار استثمار ووسيط مالي تباعاً.

يحمل النجار شهادة الماجيستير في العلوم المالية والإدارية من جامعة نيويورك للتكنولوجيا، إضافة إلى شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة النجاح الوطنية في فلسطين. ويعد النجار من أوائل الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي من هيئة الأوراق المالية في الأردن.

السيد أيمن دحادحة- مساعد الرئيس التنفيذي لمجموعة الأفراد

خبير مصرفي معروف على المستوى المحلي، ذو خبرة بنكية متنوعة تتجاوز 24 عاماً في العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني. تتنوع مجالات خبرة السيد دحادحة لتشمل التسهيلات الائتمانية لقطاع الأفراد، وبناء الاستراتيجيات وتصميم المنتجات المصرفية، ودراسة وتحليل الأسواق وسلوك العملاء، وإدارة المبيعات، إضافة إلى خبرته الإدارية للفروع على مستوى المناطق في فلسطين.

بدأ السيد دحادحة حياته العملية في العام 1997 بالعمل لدى الإدارة الإقليمية للبنك العربي في فلسطين، حيث ترك بصمة واضحة في الإسهام بتأسيس أول دائرة أفراد في الجهاز المصرفي الفلسطيني عام 2004، وبناء دائرة البيع المباشر في البنك عام 2008. تدرج السيد دحادحة سريعاً في البنك ليشغل عدة مناصب إدارية هامة بعمر صغير، كان أبرزها منصب مدير المبيعات المباشرة والتسهيلات الائتمانية لقطاع الأفراد، بالإضافة إلى إدارته لشبكة فروع البنك على مستوى المناطق الجغرافية في الضفة الغربية، حيث عمل مديراً لفروع منطقة الشمال، والوسط، والجنوب لعدة سنوات.

يحمل السيد دحادحة شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت وشهادة الماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة القدس/ أبو ديس، إضافة إلى شهادات دولية معتمدة ومن ضمنها شهادة مقرض معتمد في البنوك التجارية (CLBB) من اتحاد المصارف الأمريكية.

السيد محمود نواهضة- مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية

خبير مالي ومصرفي ذو خبرة ممتدة لأكثر من 21 عاماً من العمل في الجهاز المصرفي الفلسطيني والشأن المالي. تتنوع خبرة السيد نواهضة في هذين المجالين لتشمل إدارة ورقابة العمليات المالية والمصرفية، وإدارة خدمات الخزينة، وإدارة الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى خبرته في الخدمات المصرفية لقطاع الشركات وخدمة العملاء والتدقيق والرقابة المالية.

عمل السيد نواهضة في الإدارة الإقليمية للبنك العربي في فلسطين لمدة 13 عاماً، حيث شغل عدة مناصب هناك، ومنها مدير رقابة العمليات المصرفية، ومدير العمليات المالية، ونائب مدير قطاع العمليات المصرفية.

انتقل بعدها إلى البنك التجاري الأردني (JCB)، ليشغل منصب رئيس إدارة العمليات المصرفية والدعم (COO). بدأ السيد نواهضة حياته العملية من وزارة المالية الفلسطينية، حيث شغل هناك منصب رئيس التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إدارة دائرة تطوير الرقابة الداخلية.

يحمل السيد نواهضة شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية. كما وحصل على شهادات متخصصة في الأسواق المالية والخزينة والتدقيق الداخلي، وأمن المعلومات، وسياسات مكافحة غسل الأموال (AML) واعرف عميلك (KYC).

السيد عادل حسّان- مساعد الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات

يمتلك المهندس عادل حسان خبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي وأمن المعلومات والأمن السيبراني وإدارة النظم والسحابة الإلكترونية. حيث تمتد خبرته العملية المتنوعة في هذه المجالات لأكثر من 24 عاماً، تولى خلالها عدداً من المناصب القيادية في عدد من البنوك المحلية الرائدة داخل فلسطين.

بدأ حسان مشواره العملي عام 1998، حيث شغل منصب مهندس كهرباء في مشروع بيت لحم 2000 وقصر جاسر، ثم انتقل للعمل إلى بنك القاهرة عمان / فلسطين في العام 2004، وأنهى مشواره هناك عام 2015 حيث كان يشغل حينها منصب مدير دائرة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. التحق السيد حسان بعدها ببنك فلسطين وشغل منصب مدير البنية التحتية ومشاريع تكنولوجيا المعلومات. بدأ السيد حسان مشواره مع البنك الوطني في العام 2020، ليضع بصمته في تطوير البنى التحتية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات للبنك ويؤسس لمشوار التحول الرقمي للبنك.

كان للسيد حسان مشاركات عديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعليم الآلي وعلم البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى العملات الرقمية وعلم التشفير، حيث أعد العديد من الأبحاث والمقالات في هذه المجالات والتي تم اعتمادها ونشرها في أكبر المنصات العلمية العالمية.

يحمل السيد حسان شهادة البكالوريوس في هندسة الكهرباء من جامعة بيرزيت، وشهادة الماجستير في علم الحاسوب من الجامعة العربية الأمريكية والتي نالها عام 2019، ليتمم بعدها مشواره الأكاديمي في برنامج الدكتوراة في هندسة تكنولوجيا المعلومات.

الهيكل التنظيمي

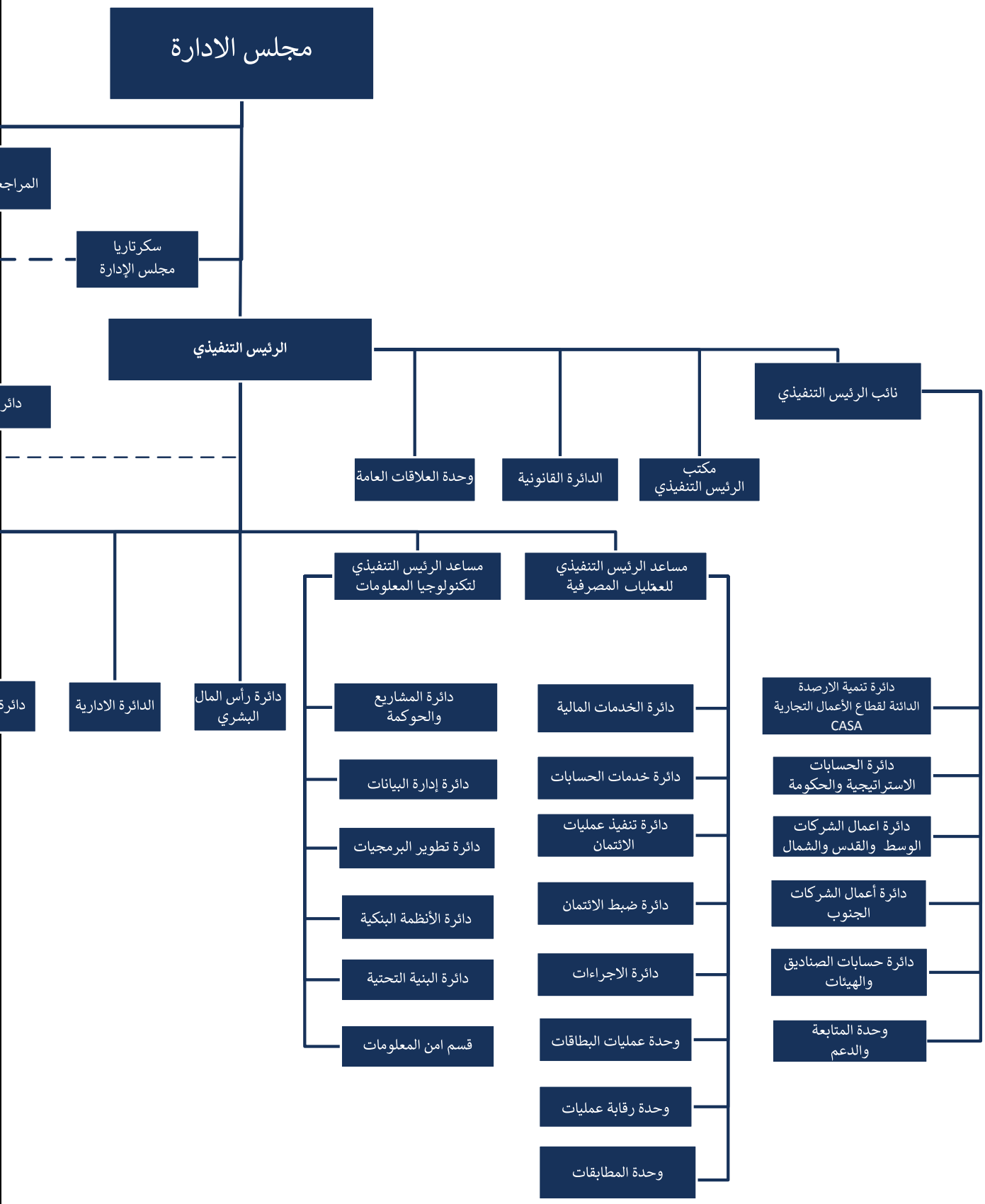

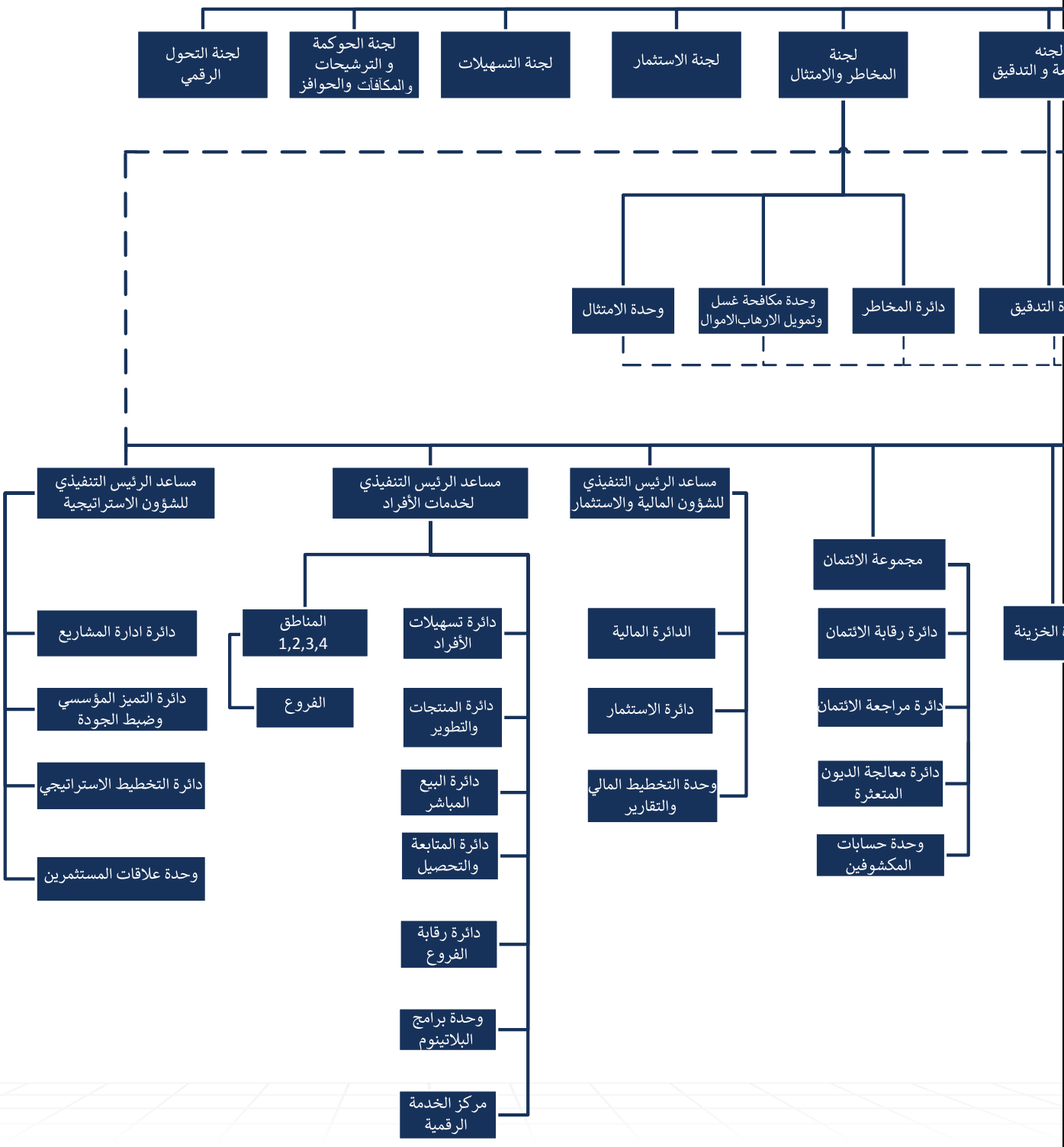
لجنة التحول الرقمي
لجنة الحوكمة و الترشيحات والمكافآت والحوافز
لجنة التسهيلات
لجنة الاستثمار
لجنة المخاطر والامتثال
وحدة الامتثال
وحدة مكافحة غسل وتمويل الارهاب الاموال
دائرة المخاطر
مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية
مساعد الرئيس التنفيذي لخدمات الأفراد
مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستثمار
مجموعة الائتمان
دائرة ادارة المشاريع
دائرة التميز المؤسسي وضبط الجودة
دائرة التخطيط الاستراتيجي
وحدة علاقات المستثمرين
المناطق 1,2,3,4
الفروع
دائرة تسهيلات الأفراد
دائرة المنتجات والتطوير
دائرة البيع المباشر
دائرة المتابعة والتحصيل
دائرة رقابة الفروع
وحدة برامج البلاتينوم
مركز الخدمة الرقمية
الدائرة المالية
دائرة الاستثمار
وحدة التخطيط المالي والتقارير
دائرة رقابة الائتمان
دائرة مراجعة الائتمان
دائرة معالجة الديون المتعثرة
وحدة حسابات المكشوفين

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يحرص مجلس الإدارة وإدارة البنك على الاستفادة الفعالة من عمل التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال وضابط اتصال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما يصدر عنهم من تقارير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما يسعى البنك للحفاظ على نظام رقابي فعال بما يضمن نزاهة عملياته من خلال ضمان استقلالية عمله وارتباطه المباشر مع لجان مجلس الإدارة.

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة، كما تعمل لدى البنك وحدة الامتثال وذلك لمراقبة وضمان امتثال دوائر البنك المختلفة للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ورفع التقارير إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

يولي البنك اهتماماً بدائرة مكافحة غسل الأموال من خلال عملها كنقطة محورية داخل البنك للرقابة على كفاءة النشاطات ذات العلاقة باكتشاف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع حدوثها إضافة إلى تقديم المساعدة والتوجيه للإدارة العليا للتأكد من أن إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتمتع بكفاءة وفعالية.

كما يحرص البنك على وجود سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة البنكية لديه، وأن يتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة، ويساعد ذلك في تحقيق أهدافه والجهات الخاضعة لإشرافه من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز إطار الحوكمة، ويوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة ويتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب. ولإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك. كما لها كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب. وفيما يلي مهام الدائرة الرئيسية:

- وضع خطة تدقيق مرتكزة على المخاطر وتقديم تلك الخطة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة/لجنة التدقيق لمراجعتها واعتمادها، وإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة/لجنة التدقيق بالآثار المترتبة على القيود التي تحد من الموارد المتاحة لخطة التدقيق الداخلي.
- التأكد من تنفيذ كل مهمة من مهمات التدقيق المشمولة ضمن خطة التدقيق الداخلي، بما في ذلك تحديد الأهداف والنطاق، وتخصيص الموارد الملائمة والإشراف عليها على النحو الكافي، و توثيق برامج العمل واختبار النتائج، وتبليغ نتائج المهمة مع الاستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق إلى الأطراف المعنية.

- رفع تقرير تفصيلي وملخص بنتائج كافة زيارات التدقيق والتوصيات وإجراءات المتابعة إلى مجلس الإدارة/لجنة التدقيق ومتابعة النتائج التي توصلت إليها مهمة التدقيق والإجراءات التصحيحية التي ينبغي اتخاذها، وإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة /لجنة التدقيق بصفة دورية عن أية إجراءات تصحيحية لم يتم تنفيذها بفعالية.
- الحفاظ على فريق محترف من المدققين يتمتع بالمعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية، بما يحقق شروط ميثاق التدقيق الداخلي ووضع خطة تدريبية متكاملة لتطوير مهارات وقدرات كادر التدقيق الداخلي والبقاء على تواصل مع تطورات المهنة، وضمان الالتزام بمبادئ الاستقامة والموضوعية والحفاظ على السرية والكفاءة.
- اتخاذ الإجراءات لضمان تنفيذ أعمال دائرة التدقيق الداخلي وفقاً للإطار الدولي للممارسات المهنية لأعمال التدقيق الداخلي ومتطلبات الجهات الرقابية وسياسات وإجراءات العمل.
- إمكانية الوصول التام والمباشر ودون أية قيود إلى كافة الوظائف، وإمكانية الاطلاع على السجلات، والوصول إلى الممتلكات المادية، والاتصال مع الموظفين بما يُمكّنه من أداء أية مهمة من مهمات التدقيق، كما يكون خاضعاً للمساءلة عن سرية السجلات والمعلومات وحمايتها.
- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتأكيد الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي للجنة التدقيق أو مجلس الإدارة سنوياً على الأقل. يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن أي تدخل في تحديد نطاق التدقيق وإنجاز أعماله وإبلاغ النتائج المتعلقة به، كما يقوم بالإفصاح عن تداعيات هذا التدخل.
- الحفاظ على برنامج تأكيد وتحسين جودة يغطي كافة الجوانب ويتضمن البرنامج تقييم لمدى تقيد نشاط التدقيق الداخلي بالمعايير، وتقييم مدى كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد الفرص المتاحة للتحسينات.

التدقيق الخارجي

يحرص البنك على الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، ويراعي في اختيار المدقق الخارجي أن يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة وعدم وجود أية شبهة بتعارض مصالح وأن لا يكون حاصلاً على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة من البنك بالكفالة الشخصية سواءً بصفتهم الشخصية أو لأزواجهم أو لأولادهم أو لأي منشأة يكونون منفردين أو مجتمعين شركاء فيها بنسبة تعادل 5% من أسهمها فأكثر أو أعضاء في مجلس إدارتها، وأن لا يكون له منفعة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك، أو مع الشركات التابعة للبنك، وأن لا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لدى البنك، أو لدى الشركات التابعة للبنك ويتولى مهامه بما يتلائم مع المعايير الدولية للتدقيق وتعليمات سلطة النقد من خلال:

- الاعتماد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجعة والتدقيق والتقيد بمعايير وأدلة التدقيق الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة والأصول المهنية.
- تدقيق البيانات المالية والدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتدقيق.
- الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
- التقيد بالسرية التامة وعدم إفشاء المعلومات التي حصل عليها بحكم عمله حتى بعد إنتهاء مهمته في البنك.

- تزويد مجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بنسخة من تقاريره المالية والإدارية، ويجتمع المدقق الخارجي مع مجلس الإدارة/ لجنة التدقيق مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- تقديم تقرير سنوي للهيئة العامة للبنك، يبين فيه أن مراجعته وتدقيقه لأعمال البنك وحساباته تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وإبداء رأيه في مدى عدالة البيانات المالية للبنك للفترة المالية التي قام بتدقيقها، وأنها قد أعدت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.
- حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك والإجابة على ما يخصه من استفسارات للمساهمين.
- تقديم تقرير لسلطة النقد ونسخة عنه لمجلس إدارة البنك مشتملاً على ما يلي:
  - أية مخالفات لأحكام قانوني المصارف وسلطة النقد والتشريعات الأخرى السارية والتي ارتكبها البنك خلال السنة المالية التي تمت مراجعة وتدقيق بياناتها.
  - رأي المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في البنك.
  - رأي المدقق الخارجي بشأن مدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة في الأصول والالتزامات.
  - التحقق من عدالة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق.

الامتثال

يمتلك البنك الوطني رؤية تتمثل في أن يكون واحداً من المؤسسات المالية الرائدة في فلسطين ويدرك أن الامتثال عنصر أساسي في ذلك، ومن أجل التأكيد على هذا الالتزام وتعزيزه، وضع مبادئ للامتثال الجيد

- كل موظف في البنك يُعد مسؤولًا عن الامتثال.
- عدم الخوف من الإبلاغ عن المخالفات.
- لا تستهدف الأرباح على حساب الامتثال.
- سمعتنا مهمةٌ.

يلتزم البنك الوطني بكافة القوانين الصادرة عن السلطات التشريعية والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والقانون الفلسطيني، ويعمل بشكل دائم على تحديث سياساته وإجراءاته الداخلية لموائمتها مع الإصدارات الجديدة الواردة من الجهات الملزمة للبنك، ومن ثم متابعة تطبيقها. كما ويقوم البنك بمتابعة ودراسة الممارسات الفضلى العالمية للمحافظة على سمعة طيبة بين البنوك محلياً وعالمياً.

تتمثل مهمة الامتثال في تحقيق البنك للريادة في القطاع المالي المحلي وذلك باتباع أفضل الممارسات العالمية والمتماشية مع القيم الخاصة بالبنك، وتختص وحدة الامتثال بفحص وتقييم امتثال البنك للسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من قبل إدارة البنك الوطني والمتماشية مع قوانين وتعليمات المشرع، وتقييم المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال لها ومدى تأثير ذلك على البنك، من خلال إجراء تقييمات وفحوصات منتظمة وشاملة لمخاطر الامتثال، وفي حال اكتشاف أية أخطاء يتم متابعتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وكون الامتثال جهة مستقلة، تقوم الوحدة بمراقبة ومراجعة إصدار السياسات والإجراءات وآليات العمل التي من شأنها حماية البنك والمساهمين والعملاء بشكل خاص من التعرض لأي تبعات سلبية.

وامتثالاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وبدليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، يسعى البنك لتطبيق هذه القواعد والممارسات ابتداءً من مجلس إدارته إلى كافة الدوائر المختصة في البنك.

تعد وحدة الامتثال كذلك، وجهة عملاء البنك في تقديم الشكاوى والمقترحات وذلك بهدف تحقيق أعلى درجات الشفافية والرضا عند العميل بالخدمات المصرفية المقدمة له، وتعمل وحدة الامتثال على استقبال الشكاوى وحلها بما ينسجم مع التعليمات والسياسات المصرفية وبما فيه مصلحة للعميل.

الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على المحافظة على مستويات عالية من الشفافية تجاه المساهمين والعملاء وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق من خلال الإفصاح عن معلومات تتسم بالدقة والكفاية والوقت المناسب وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية السارية والصادرة بمقتضى قانون المصارف النافذ والتشريعات ذات العلاقة، ويتمتع البنك بدراية تامة بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للشفافية والإفصاح المالي المطلوب كما يحرص البنك على:

- أن تكون عملية الإفصاح واضحة ومستمرة ومتاحة لجميع أطراف السوق وتتيح مجالاً للمقارنة، وأن يتم الإفصاح بواسطة وسائل متعددة منتشرة يمكن الوصول إليها بسهولة وبتكلفة منخفضة.
- الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف.
- توفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطات البنك لكل من سلطة النقد والمساهمين، والعملاء والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، ويفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
- أن تشتمل التقارير السنوية للبنك على معلومات كافية ومفيدة بحيث تمكن المساهمين والمستثمرين والعملاء والأطراف الأخرى ذات المصالح من أن يكون لديهم اطلاع جيد على أوضاع البنك.
- المحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والعملاء والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام.

قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية (FATCA)

يلتزم البنك الوطني بتطبيق قانون الامتثال الضريبي "فاتكا"، وهو قانون أمريكي يهدف أساساً إلى منع التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين من خلال استخدام المؤسسات المالية غير الأمريكية وأدوات الاستثمار في الخارج. يعتبر البنك الوطني مؤسسة مالة مشاركة Participant Foreign Financial Institution لدى مصلحة الضرائب الأمريكية.

علاقات المستثمرين

التزاماً من البنك الوطني بمبادئ الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات والتقارير والبيانات المالية وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية متمثلة بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية، تم خلال العام 2022 اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية وسياسة حماية حقوق المساهمين والإطار العام للتفاعل والتواصل مع صغار المساهمين. يحرص البنك على سهولة وصول المساهمين وأصحاب المصالح لتلك المعلومات من خلال الالتزام بتعليمات الإفصاح في بورصة فلسطين بالإضافة إلى وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

كبار المساهمين كما بتاريخ 31-12-2023 وفقاً لسجلات بورصة فلسطين

الاسم	عدد الاسهم	النسبة
شركة اركان العقاريه	21,736,760	%19.22
ENTERPRISE INVESTMENT COMPANY	17,980,729	%15.90
شركة البنك التجاري الاردني	17,116,337	%15.13
شركة بنك الاتحاد/الاردن	11,299,258	%9.99
منال عادل رفعت زريق	7,137,253	%6.31
سمير هلال محمد زريق	6,651,918	%5.88
شركة الاتصالات الفلسطينية	6,536,900	%5.78
عمر منيب رشيد المصري	3,103,762	%2.74
مجموعة الرواد العربية للتنمية والاستثمار	2,911,215	%2.57
شركة مسار العالمية للاستثمار م.خ	2,811,127	%2.49
المجموع	97,285,259	%86.01

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وذوي الصلة كما بتاريخ 31-12-2023

الاسم	المنصب	عدد الأسهم المملوكة شخصياً	عدد الأسهم المملوكة من ذوي الصلة
سمير هلال محمد زريق	رئيس مجلس الإدارة	6,651,918	*194,456
عمر منيب رشيد المصري	نائب رئيس مجلس الإدارة	3,103,762	*21,021,266
دينا منيب رشيد المصري	عضو مجلس إدارة	64,661	-
أيوب وائل أيوب زعرب	عضو مجلس إدارة	12,434	-
منال عادل رفعت زريق	عضو مجلس إدارة	7,137,253	-
كمال اسماعيل محمد أبو خديجة	عضو مجلس إدارة	10,812	-
سلامة ساجي سلامة خليل	الرئيس التنفيذي	18,085	-
المجموع		16,998,925	21,215,722

* لا يشمل أسهم ذوي الصلة من أعضاء مجلس الإدارة.

معاملات مع الأطراف ذوي الصلة*

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كأطراف ذوي صلة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات كما يلي:

	2023	2022
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	13,127,287	13,572,406
ودائع العملاء	34,388,851	58,917,891
تأمينات نقدية	969,852	1,621,123
ذمم دائنة	204,764	508,935
موجودات أخرى	850,212	850,212
بنود قائمة الدخل الموحدة		
فوائد وعمولات دائنة	1,007,900	1,292,738
فوائد وعمولات مدينة	1,037,551	763,686
مصاريف دعاية وإعلان	-	184,297
بريد وهاتف	27,881	78,537
خطوط اتصالات مؤجرة	2,157,531	2,232,198
بدلات أعضاء مجلس الإدارة	201,295	307,000
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
اعتمادات وكفالات	1,624,975	11,482,487
سقوف ائتمانية غير مستغلة	2,980,534	7,677,782

* ايضاح رقم 38 في التقرير المالي.

نشاط التداول

بلغ عدد مساهمي البنك الوطني 8,422 مساهماً كما في 31-12-2023 ليحافظ على مكانته كأكبر بنك من حيث عدد المساهمين في القطاع المصرفي عن العام 2023. كما بلغ حجم التداول 15,612,404 دولار مقسمة على 8,114,573 سهم خلال العام 2023. كما وكان عدد العقود المنفذة 488 عقد.

خلال العام 2023 وصل سعر سهم البنك الوطني لأعلى مستوى له منذ العام 2020 وهو 2.05 دولار أمريكي.

أعلى سعر تداول	أقل سعر تداول	سعر الإغلاق 2023	سعر الإغلاق 2022	نسبة التغيير
USD 2.05	USD 1.45	USD 1.56	USD 1.78	%12.36-

	البنك الوطني	بورصة فلسطين	النسبة
القيمة السوقية (دولار أمريكي)	176.4 مليون	4.62 مليار	%3.81
حجم التداول (عدد الأسهم)	8.1 مليون	160 مليون	%5.07
قيمة التداول (دولار أمريكي)	15.6 مليون	331 مليون	%4.72

في نهاية العام 2023 بلغت القيمة السوقية للبنك الوطني 176.4 دولار أمريكي، وعلى الرغم من انخفاض القيمة السوقية عن العام 2022، حافظ البنك الوطني على مكانته كثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث القيمة السوقية.

أداء سهم البنك الوطني

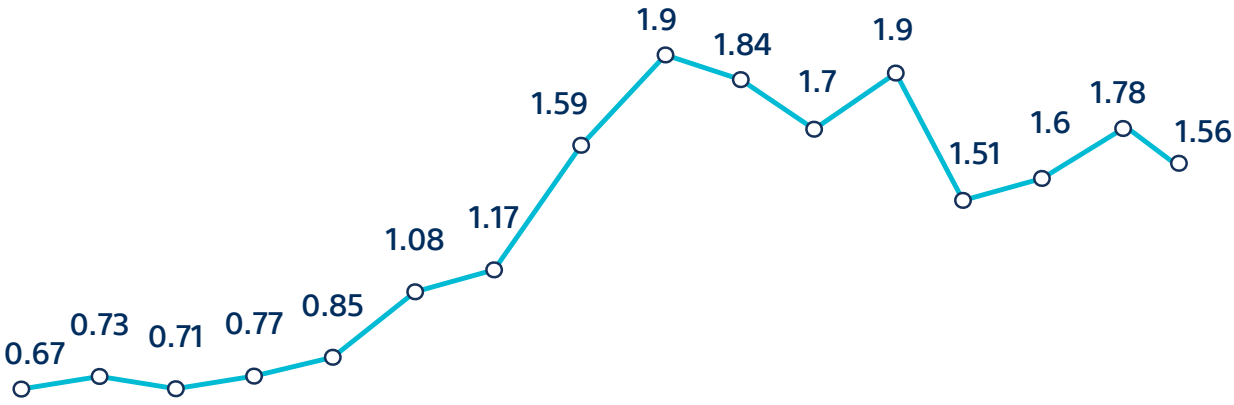

2008 - 2023

الأرباح والخسائر وحقوق المساهمين

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
صافي الربح بعد الضريبة	8,998,319	7,947,598	(5,819,453)	13,922,736	17,001,218	14,402,180
نسبة التوزيعات النقدية	%5	_	_	_	5%	_
نسبة توزيعات الأسهم المجانية	%4	_	_	%8.13	_	_
صافي حقوق المساهمين	91,906,288	95,698,764	119,488,321	145,744,808	164,624,162	172,540,872
أسعار إغلاق الأوراق المالية	1.7	1.9	1.51	1.6	1.78	1.56

الإفصاحات

مدقق الحسابات

أرنست ويونغ – رام الله – الماصيون – عمارة باديكو هاوس / الطابق السابع – هاتف- 02-2421011
صندوق بريد 1373.

الأتعاب المهنية والاستشارية

بلغت الأتعاب المهنية والاستشارية 868,359 دولار أمريكي خلال العام 2023.

الغرامات والعقوبات المفروضة على البنك خلال العام 2023

لا توجد أية غرامات أو عقوبات تم فرضها على البنك خلال العام 2023.

القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك مبلغ 61,201,642 دولار أمريكي كما في نهاية العام 2023. وبرأي المستشار القانوني والإدارة التنفيذية للبنك أنها لا تستند إلى أي أساس قانوني.

في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه.

السيطرة على الشركة

لا يوجد جهات مسيطرة على البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

حالات الامتناع عن التصويت الناتجة عن تضارب المصالح وحالات الموافقة على عقود أو معاملات تشمل تضارب المصالح

لا توجد حالات الامتناع عن التصويت الناتجة عن تضارب المصالح وحالات الموافقة على عقود أو معاملات تشمل تضارب المصالح بموجب قانون الشركات وقانون المصارف.

في الحالات التي يوجد فيها معاملات و/أو قرارات مرتبطة بأعضاء مجلس إدارة، يتم استبعادهم من التصويت على تلك المعاملات و/أو القرارات.

الاعتماد على موردين وعملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأعلى من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات للبنك.

الامتيازات

لا يوجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. كما لا توجد أية براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

العمليات غير المتكررة

لا يوجد أي أثر مالي ذو طبيعة غير متكررة خلال السنة المالية 2023 ولم تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

ملخص منافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا

	2023	2022
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها (منافع قصيرة الأجل)	1,307,767	1,558,437
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة (منافع طويلة الأجل)	69,735	144,377

بدلات أعضاء مجلس الإدارة

	*2023	2022
بدلات أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني	201,295	307,000

* تشمل بدلات الأعضاء المستقيلين.

المخاطر

يقوم البنك الوطني بإدارة المخاطر بشكل دائم ومستمر من خلال تحديد وقياس جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك، حيث ترتكز منهجية البنك بإدارة المخاطر ضمن إطار كلي وذلك استناداً للممارسات والأعراف المتعارف عليها بحيث يتم الفصل ما بين دائرة المخاطر ودوائر الأعمال والعمليات التنفيذية حيث تعتبر مراكز الأعمال خط الدفاع الأول لإدارة المخاطر، كما وتتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر من خلال دائرة مستقلة هي دائرة المخاطر والتي تتبع للجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تعمل كخط دفاع ثانٍ. ويتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال السقوف والنسب المحددة والمعتمدة سواءً من قبل مجلس الإدارة أو سلطة النقد الفلسطينية، كما يتم التأكد من فعالية الضوابط الداخلية وإجراءات السلامة والأمن التي تعمل على التقليل من التأثير على أنشطة البنك كخط دفاع ثالث.

كما تقوم الإدارة وبمشاركة دائرة المخاطر في البنك بتحليل القوائم المالية للبنك من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتحديد حجم المخاطر المختلفة واتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها بما ينسجم مع تطلعات الإدارة في تحقيق العوائد الكافية والمناسبة مع الاحتفاظ بمستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر.

قام البنك باتباع ووضع اجراءات رقابية إضافية لمراقبة المخاطر والتنبؤ المسبق بها وذلك من خلال وضع وثيقة للإنذار المبكر والتي يتم من خلالها مراقبة المؤشرات ذات العلاقة بالمخاطر الخاصة بأعمال البنك ونشاطاته والتي قد يتعرض لها البنك وذلك بشكل دوري ومستمر. وفي حال تحقق أية أزمة، تم وضع الخطط اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر وإدارتها في حال وقوعها من خلال سياسة خاصة بإدارة الأزمات ووضع خطط الإنعاش والحلول اللازمة لضمان العودة إلى الأوضاع الطبيعية بأسرع وقت ممكن وبأقل الخسائر.

كما ونشير إلى أنه يتم تطبيق تعليمات سلطة النقد فيما يخص فحوصات التحمل Stress Testing الخاصة بالبنك كأحد وسائل قياس المخاطر والتي يتم من خلالها وضع سيناريوهات وفرضيات متفاوتة الشدة وقياس ردة الفعل الناجمة عنها وقياس مدى أثرها على كفاية رأس مال البنك واستمراريته. مما سبق فإن البنك الوطني يتبع منهجية لإدارة المخاطر مبنية على أساس وقائي يقوم على أساس الحد من المخاطر قبل وقوعها أي منهج Preventive Action بدلاً من العلاجي Corrective Action. يوجد لدى البنك نظام خاص لإدارة مخاطر التشغيل (CareWeb) يعمل على التقييم المستمر للبيئة الرقابية في كافة دوائر البنك. كما أن تطبيق المعيار المحاسبي الجديد (IFRS9) يعتبر مبدأً مهماً من شأنه تعزيز هذه المنهجية خصوصاً وأن هذا المبدأ مبني على قياس المخاطر والتحوط لها منذ البداية، وفي سبيل ضمان تنفيذ هذه المنهجية بالشكل السليم، فإنه يتم متابعة ومراجعة الضوابط الداخلية ويتم رفع تقارير دورية من قبل دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن المجلس بعد عرضها على الإدارة التنفيذية العليا، حيث يتم من خلال هذه التقارير تناول جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وبيان واقع الحال الخاص بالبنك من خلال هذه التقارير.

وتتلخص المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يلي:

مخاطر التشغيل:

مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاءة أو إخفاق العمليات الداخلية سواء كان هذا ناتجاً عن الأفراد، أو الأنظمة، أو من أحداث خارجية، وهذا التعريف يتضمن المخاطر القانونية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية بحسب ما يتبناه البنك الوطني. إن تحديد مخاطر التشغيل وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح وازدهار البنك وتحقيقه لأهدافه المرجوة، حيث إن مخاطر التشغيل الناجمة عن أي من الأحداث الداخلية أو الخارجية قد يكون لها أثر مادي على أعمال البنك وقد تؤدي إلى حدوث خسائر أو فشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، والتأثير سلباً على سمعة البنك، ولهذا فإن البنك الوطني يسعى إلى توفير منهج عمل شامل وسياسات وإجراءات عمل بالإضافة إلى الأدوات اللازمة لإدارة مخاطر التشغيل والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر الإسناد الخارجي وإدارة مخاطر الاحتيال بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

مخاطر السيولة:

هي مخاطر عدم تمكن البنك من الوفاء بشكل فعال بالتزامات التدفق النقدي الحالية والمستقبلية المتوقعة والغير المتوقعة دون التأثير سواء على عمليات البنك اليومية أو الوضع المالي للبنك، كما تغطي مخاطر السيولة ايضاً مخاطر السوق ومخاطر سيولة الموجودات ويقصد بها مخاطر عدم تمكن البنك من تسييل مراكزه بسهولة دون التأثير بشكل كبير على سعر السوق لعدم سيولة السوق أو تعطل آلياته. يقوم البنك الوطني بإدارة فجوة السيولة بين موجوداته ومطلوباته للمدى القصير والطويل بصورة فعالة تبعاً للأسس والمبادئ المحددة ضمن السياسات والإجراءات المعتمدة بهذا الخصوص، حيث تقوم الإدارة بتحديد الآليات المناسبة لإدارة السيولة وتوفير مصادر السيولة الملائمة في كل فترة بناء على الظروف المحيطة في حينها.

مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف مخاطر سعر الفائدة بأنها المخاطر التي تتعرض لها أرباح البنك ورأس ماله والتي تنشأ عن طلب العملاء لمنتجات أو خدمات مصرفية مرتبطة بأسعار فائدة تخضع لإعادة التسعير بالإضافة إلى استراتيجية البنك في معالجة الفائدة بسبب عدم التماثل حيث أن أسعار الفائدة ومنحنى العائد تتغير مع الزمن فإن البنك قد يكون معرضاً لخسائر في الأرباح ورأس المال بسبب عملية إعادة التسعير لكافة البنود المقيدة داخل الميزانية العمومية أو تلك المقيدة خارجها. إن التغيرات في أسعار الفائدة يمكنها أن تؤثر على أرباح البنك من خلال تغيير صافي دخل الفوائد المتحقق، ولدرء أية مخاطر من الممكن حدوثها نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة فإن البنك الوطني يقوم بمراقبة هذه التقلبات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

مخاطر العملات الأجنبية :

تعرف مخاطر العملة بأنها المخاطر التي تتعرض لها أرباح البنك ورأسماله والتي تنشأ عن التعامل بمنتجات مالية مبنية على عملات مختلفة. وحيث أن أسعار صرف العملات الأجنبية تتغير مع مرور الوقت، فإن البنك قد يكون معرضاً لخسارة في الأرباح ورأس المال بسبب عدم التماثل فيما بين التدفقات النقدية للبنود المدرجة في الميزانية وتلك المقيدة خارجها.

ويمكن لتحركات أسعار الصرف أن تؤثر على أرباح البنك وتؤثر على صافي دخل البنك من الفائدة. وإن من شأن هذا أن يحدث بشكل رئيسي في الأرباح أو الخسائر المتحققة من العمليات التشغيلية. والتغييرات التي تطرأ على أسعار الصرف من شأنها أيضاً أن تؤثر على القيمة الاقتصادية لموجودات البنك ومطلوباته وبنوده المدونة خارج الميزانية ويمكن لهذا التأثير أن يحدث في العمليات المحاسبية عند القيام بتحويل القيم إلى العملة المحاسبية المعتمدة.

ويتبع البنك الوطني استراتيجيات متنوعة للتحوط من هذه المخاطر، حيث يتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي والتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد، إضافة إلى دراسة التغير في أسعار الصرف على المراكز المالية واتخاذ الإجراء المناسب للتصدي لأية مخاطر محتملة.

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمالية عدم قدرة و/ أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الأوقات المحددة مما يؤدي إلى حدوث خسائر.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال هياكل تنظيمية تقوم على أساس الفصل بين عمليات المنح والمتابعة ومن خلال وضع سقوف وصلاحيات لشروط ومبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (أفراد/ مؤسسات) إضافة إلى السقوف العامة الخاصة بنسب الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة أو المحددة في تعليمات السلطة الرقابية والتي بمجملها تعمل على تقليل والحد من المخاطر الائتمانية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى ضمان حصوله على ضمانات مناسبة منهم، ويتبع البنك الأسس التالية في التقليل من مخاطر الائتمان:

- تحديد مستويات المخاطر المقبولة وحدود المخاطر للمحفظة الائتمانية.
- متابعة وضع التركزات الائتمانية لدى البنك للتحقق من عدم وجود أية تجاوزات.
- دراسة أي منتج جديد مقترح تقديمه من حيث المخاطر الخاصة به وتقديم التوصيات.

مخاطر أمن المعلومات والتكنولوجيا:

تعرف مخاطر أمن المعلومات والتكنولوجيا بحسب معايير الممارسات الفضلى بالخصوص، على أنها المخاطر الناتجة عن قيام عامل ما أو مسبب أو تهديد (داخلي أو خارجي) باستغلال نقاط الضعف والثغرات الرقابية في بيئة أمن المعلومات والتكنولوجيا القائمة، للتأثير سلباً على سرية وسلامة وتوافرية المعلومات والأصول التكنولوجية الداعمة لها مثل (أنظمة المعلومات، قواعد البيانات، أنظمة الشبكات...) وإلحاق خسارة قد تؤثر على أعمال البنك وأهدافه التجارية، ويقوم البنك الوطني بإدارة مخاطر أمن المعلومات والتكنولوجيا من خلال مجموعة من العمليات الحيوية والهامة التي تهدف للتعرف على المستوى الحقيقي لمخاطر الأعمال والتحديات التي يواجهها البنك الوطني، والمرتبطة باستخدام التكنولوجيا في أثناء سعيه لتحقيق أهدافه وتنفيذ عملياته ونشاطاته التجارية. وذلك لضمان استناد عمليات صنع القرار إلى الوعي بمستويات المخاطر الحقيقية التي تواجه البنك، وتعزيز قدرة صانع القرار في البنك على اتخاذ القرارات الرشيدة ذات العلاقة في الوقت المناسب، وأيضاً ضمان بناء تصور واضح ورؤية مستقبلية بناءة تحدد مسارات واستراتيجيات العمل الواجب اتباعها من أجل الاستجابة للمخاطر التكنولوجية القائمة والتخفيف من آثارها.

انطلاقاً من حرص إلبنك على حماية أنظمة وخدمات البنك التقنية الرقمية من التعرض للهجمات الإلكترونية؛ تم تطبيق أنظمة إدارة الثغرات الأمنية، ونظام المراقبة المركزية لحوادث ومخاطر أمن المعلومات (QRADAR) ونظام فحص الثغرات الأمنية (NESSUS). تم تدعيم البنية التحتية لأمن المعلومات بمنظومة حماية شبكات واتصالات عالية الجودة، تحول دون اختراق أي تهديد خارجي لأنظمة البنك الداخلية، كما تضمن تشفير بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية، كما حصل البنك على شهادة الالتزام بتطبيق معايير أمن المعلومات وبيانات بطاقات الدفع الإلكترونية وتصدر هذه الشهادة عن مجلس حماية وأمن بطاقات الدفع Payment Card Industry Data Security (PCI DSS) العالمي ومقره في الولايات المتحدة الأميركية.

سياسة مكافحة غسل الأموال (CTF & AML)

يحرص البنك الوطني على العمل ضمن الأطر القانونية الصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال والمستمدة من القانون الفلسطيني رقم (39) والمحدث عام 2022. ويطبق كذلك التعليمات والأنظمة الصادرة بالخصوص من قبل وحدة المتابعة المالية وسلطة النقد الفلسطينية ومجموعة العمل المالي (FATF) وفقاً للممارسات المصرفية المثلى. وقد اعتمد البنك سياسة خاصة لمكافحة هذه الظاهرة ومنع إتمام أية عملية محتملة من خلاله، وتتم مراجعتها وتحديثها بشكل دائم بالتعاون مع أمهر المختصين في هذا المجال حيث تم التعاقد مع شركة PWC لتحديث السياسة الأخيرة، وذلك في ظل ازدياد خطر عمليات غسل الأموال وتنوع أساليبها مع التقدم التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي وحفاظاً على سمعة البنك على المستوى المصرفي المحلي والعالمي. تقوم وحدة مكافحة غسل الأموال بأعمالها بشكل مستقل بحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية. والتي تقوم برفع تقارير دورية حول التدابير التي يتخذها البنك للحد من هذه الظاهرة. كما تقوم وحدة مكافحة غسل الأموال في البنك بمتابعة العمليات المالية والمصرفية أولاً بأول للتأكد من مدى التزام الفروع والدوائر ذات العلاقة بحيثياتها حيث تتم مراجعة الإجراءات الذي يقوم بها كل فرع ودائرة للتحقق من مدى الالتزام بتعليمات مكافحة غسل الأموال، وفي حال وجود أية عمليات مشبوهة يتم الإبلاغ عنها للجهة المسؤولة حسب القانون الفلسطيني وهي وحدة المتابعة المالية.

كما ويقوم البنك بفحص بيئة رقابة مكافحة غسل الأموال باستخدام أفضل الوسائل والممارسات الفضلى للحفاظ على بيئة استثمارية ذات مخاطر منخفضة.

قاعدة إعرف عميلك (KYC)

استكمالاً لسياسة مكافحة غسل الأموال، واستناداً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقرار قانون مكافحة غسل الأموال رقم (39) لسنة (2022) وحرصاً من البنك الوطني على ضمان التطبيق الأمثل للممارسات الفضلى بهذا الخصوص محلياً و عالمياً، تقوم وحدتي الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك بمراقبة الالتزام بالإجراءات التطبيقية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالعملاء قبل وبعد فتح الحسابات وطريقة توثيق هذه الحسابات والغرض من فتحها وتصنيفها بحسب درجة المخاطر المتوقعة، الأمر الذي من شأنه أن يرسم تصوراً عن طبيعة نشاط العملاء ويعزز من فاعلية العملية الرقابية، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة والصائبة بخصوص طبيعة التعامل معهم في مختلف المجالات.

يتم العمل بشكل دائم على تحديث بيانات العملاء، حيث يتم فحص مدى الدقة والفاعلية في تحديث بيانات العملاء، وذلك بهدف تأكيد حضور العملاء وتعزيز آليات تواصل معهم.

أحكام السرية المصرفية

يلتزم البنك الوطني بأحكام السرية المصرفية من خلال السياسات المعتمدة و المعمّمة، حيث يحظر إعطاء أية بيانات أو معلومات أو كشوفات عن حسابات العملاء وبياناتهم الشخصية الموجودة في سجلات البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا بموافقة خطية مسبقة من صاحب الحساب أو بقرار من جهة قضائية مختصة حسب القانون الفلسطيني أو الجهات الرقابية المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية، ولا يمكن استخدام أية معلومات يتم تلقيها في سياق ممارسة أدوارهم ومسؤولياتهم لتحقيق مكاسب شخصية أو بأية طريقة قد تتعارض مع القانون أو تضر بمصالح العملاء والمتعاملين مع البنك.

رأس المال البشري

سياسة التأهيل والتدريب

تماشياً مع توجهات البنك الاستراتيجية المرتبطة بالاستثمار بالعنصر البشري بالشكل الأمثل والمتصلة بالنمو والتطور بالخدمات المقدمة للعملاء، وتحقيق تطلعات الموظفين في التطور المهني، عملت دائرة رأس المال البشري خلال العام 2023 على تطوير الكادر البشري والاستثمار به كونه رأس المال الحقيقي الذي يؤدي لرفع الحصة السوقية للبنك في القطاع المصرفي وتحقيق الاستجابة السريعة لتلبية احتياجات العملاء وتحقيق الجودة العالية بخدمة العملاء.

وحيث أننا نؤمن بأن الموظفات والموظفين هم نقطة الارتكاز و هو العنصر الفعال الذي يحقق النجاح لأي مؤسسة ، فقد سعينا جاهدين إلى تكثيف الاستثمار والتطوير بالعنصر البشري لتمكينهم بوظائفهم وتطويرهم من خلال تزويدهم ببرامج تدريبية متنوعة ونوعية لصقل مهاراتهم وتأهيلهم لاستلام مناصب قيادية أعلى. وجاء التركيز خلال العام 2023 على المجالات الأكثر أهمية بالقطاع المصرفي مثلا مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، الامتثال لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وأيضاً مجال تكنولوجيا المعلومات. وعليه، فقد تم تنفيذ 70 برنامج تدريبي بمشاركة 1,500 موظفاً من الفروع والإدارة .

من أهم البرامج التدريبة التي نفذت خلال العام 2023

التركيز على التدريب الإلكتروني (Online Training) والاهتمام بالتحول الرقمي من أجل دعم وتطوير مهارات الموظف التقنية بالإضافة إلى التقليل من استخدام الموارد البيئية. وعليه، نسرد لكم أهم البرامج التدريبية التي تم تنفيذها عن بعد :

إطلاق منصة تدريب الكترونية

تم خلال العام 2023 اطلاق منصة الكترونية تدريبية شاملة بالتعاون مع شركة سلالم للاستشارات والتدريب لمختلف المجالات المصرفية لتدريب وتمكين الموظفين الجدد بأعمالهم، وتمكينهم بعملهم في المجال المصرفي، حيث أنه من أهم أهداف دائرة رأس المال البشري تدريب وتأهيل الموظفين الجدد لرفع مستوى المعرفة المصرفية، والتي تحتوي على المواضيع والمجالات المصرفية التالية:

- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقاعدة إعرف عميلك KYC.
- الامتثال لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية والتدريب على الإجراءات الرقابية والامتثال لها.
- برامج الثقافة المصرفية التي تم من خلالها تزويد الموظفين بالمعلومات المصرفية الكافية عن منتجات البنك والخدمة البنكية (Product Knowledge).
- السياسات المعمول بها بالبنك ومن أهمها الإبلاغ عن المخالفات (Whistleblowing) والسرية المصرفية وتضارب المصالح بالإضافة إلى الأمن السيبراني.
- البرامج التدريبية الحياتية مثل مهارات الاتصال والتواصل والعمل ضمن فريق وغيرها.

MasterCard Training

تنفيذ تدريب البطاقات الائتمانية بالتعاون مع شركة ماستركارد شمل أكثر من 120 موظف/ة بالفروع ودائرة البيع المباشر و البلاتينوم، حيث تم انعقاد التدريب إلكترونياً على عدة مراحل تم بها إثراء الموظف وتزويده بكافة المعلومات المصرفية حول البطاقات الائتمانية.

منصة توعوية بأمن المعلومات

استناداً لزيادة التهديدات السيبرانية، وحيث أنها تشكل خطراً كبيراً على كل من الموظفين والعملاء، تم إطلاق منصة الكترونية تدريبية بأمن المعلومات متاحة للاستخدام من قبل جميع الموظفين بحيث يتمكن الموظف من الدخول إلى المنصة والمشاركة بالبرامج التدريبية المتنوعة المختصة بأمن المعلومات.

التدريب على النظام البنكي

تماشياً مع خطة البنك التطويرية بتطوير النظام البنكي واعتماد نظام بنكي جديد Banks يخدم المتطلبات المصرفية ويسهل على الموظفين التعامل مع العملاء ، تم ترتيب خطة تدريبية وتنفيذها لتدريب جميع الموظفين فروع وإدارة على النظام البنكي الجديد من بداية العام بحيث تم اختيار فريق (champions) من الفروع، دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة العمليات المصرفية لتنفيذ خطة التدريب وتزويد جميع الموظفين بمختلف المستويات الإدارية بالمهارات المطلوبة للعمل على النظام البنكي وإنجاز المهام بنجاح.

الشهادات المهنية

مواصلة لتشجيع وتحفيز الموظفين للحصول على الشهادات المهنية كل وفقاً لمجاله، فقد تم خلال هذا العام الحصول على شهادة ال ACI من قبل موظفي دائرة الخزينة بالإضافة إلى شهادة CAMS من موظفين دائرة مكافحة غسل الأموال وأيضاً شهادة ال PAMLA من دائرة الامتثال، لا سيما مشاركة موظفينا بالدوائر المالية والتدقيق الداخلي بعدة شهادات مهنية والحصول عليها.

تعزيز التدريب الداخلي

نعمل باستمرار على تعزيز التدريب الداخلي وتطوير شبكة المدربين لدى البنك لتمكين المدربين من تدريب الموظفين بمختلف المجالات الحياتية والمصرفية على أكمل وجه، حيث يتم التركيز على عدة مجالات مصرفية من أهمها:

- التميز بخدمة العملاء
- نظام المخاطر
- نظام المساهمين
- تعليمات سلطة النقد الحديثة والامتثال
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بيانات التدريب لعام 2023	
تم تنفيذ 70 برنامج تدريبي	
البرامج التدريبية التي نفذت للفروع	40
البرامج التدريبية التي نفذت للإدارة العامة	30
عدد المشاركات من موظفي وموظفات الفروع	1,200
عدد المشاركات من موظفي الإدارة العامة	300

سياسة منح المكافآت والحوافز

- تتضمن هذه السياسة أحكام منح المكافآت السنوية وتعليمات تقييم الأداء السنوي والخطوات التنفيذية المتبعة.
- إن عملية تقييم الأداء تراكمية وتشاركية يمكن من خلالها تحديد مدى كفاءة وفعالية الموظف خلال فترة زمنية محددة وفقاً للمعايير والأهداف المحددة والمتفق عليها مسبقاً من خلال منهجية بطاقات الداء المتوازن.
- تم تطوير هذه السياسة بناءً على الممارسات العالمية الموصى بها في هذا المجال وبما يتناسب خصوصية العمل في فلسطين.

الهدف من هذه السياسة:

- تحقيق مبادىء الشفافية والحوكمة التي يتبناها البنك الوطني فيما يخص سياسات تقييم الأداء ومنح المكافآت المالية السنوية.
- توفير مرجع لمجلس إدارة البنك الوطني وموظفي الإدارة العليا فيما يتعلق بسياسات تقييم أداء موظفي البنك الوطني والمكافآت المالية السنوية.
- الموضوعية والعدالة في تقييم أداء موظفي البنك من خلال ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي باستخدام منهجية الأداء المتوازن Balanced Scorecards BSC.
- التوافق مع قانون العمل وتعليمات سلطة النقد عبر وضع إجراءات تقييم الأداء وتحديد المكافآت المالية السنوية.
- تحفيز وتعزيز انتماء الموظفين وتحسين أدائهم بما يحقق أهداف البنك.

العاملين في البنك

بلغ عدد موظفي البنك 725 موظفة وموظفاً موزعين على الإدارة العامة والفروع كما بتاريخ 31-12-2023 وفقاً للجدول أدناه:

مكان العمل	عدد الموظفين
الإدارة العامة	377
فرع رام الله	18
فرع الماصيون	23
فرع الميدان	22
فرع روابي	7
فرع دير جرير	7
فرع سنجل	9
فرع الرام	12
فرع حزما	8
فرع القدس/ ضاحية البريد	13
فرع العيزرية	10
فرع الخليل	21
فرع بيت لحم الرئيسي	20
فرع بيت لحم	10
فرع دورا	13
فرع جنين الرئيسي	23
فرع جنين	9
فرع رفيديا	22
فرع نابلس الرئيسي	24
فرع نابلس	13
فرع عقربا	8
فرع سلفيت	12
فرع عرابة	10
فرع طولكرم الرئيسي	22
فرع طولكرم	12
المجموع	725

التقسيم وفقاً للنوع الاجتماعي

يستثمر البنك الوطني بالمرأة داخل العمل، ويعمل بشكل دؤوب على تطوير مهاراتها وصقل قدراتها وإعطائها الفرص للمنافسة والوصول إلى مراكز قيادية. بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن مراكز قيادية في البنك الوطني 31% كما في نهاية العام 2023.

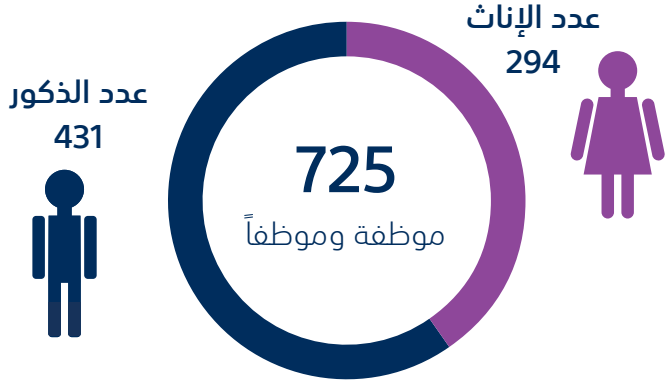

التحصيل العلمي للعاملين في البنك

يفتخر البنك الوطني بكادره البشري الذي يتصف بكونه كادر شاب، ويعمل البنك على الاستثمار الدائم بهذا الكادر وتطويره ورفده بشكل دائم بالتطورات العلمية في شتى المجالات التي تعكس رؤية البنك اتجاه رأس ماله البشري وعملائه.

التحصيل العلمي لموظفي البنك الوطني كما بتاريخ 31-12-2023 جاء كالآتي:

برنامج العمل التطوعي

انطلاقاً من أهمية العمل التطوعي ودوره في تعزيز أواصر انتماء الموظفات والموظفين للمجتمع ومساندته، وتعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه مختلف التحديات الموجودة، تم تطوير برنامج العمل التطوعي الذي نتج عنه خلال العام 2023 عدة مبادرات كان أبرزها:

«لنشاركهم الدفء» صندوق التبرعات للعائلات المعوزة

أطلق موظفات وموظفو البنك الوطني مبادرة «لنشاركهم الدفء» للتبرع بالملابس والكتب والألعاب والطرود الغذائية لصالح العائلات المعوزة، حيث جرى تخصيص صندوق لجمع هذه التبرعات على مدار العام. تم خلال العام 2023 التبرع بالملابس في فصل الشتاء. يتم التنسيق مع جمعية «فائض ما لديكم» التي تقوم بدورها بتوزيع التبرعات إلى العائلات المستحقة.

التطوع مع مؤسسة إنجاز فلسطين لتجهيز الطلبة لعالم الأعمال

خلال العام 2023، تطوع مدراء البنك وموظفيه من خلال مؤسسة انجاز فلسطين للمساهمة في رفع الوعي والمعرفة المالية والمصرفية بين صفوف الطلبة في المدارس والجامعات الفلسطينية. وتهدف هذه المحاضرات التي تستمر على مدار العام، إلى إعداد الطلبة وتجهيزهم لعالم الأعمال والتعاملات المالية، وبناء نماذج لشركات طلابية من الممكن تطبيقها على أرض الواقع. بإشراف البنك الوطني تم خلال العام تطوير ومواكبة إنشاء وإطلاق شركة طلابية أنتجت مواد تنظيف صديقة للبيئة تعتمد على الشاي كمكون أساسي. حصدت الشركة خلال الحفل الختامي لمسابقة الشركة الطلابية 2023 على جائزة أفضل تغطية إعلامية.

التطوع ضمن فعاليات يوم النظافة الوطني

بالتعاون مع بلدية رام الله، وإيماناً بأهمية تعزيز ثقافة العمل التطوعي ورفع الوعي بالمحافظة على البيئة وإبقائها نظيفة وصحية، شارك مجموعة من مدراء وموظفي البنك الوطني في تنفيذ حملة نظافة شملت محيط مبنى الإدارة العامة في حي الماصيون، ضمن حملة يوم النظافة الوطني.

خدماتنا ومنتجاتنا

يسعى البنك الوطني إلى تقديم الحلول المصرفية الشاملة والأكثر جودة وتطوراً لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تشمل قطاع الشركات والأفراد والخدمات الاستثمارية والخزينة بالإضافة إلى تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال دوائره المختلفة التي يشغلها كادر مهني متخصص ومتعدد الخبرات يعمل على تقديم الخدمة للعميل وتلبية احتياجاته بأعلى معايير الجودة.

خدمات الأفراد

1. القروض الشخصية
2. القروض الشخصية لغايات السكن
3. قروض السيارات
4. القروض العقارية
5. برنامج كبار العملاء «بلاتينوم Platinum»
6. «حياتي» أول برنامج مصرفي متكامل للمرأة الفلسطينية
7. البطاقات الائتمانية ماستركارد وفيزا
8. حساب الجاري مدين
9. بطاقات الدفع المباشر «Debit Cards»

قطاع الأعمال التجارية (الشركات والمشاريع):

1. القروض التجارية
2. القروض الاستثمارية
3. تمويل راس المال العامل
4. تمويل الأصول الثابتة
5. حسابات الجاري مدين
6. خطابات الضمان
7. الاعتمادات المستندية
8. الكفالات البنكية
9. بوالص التحصيل
10. الاستشارات المالية
11. تمويل المشاريع الجديدة
12. تمويل مشاريع إنتاجية
13. تمويل سيارات الأجرة
14. التمويل بضمان الذهب
15. تمويل مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة
16. تمويل مشاريع تمكين المرأة

خدمات الخزينة والاستثمار

1. الاستثمار بالسندات المحلية والعالمية
2. خدمة العقود الآجلة
3. خدمة سوق السلع والمعادن الثمينة
4. خدمة الصناديق الاستثمارية
5. خدمة الحفظ الأمين
6. العقود الآنية

الحسابات

1. حساب جاري الوطني
2. الحساب الجاري المشترك
3. حساب توفير الوطني
4. حساب توفير حياتي
5. حساب خطوتي
6. حساب ودائع لأجل
7. حساب الشمول المالي

حسابات توفير الوطني

حساب توفير الوطني مصمم لكافة الأفراد الفلسطينيين باختلاف أعمارهم، وهدفه توفير مكان آمن للادخار يشجع الأفراد على توفير ما يستطيعون توفيره اليوم وبشكل دوري، ليجدوه غداً عند الحاجة له.

حساب توفير الأطفال «خطوتي»

«خطوتي» حساب توفير الأطفال من البنك الوطني مصمم خصيصاً لتشجيع الآباء والأمهات على التوفير لأبنائهم وبناتهم من عمر يوم وحتى 17 عاماً، وهدفه توفير مكان آمن للادخار، يشجعكم على توفير ما تستطيعون توفيره اليوم وبشكل دوري، ليجده أطفالكم عند الحاجة وبالتالي المساهمة في توفير مستقبل أفضل لهم.

خُطوتي
حساب توفير الأطفال

خدمة بلاتينيوم

PLATINUM

تماشياً مع سياسة البنك الوطني والتي تستهدف تقديم خدمات متميزة وجديدة للعملاء وللارتقاء بجودة الخدمات والحلول المصرفية لأعلى المستويات، عمل البنك على إنشاء دائرة «البلاتينيوم» وتصميم برنامج خاص بكبار العملاء ليحظى عملائه النخبة المميزين بأقصى درجات الاهتمام والتقدير عن طريق تقديم مجموعة من الامتيازات والخدمات البنكية الاستثنائية التي تلبي متطلباتهم الشخصية والمالية بصورة مهنية وسريعة.

الخدمات الإلكترونية

الإنترنت البنكي (الوطني أونلاين)

يقدم البنك الوطني خدمة الإنترنت البنكي «الوطني أونلاين»، والتي توفر لكم تجربة بنكية إلكترونية فريدة من نوعها، بتصميم عصري وميزات متنوعة، هدفها تسهيل إنجاز المعاملات البنكية إلكترونياً بسرعة وسلاسة، بالإضافة إلى التحكم في حساباتكم البنكية من أي مكان وفي أي وقت، دون الحاجة لزيارة الفروع، وبأعلى معايير الأمان والخصوصية.

الموبايل البنكي (الوطني موبايل)

يقدم البنك الوطني لعملائه خدمة الموبايل البنكي من خلال تطبيق « الوطني موبايل»، والذي يوفر لكم تجربة بنكية إلكترونية فريدة من نوعها عبر الهاتف المحمول. بتصميم حديث، سهل الاستخدام وغير معقد. بالإضافة إلى ميزات متنوعة هدفها تسهيل إنجاز معاملاتكم البنكية إلكترونياً بسرعة وسلاسة عبر الهاتف المحمول. بالإضافة إلى التحكم في حساباتكم البنكية من أي مكان وفي أي وقت، دون الحاجة لزيارة الفروع، وبأعلى معايير الأمان والخصوصية. التطبيق متوفر من خلال Google Play و App Store.

تم تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات والتي يتم تقديمها من خلال الموبايل البنكي والإنترنت البنكي لتواكب إحتياجات العملاء ودون الحاجة لزيارة الفروع، ومن هذه الخدمات:

- خدمة فتح الحساب الفرعي (جاري وتوفير).
- خدمة طلب بطاقة إئتمانية جديدة.
- خدمة التقديم لطب قرض جديد.
- خدمة تغيير الحساب الأساسي والتي تمكن العملاء من الدخول وإجراء عمليات السحب النقدي من خلال الصرافات الآلية أو الشراء من خلال نقاط البيع.
- خدمة تسديد ضريبة الأملاك.

كشف الحساب الإلكتروني (E-Statement)

من خلال هذه الخدمة سيتمكن العملاء من الحصول على كشف حساب بشكل شهري لحساباتهم البنكية الموجودة في البنك الوطني، ودون الحاجة لزيارة الفرع، عن طريق إرسال كشف الحساب على شكل رسالة إلكترونية تصل العملاء إلى بريدهم الإلكتروني المسجل لدى البنك الوطني.

استخدام الصراف الآلي بدون بطاقة Cardless

من خلال خدمة Cardless أو استخدام الصراف الآلي بدون بطاقة، التي تعد الأولى من نوعها في فلسطين، والتي تمكن عملائنا من الاستفادة من خدمات الصرافات الآلية بدون الحاجة لحمل بطاقة الصراف الآلي.

تحل هذه الخدمة بشكل أساسي مشكلة نسيان العملاء للبطاقة، أو حاجتهم لاستخدام الصراف الآلي بشكل طارئ، حيث يمكن لعملاء البنك من خلال هذه الخدمة إنجاز العمليات البنكية البسيطة من خلال الصرافات الآلية مثل الاستعلام عن الرصيد، وسحب نقدي، وإيداع نقدي في الصرافات الآلية التي تستقبل الإيداع، وطلب كشف حساب مصغر والتحويل بين حسابات العميل، دون الحاجة لحمل البطاقة.

طلب قرض آلي

يستطيع العملاء معرفة تفاصيل أكثر عن القروض بأنواعها وإرسال طلب الحصول على قرض دون الحاجة لزيارة الفرع. وذلك من خلال تعبئة النموذج الخاص وإرساله للبنك. وسيقوم أحد موظفي البنك بالتواصل مع العميل وتحديد نوع القرض الذي يلائم إحتياجاتة المالية، ومن ثم تقديم التفاصيل الخاصة بالقرض حسب التفاصيل المالية للعميل.

طلب دفتر شيكات آلي

البنك الوطني يوفر خدمة طلب دفتر الشيكات إلكترونياً من خلال خدمتي الإنترنت والموبايل البنكي ودون الحاجة للقدوم إلى الفرع وتقديم الطلب حيث تتميز الخدمة بعدة خصائص.

- الخدمة أوتوماتيكية بشكل كامل ولا تحتاج لأي تدخل بشري لدراسة الطلب والرد عليه
- يتم فحص تصنيف العميل من سلطة النقد من خلال نظام ربط إلكتروني بين نظامي البنك وسلطة النقد
- يتم إرسال رسالة نصية SMS عند وصول دفتر الشيكات للفرع الذي تم اختياره في الطلب لاستلام الدفتر.

تسديد الفواتير الإلكتروني

البنك الوطني يقدم خدمة التسديد الإلكتروني، وهي خدمة رقمية يتم تفعيلها مجاناً عن طريق تطبيق الوطني موبايل أو الإنترنت البنكي، لتمكن العملاء من دفع الفواتير في أي وقت وبكل سهولة، حيث يتم تسديد الفواتير المستحقة بشكل مباشر من حساب العميل لحساب مزود الخدمة، مع إعتماد أعلى معايير الأمان والخصوصية للحفاظ على سرية البيانات والمعاملات.

E-SADAD تم توفير منصة e- sadad حديثاً وهي إحدى الحلول الرقمية الجديدة للدفع من البنك الوطني والتي تعتمد على نظام مركزي خاضع لإشراف وإدارة سلطة النقد الفلسطينية، حيث توفر المنصة الجديدة خدمة عرض وتسديد الفواتير عن طريق القنوات الإلكترونية للبنك الوطني، وقد صممت لتوفر للعميل تجربة بنكية إلكترونية مميزة هدفها تسهيل عملية دفع الفواتير والرسوم المستحقة.

من خلال منصة سداد، يستطيع العميل دفع قيمة الفواتير المستحقة بشكل كامل أو بشكل جزئي عن طريق تطبيق الوطني موبايل أو الإنترنت البنكي بسرعة وسلاسة، إما لمرة واحدة، أو آلياً وبشكل مستمر.

فتح الحساب عن بعد

يعتبر البنك الوطني أول بنك فلسطيني يقدم خدمة فتح الحساب عن بعد، حيث يستطيع الأفراد من خلال هذه الخدمة فتح حساب بنكي جديد بأنواعه (توفير، جاري، شمول مالي) في البنك الوطني إلكترونياً من مكانهم، وبالتالي اختصار الكثير من الوقت والجهد المرتبطين بعملية فتح الحساب عن طريق الفروع.

مركز الخدمة الرقمية

من خلال مركز الخدمة الرقمية، بإمكان عملائنا التواصل مباشرة مع موظفي أو موظفات البنك، ودون الحاجة لزيارة فروع البنك في كل مرة. حيث يتميز مركز الخدمة الرقمية بتوفير العديد من الموظفين والموظفات المتفرغين فقط للإجابة عن أسئلة واستفسارات العملاء والمساهمين وتقديم العديد من الخدمات المصرفية، ودون الاعتماد على «روبوتات» الدردشة التقليدية، وذلك عن طريق منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك مسنجر وإنستغرام وواتس آب أو البريد الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني للبنك.

وضمن خطة البنك الاستراتيجية للتحول الرقمي، فقد عزز البنك الوطني توجيه عملائه إلى استخدام الخدمات الإلكترونية والقنوات ومنصات التواصل الاجتماعي لإنجاز معاملاتهم المصرفية عوضاً عن التوجه للفروع. حيث تم تقديم 85,808 خدمة من خلال مركز خدمات الجمهور الرقمية خلال العام 2023 وبنسبة نمو بلغت 2% عن سنة 2022. تم تقديم الخدمة بنسبة 54% من خلال التواصل على تطبيق الواتس آب الخاص بالبنك. وعلى صعيد التميز بتقديم الخدمات وقياس الجودة، فقد بلغت نسبة رضا العملاء 5/4.5 على جودة الأداء بتقديم الخدمة.

عناوين الاتصال مع مركز الخدمات الرقمية

+970 598 555 555

www.tnb.ps

www.facebook.com/TNBPalestine

https://www.instagram.com/tnbpalestine

digitalsupport@tnb.ps

خدمات أخرى

خدمة ويسترن يونيون

أرسل واستقبل الأموال بأمان وسرعة من خلال خدمة ويسترن يونيون من البنك الوطني حيث تقدم هذه الخدمة إمكانية إرسال واستقبال الأموال دون الحاجة لوجود حساب ومن أي مكان في العالم.

دفع الضرائب

يقدم البنك الوطني خدمة دفع الضرائب من خلال فروعنا المنتشرة.

صناديق الأمانات

صناديق الأمانات التي يوفرها البنك الوطني تتمتع بنظام أمان عالٍ، ومصممة بأحجام ومقاسات مختلفة لتناسب احتياجات كافة العملاء، وبأسعار تناسب الجميع.

بطاقة ماستر كارد وورلد إيليت الائتمانية

تحت عنوان «الرفاهية خيارك» يقدم البنك الوطني بطاقة ماستر كارد وورلد إيليت الائتمانية التي تمنح عملائنا مجموعة من المزايا الحصرية والخدمات عالية المستوى المصممة خصيصاً لتناسب تطلعات العملاء، وتمنحهم أسلوب الحياة الذي تستحقون.

ويتابع طاقم خدمة نخبة العملاء وكبار الشخصيات في البنك الوطني بطاقة ماستركارد وورلد إيليت، لضمان تجربة عملاء مميزة، تصل لك أينما كنت، وتغنيك عن زيارة الفروع، وتبقيك على اطلاع بآخر المزايا الحصرية والعروض التفضيلية، لتتمكن من الاستفادة من جميع مزايا البطاقة وتحصل على القوة المالية التي تفوق توقعاتك!

بطاقة Visa Signature

بطاقة Visa Signature من البنك الوطني تمنحكم العديد من المنافع والمزايا التي تلائم أسلوب حياتكم وتغني تجربة سفركم أينما كانت وجهتكم حول العالم!

تعد بطاقة Visa Signature الرفيق الأمثل لسفركم من خلال مزايا ومكافآت حصرية لحاملي البطاقة، بالإضافة إلى تقديمكم كعملاء ذوي امتياز في الأماكن التي يتم استخدام البطاقة فيها. تمتعوا بمنافع تشمل تأمين سفر لرحلات متعددة، بالإضافة لحماية مشترياتكم، وخدمات إحالة طبية وقانونية في حالات الطوارئ، وخدمات عالمية لمساعدة العملاء. كما وتوفر خدمة عملاء 7/24 لضمان راحة بالكم أثناء سفركم واستخدامكم للبطاقة.

بطاقة ماستر كارد «بلاتينيوم"

بطاقة ماستركارد «بلاتينيوم» مُبتكرة خصيصاً لتواكب أسلوب حياتك ولتمنحك الرفاهية، حيث تمكنك من الوصول إلى أرقى وأفضل الخدمات المتميزة بسهولة ويسر في أي مكان في العالم، وتمنح لحاملها حزمة من المزايا والخيارات الاستثنائية للسفر والتسوق ويتمتع حاملها بالقدرة على الدخول إلى صالات رجال الأعمال في عدة مطارات في الشرق الأوسط.

بطاقات ماستركارد الوطني الائتمانية

بطاقات ماستركارد الوطني تعد إحدى قنوات البنك الآلية التي تعمل على مدار 24 ساعة، من أي مكان بالعالم والتي تمكنك من الحصول على خدمات مصرفية متعددة من خلال استعمالها للسحب النقدي على أجهزة الصراف الآلي أو تسديد أثمان مشترياتك وخدماتك محلياً وعالمياً من خلال مواقع مبيعات الإنترنت وأجهزة نقاط البيع.

بطاقة الدفع المباشر (Debit Card)

بطاقة الدفع المباشر هي بطاقة صراف آلي وبطاقة تسوق في آن واحد، فلا داعي لحمل نقودكم «الكاش» معكم في كل مكان حيث بإمكانكم استخدام بطاقة الدفع المباشر «ماستر كارد» من البنك الوطني بإمكانكم استخدام أكثر من 700 صراف آلي لمختلف البنوك العاملة في فلسطين والمشاركة في المفتاح الوطني «194» للسحب بدون أي عمولة، إضافة إلى إمكانية استخدام البطاقة محلياً وفي جميع أنحاء العالم عبر نقاط البيع والصرافات الآلية التي تحمل شعار ماستركارد.

أهم الحملات خلال العام 2023

حملة جوائز حسابات توفير الأفراد

أطلق البنك الوطني بداية العام 2023 حملة خاصة بحسابات التوفير تضم مجموعة من الجوائز القيمة التي تهدف إلى تحقيق الأمان المالي للمدخرين وعائلاتهم. وتضمنت الحملة مجموعة من الجوائز القيمة التي جرى السحب عليها خلال عمر الحملة لتشمل؛ الجائزة الكبرى وهي عبارة عن بيت وراتب لمدة 10 سنوات وسيارة من نصيب فائزين اثنين تم السحب عليها مرتين خلال العام. بالإضافة إلى جائزة شهرية نقدية بقيمة 100 ألف شيكل، وأونصتين ذهب لفائزين أسبوعياً وليرة ذهبية لفائزة أو فائز يومياً.

استهدفت الحملة جميع شرائح المجتمع من نساء ورجال وأطفال، وشملت جميع أنواع حسابات التوفير في البنك الوطني، حيث أن الحسابات المؤهلة للدخول إلى السحوبات هي كافة حسابات التوفير التي تحتوي بالحد الأدنى على 200 دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى، وكل 200 دولار إضافية تعطي فرصة جديدة للدخول إلى السحب مرة أخرى.

حملة تأجيل الأقساط

خلال العام 2023 تم إطلاق حملة خاصة بتأجيل أقساط العملاء الأفراد المقترضين، وقد امتدت فترة الحملة لأكثر من خمسة شهور والتي هدفت إلى التخفيف من أعباء الالتزامات خلال فترة شهر رمضان الكريم و موسم الأعياد من خلال تقديم فرصة تأجيل الأقساط لكافة أنواع قروض الأفراد و لغاية 4 أقساط متتالية بدون عمولة تأجيل.

حملة خاصة بعمالنا الفلسطينيين في الداخل

حملة مصرفية متخصصة للعمال الفلسطينيين داخل أراضي الـ48، والتي تمنح العمال ميزات استثنائية على الحسابات والقروض والبطاقات دون شرط تحويل الراتب إلى البنك الوطني، بحيث شملت الحملة مجموعة من الخدمات والتسهيلات الائتمانية التي يمكن للعمال الاستفادة منها بالسرعة و المرونة المناسبة لهم وبأسعار فوائد منافسة. تتنوع التسهيلات لتشمل جميع أنواع قروض الأفراد بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية المعفاة من رسوم الإصدار للسنة الأولى، مع إمكانية شراء المديونيات لكافة أنواع القروض دون عمولة منح.

كما تشمل الحملة ميزات على مستوى الحسابات مثل الإعفاء من عمولة إدارة الحساب الجاري لمدة عامين، ومنح دفتر شيكات مجاناً، والإعفاء من عمولة إصدار ثلاثة بطاقات دفع مباشر تابعة للحساب. بالإضافة إلى حصول كل عامل ممن استفادوا من القروض خلال فترة الحملة، على فرصة للدخول إلى السحب على جائزتين بقيمة 4,000 شيكل لفائزين اثنين شهرياً.

حملات خاصة ببطاقة الدفع المباشر

1. حملة تشجيع الدفع الإلكتروني للرسوم السنوية لبلدية رام الله باستخدام بطاقة الدفع المباشر

حملة خاصة لعملاء البنك الوطني لتشجيعهم على تسديد الرسوم السنوية لبلدية رام الله إلكترونياً، عن طريق الدفع من خلال بطاقات الدفع المباشر (بطاقة الصراف الآلي) من البنك الوطني وذلك بالتعاون مع البلدية في إطار حملة وطنية لتشجيع الدفع الإلكتروني. ومن خلال الحملة، تم السحب على أسماء خمسة فائزات أو فائزين من العملاء الذين استخدموا بطاقتهم لتسديد رسوم البلدية لربح جائزة نقدية بقيمة 200 دولار لكل فائزة أو فائز.

2. حملة تحفيز دفع قيمة مشتريات الوقود في محطات التعبئة باستخدام بطاقات الدفع المباشر

حملة خاصة لعملاء البنك الوطني لتشجيعهم على تسديد قيمة الوقود في محطات التعبئة بدون استخدام الكاش والدفع بكل سهولة وأمان من خلال بطاقة الدفع المباشر (بطاقة الصراف الآلي) من البنك الوطني وبدون أي عمولات إضافية لتشجيع الدفع الالكتروني.ومن خلال الحملة، تم السحب على أسماء عشرة فائزات أو فائزين من العملاء الذين استخدموا بطاقتهم لتسديد قيمة الوقود في المحطات لربح عشرة جوائز نقدية بقيمة 500 شيكل لكل فائز.

تجديد الشراكات الاستراتيجية وإبرام شراكات جديدة مع كبرى المؤسسات الدولية والمحلية

جدد البنك الوطني في العام 2023 شراكاته الاستراتيجية مع كبرى المؤسسات الدولية والمحلية ومن ضمنها :

تجديد الشراكة الاستراتيجية مع بنك الاستثمار الأوروبي

جدد البنك الوطني وبنك الاستثمار الأوروبي تعاونهما لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، من خلال تقديم التمويل على شكل قروض مرنة وبأسعار فائدة مخفضة لهذا القطاع الذي يشكل 95% من إجمالي المشاريع الموجودة في الوطن، والذي يعد العامود الفقري للاقتصاد الوطني الفلسطيني. يركز التعاون على تقديم التمويل للشركات الناشئة، وتشجيع المبادرات التي تملكها النساء والشباب.

تجديد الشراكة الاستراتيجية مع هيئة التقاعد الفلسطينية

جدد البنك الوطني وهيئة التقاعد الفلسطينية شراكتهما الاستراتيجية ضمن اتفاقية الحافظ لإدارة المحفظة المالية وموجودات الهيئة. وبموجب الاتفاقية، يقوم البنك الوطني بتقديم خدمات الحفظ لجميع أموال وممتلكات الهيئة الاستثمارية والمالية، وإطلاع الهيئة على كافة الإجراءات المتعلقة بالفوائد، والأرباح، والحقوق العائدة على محافظها المالية والاستثمارية، بالإضافة إلى إدارة الفوائض النقدية والسيولة حسب تعليمات الهيئة والسياسة الاستثمارية لها، وذلك تحت إشراف كادر مهني مختص وذي خبرة كبيرة في هذا المجال، لضمان تحقيق إدارة الأموال بطريقة فعالة للمتقاعدين الفلسطينيين وبالشكل الأمثل.

تجديد الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

وقع البنك الوطني والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين اتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية يقدم البنك من خلالها مجموعة من الخدمات المصرفية والتسهيلات لصالح الاتحاد وأعضائه. وفي إطار هذه الاتفاقية، يقدم البنك الوطني مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للاتحاد، مع منحهم امتيازات على التسهيلات، والودائع، والحوالات المالية، وغيرها من الخدمات المصرفية.

تجديد التعاون الاستراتيجي مع نقابة أطباء الأسنان

جدد البنك الوطني شراكته مع نقابة أطباء الأسنان، من خلال توقيع اتفاقية تعاون مشترك يقدم من خلالها البنك مجموعة متنوعة من التسهيلات المصرفية لصالح النقابة وأطباء الأسنان المنتسبين إليها. تتضمن هذه التسهيلات القروض السكنية، وقروض الشراء العقاري والأراضي، وتسهيلات التمويل العقاري، والقروض الشخصية، وقروض السيارات، بالإضافة إلى تسهيلات لتجهيز عياداتهم، ومزايا خاصة على البطاقات والحسابات.

تجديد الشراكة الاستراتيجية مع نقابة المحامين الفلسطينيين

في العام 2023، جدد البنك الوطني شراكته الاستراتيجية مع نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين من خلال توقيع اتفاقية تعاون مشترك يقوم بموجبها البنك بإدارة أموال وحسابات النقابة، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات المصرفية والخدمات البنكية التي توائم احتياجات وتطلعات النقابة المالية والمصرفية.

توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية

وقعت وزارة التربية والتعليم والبنك الوطني اتفاقية تعاون تهدف إلى إدارة حسابات صندوق التكافل الاجتماعي لموظفي الوزارة. وفي إطار هذه الاتفاقية، يقدم البنك الوطني مجموعة من الامتيازات للصندوق على الودائع، بالإضافة إلى توفير مجموعة من الخدمات المالية والبنكية، بما في ذلك الخدمات الإلكترونية المصممة خصيصاً لوزارة التربية مع مزايا تفضيلية.

توقيع اتفاقية تعاون مع المؤسسة المصرفية الفلسطينية

وقع البنك الوطني والمؤسسة المصرفية الفلسطينية اتفاقية شراكة يتعاون ضمنها الطرفان في مجال العمليات المصرفية. مكنت هذه الاتفاقية عملاء المؤسسة من تسديد أقساطهم الشهرية من خلال البنك الوطني.

توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع بنك الاستقلال للاستثمار والتنمية

وقّع البنك الوطني وبنك الاستقلال للاستثمار والتنمية اتفاقية تعاون استراتيجي تشمل المرحلة الأولى منها إدارة محفظة التسهيلات التنموية، في إطار تطوير علاقة شمولية بين البنكين. وبموجب الاتفاقية، يدير البنك الوطني محفظة التسهيلات الائتمانية لبنك الاستقلال لتقديم قروض تنموية لدعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، والاقتصاد الأخضر، والتكنولوجيا والتحول الرقمي، والريادة والابتكار، والقطاع الصناعي.

توقيع اتفاقية تعاون مع شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع/ فلسطين (MEPS) ضمن خدمات أجهزة نقاط البيع (POS)

وقع البنك الوطني وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع/فلسطين (MEPS) اتفاقية تعاون تتيح لعملاء البنك الاستفادة من خدمات أجهزة نقاط البيع (POS) لتسديد أثمان مشترياتهم إلكترونياً في المحال التجارية. بموجب الاتفاقية، وردت شركة MEPS فلسطين وقامت بتشغيل وتركيب أجهزة نقاط البيع لصالح البنك الوطني وتوزيعها على المحال التجارية التي يملكها عملاء البنك في مختلف مناطق الضفة الغربية، مما يسمح لهم باستقبال عمليات الدفع عبر جميع أنواع بطاقات الدفع المحلية والأجنبية.

التميز المؤسسي وضبط الجودة

انسجاماً مع رؤية الإدارة العامة للبنك الوطني، وانطلاقاً من التزامنا بتقديم خدمة متميزة لعملائنا، تم العمل على إقرار وتطبيق المعايير الخاصة بجودة الخدمة الشاملة والتميز على مستوى القنوات البيعية ونقاط الاتصال مع العميل ودوائر البنك الداخلية بجميع أقسامها، والعمل على تطوير البرامج والأنظمة الداعمة لها ، وذلك بهدف رفع مستوى وسرعة تقديم الخدمة لعملائنا، والعمل على تحسين تجربة العملاء الحاليين والمتوقعين.

واستكمالاً لثقافة التميز في تقديم الخدمة وزيادة ولاء العملاء للبنك، تم قياس تجربة العملاء على مستوى نقاط الاتصال المتعددة مع البنك، وذلك من خلال الزيارات الميدانية الدورية والمفاجئة للفروع، وإدارة برامج صوت العميل والحفاظ على العملاء من خلال الاتصالات الهاتفية والمقابلات الشخصية مع العملاء داخل الفروع لبناء وتحليل تقارير الأداء المرتبطة بالتميز المؤسسي وجودة تقديم الخدمة، حيث بلغت نسبة رضى العملاء الجدد 97.2% للعام 2023 بزيادة بنسبة 2.6% عن العام 2022.

تم قياس نسبة رضى العملاء الذين يتعاملون مع البنك لأكثر من عام وحقَّقت 94% بنسبة نمو 3% عن العام 2022، بالإضافة إلى رضى العملاء الذين يتعاملون مع مركز خدمة العملاء الرقمية بنسبة 98.4%.

يتم التواصل مع العملاء الراغبين في إنهاء تعاملهم مع البنك لمعرفة الأسباب ومعالجتها والحفاظ عليهم كعملاء لدى البنك. تقوم دائرة التميز المؤسسي وضبط الجودة بتحليل شكاوى العملاء، لمعرفة أسبابها الجذرية لخلق واعتماد إجراءات تصحيحية ووقائية من شأنها معالجة الشكاوى بشكل جذري والتنسيق مع دوائر البنك المختلفة بهدف التحسين و التطوير.

وعملت دائرة التميز المؤسسي وضبط الجودة على تحديد مجالات التحسين والتطوير المستمر لموظفينا والاهتمام بالعنصر البشري بشكل خاص، من خلال برنامج اقتراحات واستطلاعات رضى الموظفين، والعمل على تدريب الموظفين الحاليين والجدد على معايير جودة الخدمة وثقافة خدمة العملاء، ومراقبة تطور أداء الموظفين والفروع بشكل دوري للتأكد من تطبيق معايير الجودة المعتمدة والعمل على توفير بيئة عمل صحية لموظفينا. بالإضافة إلى اعتماد نظام المكافآت التشجيعية المادية والمعنويَّة لتحفيز الموظفين على التميز في تقديم الخدمة لعملائنا ضمن برامج معينة تقوم بها الدائرة. علاوةً على ذلك، ساهم برنامج العميل المُتخفي في تحسين تجربة العملاء من خلال اعتماد أفضل المعايير الدولية والمحلية ليكون البنك الوطني في مقدمة البنوك من حيث جودة الخدمة ورضى العملاء وفق الهوية المؤسسية ورؤية البنك.

الشمول المالي للمرأة

البنك الوطني مساهم فعال في تعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية

نسبة النساء من قاعدة عملاء البنك **%32**

نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات توفير **%41**

نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات جارية **%21**

يعمل البنك الوطني بفعالية على تعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية منذ عام 2015. قدّم البنك أول منتج توفير مخصص للنساء ووجّه قروضاً لمشاريع إنتاجية بقيادتها، بمبلغ يصل إلى 3.5 مليون دولار أمريكي دون فوائد لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد. يسعى البنك جاهداً للوصول إلى النساء الفلسطينيات من خلال برامجه المالية والتوعية المصرفية، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

في عام 2023، حقق البنك تقدماً ملموساً في تعزيز الشمول المالي للنساء، حيث بلغت نسبة الإناث من إجمالي عملائه 32%. وفيما يتعلق بالحسابات الجارية، بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن حسابات جارية 21%. أما حسابات التوفير، فبلغت نسبة النساء ممن يمتلكن حسابات توفير 41% في نهاية عام 2023.

ضمن احتفالية قرع الجرس

عرض تجربة البنك الوطني ومساهمته في الابتكار والتكنولوجيا المصرفية من أجل تعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية

تحت عنوان «الابتكار من أجل المساواة المبنية على النوع الاجتماعي» شارك البنك الوطني في احتفالية «قرع الجرس» التي نظمتها بورصة فلسطين مع شركائها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة التمويل الدولية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وركزت النقاشات في الجلسات على جسر الفجوة الجندرية من خلال الخدمات الإلكترونية الرقمية، والتحول باتجاه الابتكار والرقمنة في تطوير سياسات وطنية وتقديم الخدمات، بالإضافة إلى عرض نماذج لشركات من القطاع الخاص الفلسطيني، كان البنك الوطني إحداها، حول إسهاماتهم في هذا المجال.

مسؤوليتنا الاجتماعية

البنك الوطني يعتمد نهجاً مختلفاً تجاه المسؤولية المجتمعية، حيث لا تقتصر هذه المسؤولية على التبرع بنسبة من صافي أرباحه لدعم قطاعات معينة في المجتمع فحسب، بل تتجذر المسؤولية الاجتماعية في جوهر أعمال البنك وتتكامل مع سياساته المتعددة، لتشكل نهجاً شاملاً يخدم المجتمع عبر مختلف قطاعاته. تُظهر هذه المسؤولية التكاملية التزام البنك بدعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحسين حياة المجتمع الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، تركز البنك على الحفاظ على البيئة من خلال تنفيذ سياسات تدعم التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي لأنشطته.

بلغت مساهمات البنك المجتمعية حسب البيانات المالية 420,000 دولار أمريكي للعام 2023 مقسمة على القطاعات التالية:

	المجـــال	مبلغ المساهمة دولار أمريكي	عدد الشراكات المؤسساتية
1	الإغاثة	163,799	7
2	الصحة والبيئة	22,220	4
3	التعليم	52,560	16
4	التنمية	154,023	17
5	تمكين المرأة	15,066	7
6	رعاية ذوي الاحتياجات خاصة	12,332	2
	الإجمالي	420,000	53

من مشاريعنا المستدامة

الحفاظ على البيئة والاستقلالية الوطنية في الطاقة

في خطوة هي الأولى من نوعها بين البنوك في فلسطين، اشترى البنك الوطني حصة في محطة «نور أريحا» لتوليد الطاقة الشمسية، المملوكة من شركة مصادر التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني ليسد حاجة فروعه وادارته العامة في منطقة نفوذ شركة كهرباء محافظة القدس، حيث يعد هذا الاستثمار خطوة بيئية ووطنية واجتماعية، ففلسطين من أكثر الدول التي تمتلك عدد أيام مشمسة على مدار العام، والتوجه لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة سيكون له دور فعال وأحد الحلول في الانفكاك في ملف الطاقة عن إسرائيل، مع الحفاظ على البيئة بشكل مستدام واستخدام مصادرها الطبيعية دون الحاق الضرر بها.

لأربعة أعوام متتالية، يواصل البنك الوطني مساعيه في حماية المناخ والحفاظ على البيئة وتأصيل الممارسات المستدامة في أعماله ومبادراته والمتعلقة بالممارسات الفضلى للحوكمة (ESG) من أجل تحقيق الاستدامة في أعماله.

تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا

للعام السابع على التوالي، يشكل تمكين المرأة الفلسطينية قطاعاً هاماً وعاموداً أساسياً في برنامج مسؤولية البنك المجتمعية، حيث خصص البنك الوطني جزء من مساهماته المجتمعية للتركيز على تمكين المرأة الفلسطينية والمساهمة في زيادة الشمول المالي لها تماشياً مع توجهاته بعد إطلاقه لبرنامج «حياتي» الذي يهدف إلى تمكينها اقتصادياً، بلغ سقف إجمالي القروض الإنتاجية دون فوائد التي قدمها البنك الوطني للنساء الفلسطينيات الرياديات 3.5 مليون دولار أمريكي، وقصص نجاح هذه المشاريع والرياديات اللواتي يقدنها تسطر إنجازات موجودة على أرض الواقع. ينظر البنك إلى تمكين المرأة من خلال تسهيل وصولها إلى تمويل مشاريع الريادية واعطائها امتيازات إضافية لتبدع، فهذه المشاريع بإمكانها تحقيق تنمية مستدامة من خلال تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة واستقلاليتها المالية، يتمثل بإيجاد دخل شهري ثابت لها ولأسرتها، إضافة إلى فتح فرص عمل جديدة في سوق العمل الفلسطيني والمساهمة في تخفيف البطالة، وعادة ما تكون أغلبية الأيدي العاملة في هذه المشاريع من النساء، وبالتالي زيادة فرص العمل للمرأة بالتحديد، ومن شأن هذه المشاريع أيضاً انعاش حركة التجارة الداخلية بين المشاريع والتجار الفلسطينيين الذين يزودون المشروع باحتياجاته، هذه العوامل مجتمعة جعلت من البرنامج مساهماً فاعلاً في إحداث التنمية المستدامة وتمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً.

مقتطفات من الدور الاجتماعي للبنك الوطني في العام 2023

الوطني داعماً لقطاع التعليم وحق الفئات الأقل حظاً باستكمال مسيرتهم التعليمية

قدم البنك الوطني العديد من المبادرات لدعم قطاع التعليم في فلسطين، إيماناً بأهمية التعليم في تطوير وبناء المجتمعات ومستقبلها، ومن ضمن هذه المبادرات حمل برنامج التوفير رسالة مسؤولية اجتماعية تقوم على التبرع بدولار مقابل كل حساب توفير جديد يتم فتحه لدى البنك لصالح صناديق الطلبة المحتاجين في الجامعات الفلسطينية. وقدم البنك مجموعة من المنح الدراسية لصالح الطلبة المحتاجين لسداد أقساطهم الجامعية ومساندتهم لاستكمال مسيرتهم التعليمية بالتعاون مع جمعية أصدقاء جامعة بيرزيت، وجامعة البوليتكنيك، وجامعة القدس، وجامعة النجاح الوطنية.

الوطني داعماً للمنتجات الوطنية الفلسطينية

يقدم رعايته لسوق الحرجة

انطلاقاً من مسؤولية البنك الوطنية والاجتماعية لمساندة الصناعات الوطنية الصغيرة باعتبارها اللبنة الأساسية والمحرك لنمو الاقتصاد المحلي قدم البنك الوطني للعام الثاني على التوالي رعايته لفعاليات سوق الحرجة الذي نظمته بلدية رام الله. وشارك بالسوق العديد من المشاريع التي تتنوع منتجاتها لتشمل الصناعات اليدوية، والمنتجات الغذائية، والأشغال التراثية والفنية.

ورعايته لمعرض Expo Nablus 2023

بهدف تنشيط السياحة الداخلية لمدينة نابلس والمساهمة في انعاشها اقتصاديا ودعما للصناعات الوطنية الفلسطينية، قدم البنك الوطني رعايته لمعرض ومهرجان الصناعات الوطنية والتسوق «اكسبو نابلس 2023» الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة نابلس، بمشاركة عدد كبير ومنوع من الشركات الصناعية والتجارية والخدماتية الفلسطينية من مختلف المحافظات.

ورعايته الماسية لمهرجان جنين للتسوق 2023

برعاية ماسية من البنك الوطني، افتتحت الغرفة التجارية والصناعية والزراعية في جنين مهرجان جنين للتسوق 2023 للسنة الرابعة على التوالي، والذي شاركت فيه هذا العام 75 شركة وطنية فلسطينية من قطاعات متنوعة، عرضت منتجاتها وخدماتها على الزوار الذين توافدوا مع عائلاتهم لزيارة المهرجان من مختلف المحافظات الفلسطينية والداخل الفلسطيني.

الوطني داعماً لتمكين المرأة الفلسطينية وحقوق أطفالها

دعما لتمكين المرأة الفلسطينية ومساندتها في حقوق أطفالها، قدم البنك الوطني رعايته لليوم الترفيهي الذي نظمه صندوق النفقة الفلسطيني للأطفال المستفيدين منه في بلدة ترمسعيا، حيث شارك في الفعالية أكثر من 1700 طفل وطفلة برفقة امهاتهم. وتخلل النشاط فقرات فنية تفاعلية وتعليمية وألعاب ومسابقات ورسم على الوجوه وفعاليات أخرى متنوعة.

الوطني داعماً لتطور التكنولوجيا الرقمية في فلسطين

سعياً من البنك الوطني بالمساهمة في نهوض المستقبل الرقمي في فلسطين، وفتح المجال أمام الشباب الفلسطيني لتحويل أفكارهم في قطاع التكنولوجيا المالية الرقمية إلى برامج ومنصات رقمية موجودة في السوق، دعم البنك العديد من المبادرات في هذا المجال ومنها:

إطلاق منصة Pal Blue Book التي تبنى البنك تطويرها إلى السوق

تحت رعاية هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، أعلن البنك الوطني ومسرعة الأعمال Flow عن إطلاق منصة Pal Blue Book، أحد حلول التكنولوجيا المالية المطورة ضمن تعاون الطرفين في برنامج احتضان حلول التكنولوجيا الرقمية الذي أطلقه الطرفين في العام 2021. تعتمد منصة Pal Blue Book على علوم البيانات والذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات التسعير والتقييم للمركبات، وتقوم تلقائياً بإنشاء استراتيجيات تسعير مثلى مبنية على علم البيانات.

وداعاً للتحول الرقمي في فلسطين

تحت عنوان «تمكين المستقبل الرقمي» قدم البنك الوطني رعايته للمؤتمر الدولي الأول للتحول الرقمي الذي نظمته الجامعة العربية الأمريكية في جرمها في رام الله. وتخلل المؤتمر عدة جلسات تناولت الاتجاهات والتحديات والفرص في مجال التحول الرقمي حول العالم لمختلف القطاعات مع التركيز على الشمول الرقمي وجسر الفجوة الرقمية، والأمن والخصوصية الرقمية، والدور المؤسساتي في دفع عجلة التحول الرقمي، ودور الجامعات في مستقبل التوظيف في العصر الرقمي، ومستقبل التعليم في العصر الرقمي. كما تطرقت الجلسات إلى الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، ونقل نماذج وتجارب وأبحاث ضمن حلقات نقاش لمتحدثين مختصين ورياديين.

الوطني داعماً للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة

قدم البنك الوطني دعمه في العام 2023 لعدة مبادرات دعماً للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وشملت تشخيص وعلاج الأطفال الذين يعانون من اضطرابات دماغية وسلوكية بالتعاون مع مركز تكوين بالإضافة إلى برنامج الدعم النفسي والتثقيفي لأمهات الأطفال من ذوي الإعاقة ممن يتلقون العلاج في مؤسسة الأميرة بسمة بالقدس.

التثقيف المصرفي

واظب البنك الوطني خلال العام 2023 على استكمال دوره بنشر التوعية المصرفية لقطاعات المجتمع المختلفة بطريقة رقمية من خلال منصات التواصل الاجتماعي حيث قدم مجموعة من المواد التثقيفية في مجال أمن المعلومات بهدف رفع الوعي حول تطورات أساليب الاحتيال الإلكتروني. وشارك البنك أيضاً في تقديم التوعية المصرفية عن طريق عقد المحاضرات التثقيفية في المدارس والجامعات الفلسطينية، ومن ضمن هذه الورش تقديم توعية مصرفية بحسابات الشمول المالي لمجموعة من طلبة جامعة بيرزيت ضمن فعاليات «اليوم العربي للشمول المالي»، بالإضافة إلى تقديم التثقيف المصرفي حول أدوات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الإلكترونية لطلبة كلية الاقتصاد في الجامعة العربية الأمريكية في جنين.

المبادرات العالمية

مبادرات عالمية يتبناها البنك ويطبقها

لتحقيق الاستدامة، يواظب البنك الوطني على تبني مبادرات ومبادئ عالمية فيما يتعلق بالعمل والمحافظة على البيئة والمجتمع ويعمل على تطبيقها في أعماله لضمان الممارسات الفضلى في العمل وللمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

انضم البنك الوطني إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في العام 2013، وتبنى سياسة ومبادئ متفق عليها عالمياً في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. يشارك في الاتفاق آلاف الأشخاص والشركات من جميع أنحاء العالم، لتصبح أنشطة البنك مندرجة ضمن إطار معتمد ومتفق عليه عالمياً، وليساهم البنك بذلك في تحقيق تنمية ذات قاعدة عريضة ومستدامة تساهم في تطوير المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

المبادئ العشرة

حقوق الإنسان

- يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.
- يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

العمل

- يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية.
- يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري.
- يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال.
- يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

البيئة

- يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على إتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
- يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.
- يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.

مكافحة الفساد

- يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة.

المبادئ العالمية لتمكين المرأة

في العام 2015، وتماشياً مع نهجه في دعم المرأة الفلسطينية وتمكينها اقتصادياً، تبنى البنك الوطني المبادئ العالمية لتمكين المرأة، وهي مبادرة مشتركة ما بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي تقضي بالالتزام بتمكين المرأة في السوق ومكان العمل بالإضافة إلى تمكينها اجتماعياً. تتمحور المبادئ السبعة حول المساواة بين المرأة والرجل، وضمان حقوقها وتطويرها مهنياً وعلمياً وتعزيز هذه المبادئ من خلال المبادرات الاجتماعية والعمل.

المبادئ السبعة

- إعداد قيادة عالية المستوى للشركات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.
- الإنصاف في معاملة جميع النساء والرجال في العمل واحترام ودعم حقوق الإنسان وعدم التمييز.
- كفالة الصحة والأمان والخير لجميع العاملين من النساء والرجال.
- تشجيع التعليم والتدريب والتنمية المهنية للمرأة.
- تحقيق التنمية للمشروعات والممارسات المتعلقة بسلسة الإمداد والتسويق التي تمكن المرأة.
- تعزيز المساواة من خلال المبادرات والدعوة المجتمعية.
- قياس التقدم المحرز والتقديم العلني للتقارير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية

تبنى البنك الوطني في العام 2015 سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية وانشأ نظاماً لمراقبة أعماله تطبيقاً لها، وهي بمثابة إطار عمل متبنى لموائمة أعمال البنك ونشاطاته التمويلية والاستثمارية مع المعايير العالمية لحماية البيئة من المخاطر والتحفيز على استخدام وسائل الطاقة البديلة وضمان حقوق الإنسان والعمل، وليصبح بذلك البنك الأول على مستوى الوطن الذي يتبع معايير عالمية لأعماله ونشاطاته المصرفية والمستمدة من القانون الأمريكي وقوانين مؤسسة التمويل الدولية IFC .

الشبكة المصرفية

الإدارة العامة
رام الله، الماصيون، دوار محمود درويش
ص.ب. 700، رام الله، فلسطين
هاتف: 02-2946090
فاكس: 02-2946114

الفروع

فرع الماصيون:
دوار محمود درويش، مبنى الإدارة العامة
ص.ب.700
هاتف: 02-2977731, فاكس: 02-2977730

فرع رام الله:
شارع الإرسال، عمارة الماسة
ص.ب.700
هاتف: 02-2978700, فاكس: 02-2978701

فرع الميدان:
دوار ياسر عرفات، رام الله
ص.ب.700
هاتف: 02-2983311, فاكس: 02-2983310

فرع دير جرير:
بلدة ديرجرير، الشارع الرئيسي
ص.ب.700
هاتف: 02-2899781, فاكس: 02-2899786

فرع روابي:
المركز التجاري، مدينة روابي
ص.ب 700
هاتف: 02-2825171, فاكس: 02-2825172

فرع سنجل:
بلدة سنجل، شارع البلدية
ص.ب. 1
هاتف: 02-2808070, فاكس: 02-2808071

فرع القدس/ضاحية البريد:
بيت حنينا، القدس
ص.ب 60376
هاتف: 02-2348970, فاكس: 02-2348971

فرع الرام:
بجانب استاد فيصل الحسيني, ص.ب. 11
هاتف: 02-2340225, فاكس: 02-2340226

فرع حزما:
الشارع الرئيسي
ص.ب. 1
هاتف: 02-2353370, فاكس: 02-2353371

فرع العيزرية:
دوار الإسكان
ص.ب. 30
هاتف: 02-2792407, فاكس: 02-2792411

فرع نابلس الرئيسي:
شارع عمان، عمارة ترست
ص.ب. 13
هاتف: 09-2380802, فاكس: 09-2380801

فرع رفيديا:
نابلس، رفيديا - الشارع الرئيسي
ص.ب. 200
هاتف: 09-2354101, فاكس: 09-2354110

فرع نابلس:
وسط البلد، عمارة العنبتاوي
ص.ب. 1502
هاتف: 09-2382191, فاكس: 09-2381958

فرع عقربا:
وسط البلد
ص.ب. 13
هاتف: 09-2597641, فاكس: 09-2597640

فرع جنين الرئيسي:
مجمع ابو السباع التجاري
ص.ب. 195
هاتف: 04-2502931, فاكس: 04-2502930

فرع جنين:
شارع الناصرة، عمارة سعد الدين خلف
ص.ب.112
هاتف: 04-2502088, فاكس: 04-2502087

فرع عرابة:
بلدة عرابة
ص.ب. 195
هاتف: 04-2469870, فاكس: 04-2469871

فرع الخليل:
شارع السلام
ص.ب. 313
هاتف: 02-2216222, فاكس: 02-2216231

فرع دورا:
شارع يافا - مجمع كاظم الشريف التجاري
ص.ب. 2022
هاتف: 02-2281871, فاكس: 02-2281870

فرع بيت لحم الرئيسي:
شارع القدس الخليل
ص.ب. 633
هاتف: 02-2771370, فاكس: 02-2771371

فرع بيت لحم:
شارع المهد
ص.ب. 172
هاتف: 02-2767230, فاكس: 02-2767237

فرع طولكرم الرئيسي:
شارع الشهيد ياسر عرفات، عمارة كتانة
ص.ب. 63
هاتف: 09-2696980, فاكس: 09-2696981

فرع طولكرم:
وسط البلد، عمارة سمارة والأعرج، الحي الشمالي
ص.ب. 330
هاتف: 09-2676585, فاكس: 09-2676591

فرع سلفيت:
شارع المدينة المنورة، بالقرب من جامعة القدس
المفتوحة, ص.ب. 55
هاتف: 09-2519225, فاكس: 09-2519205

المكاتب

مكتب بلدية نابلس:
نابلس، بلدية نابلس
هاتف: 09-2333484

مكتب محكمة الخليل:
الخليل، محكمة الخليل
هاتف: 02-2255420

مكتب محكمة دورا:
دورا، محكمة دورا
هاتف: 02-2285328

مكتب محكمة رام الله:
رام الله والبيرة، محكمة رام الله
هاتف: 02-2422251

مكتب محكمة سلفيت:
سلفيت، محكمة سلفيت
هاتف: 09-2565847

مكتب محكمة طولكرم:
طولكرم، محكمة طولكرم
هاتف: 09-2689580

مكتب محكمة قلقيلية:
قلقيلية، محكمة قلقيلية
هاتف: 09-2930778

مكتب محكمة نابلس:
نابلس، محكمة نابلس
هاتف: 09-2330405

مكتب محكمة يطا:
يطا، محكمة يطا
هاتف: 02-2277207

مكتب محكمة جنين:
جنين، محكمة جنين
هاتف: 04-2502930

مكتب محكمة طوباس:
طوباس، محكمة طوباس
هاتف: 09-2573233

مكتب محكمة حلحول:
حلحول، محكمة حلحول
هاتف: 02-2244308

شبكة الصراف الآلي

محافظة رام الله والبيرة:

- فرع الماصيون، مبنى البنك الوطني، بجانب ميدان محمود درويش
- فرع الميدان، ميدان ياسر عرفات، رام الله
- فرع رام الله، شارع الارسال، عمارة الماسة
- دير جرير، مقر فرع دير جرير، الشارع الرئيسي
- بلازا مول، البيرة، البالوع
- سوبرماركت الجاردنز، حي الطيرة
- محطة عطاري وعليان للمحروقات، المنطقة الصناعية، شارع بيتونيا
- محطة السويس للمحروقات، شارع رام الله - القدس
- بيرزيت، الشارع الرئيسي، بالقرب من دوار التوته
- مقر شركة جوال، البيرة، البالوع
- شارع السهل، رام الله التحتا، مقابل محمص عودة
- فرع سنجل, شارع البلدية
- فرع رام الله التحتا، شارع برلين

مدينة روابي:

- فرع روابي، المركز التجاري

محافظة القدس:

- فرع الرام، بجانب استاد فيصل الحسيني
- فرع ضاحية البريد، بيت حنينا
- فرع حزما، الشارع الرئيسي
- فرع العيزرية، دوار الإسكان

محافظة بيت لحم:

- فرع بيت لحم، شارع القدس – الخليل
- فرع بيت لحم، شارع المهد
- شارع المهد، مقابل قاعات نيسان
- بيت جالا، مقابل بلدية بيت جالا
- بيت ساحور، سوق الشعب

محافظة الخليل

- فرع الخليل، شارع السلام
- سوبرماركت برافو، شارع عين سارة
- فرع دورا، شارع يافا
- حلحول
- الحاووز/ البصة

محافظة اريحا:

- محطة الهدى للمحروقات، الشارع الرئيسي

محافظة نابلس:

- فرع نابلس، شارع عمان، عمارة ترست
- رفيديا، مقر فرع رفيديا - الشارع الرئيسي
- المجمع التجاري، وسط البلد
- عقربا، مقر فرع عقربا، وسط البلد
- مستشفى النجاح الوطني الجامعي
- المجمع الشرقي

محافظة جنين:

- فرع جنين، مجمع ابو السباع التجاري
- عرابة، مقر فرع عرابة
- حرم الجامعة العربية الامريكية
- فرع جنين، شارع الناصرة، عمارة سعد الدين خلف

محافظة طولكرم:

- فرع طولكرم، عمارة كتانة
- فرع طولكرم، وسط البلد، عمارة سمارة والأعرج، الحي الشمالي
- الكفريات، كفر صور

محافظة سلفيت:

- فرع سلفيت، شارع المدينة المنورة، بالقرب من جامعة القدس المفتوحة

شكل وآلية إيصال المعلومة للمساهمين

- توزيع التقرير السنوي للمساهمين من خلال مقر الإدارة العامة وفروع البنك في المناطق المختلفة وكذلك من خلال البريد.
- من خلال الموقع الإلكتروني للبنك، حيث يتم نشر البيانات والتقارير الإدارية والمالية.
- من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالي الفلسطيني وموقع هيئة سوق رأس المال، حيث يتم الإفصاح عن البيانات المالية بشكل ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي.
- من خلال الإعلان في الصحف المحلية.

للمزيد من الاستفسار يمكنكم التواصل مع قسم شؤون المساهمين في البنك الوطني من خلال التالي:

البنك الوطني – الإدارة العامة

رام الله – الماصيون – ميدان محمود درويش

هاتف: 02-2946090 داخلي 9022

فاكس: 02-2946116

البريد الالكتروني : IR@TNB.PS

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

شركة إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
(فرع فلسطين)
ص.ب. ١٣٧٣
بناية باديكو هاوس - الطابق ٧
المصيون - رام الله
دولة فلسطين

هاتف: ٢٢٤٢ ١٠١١ ٩٧٢+
فاكس: ٢٢٤٢ ٢٣٢٤ ٩٧٢+
ramallah.office@ps.ey.com
ey.com

رقم سجل الشركة: ٥٦٢٢٠١٠٣٨

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة لشركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة وشركاته التابعة (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، باستثناء الآثار المحتملة لما ورد في فقرة أساس الرأي المتحفظ، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي المتحفظ

تضمن تقرير مدقق الحسابات لشركة البنك الإسلامي الفلسطيني، وهي شركة حليفة مملوكة من قبل البنك الوطني، تحفظاً على صافي القيمة الدفترية لتعرضاتها في قطاع غزة والمفصح عن قيمتها الاجمالية وخسائر التدني ذات العلاقة وصافي القيمة الدفترية في ايضاح (٤٩) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، وذلك بسبب عدم الحصول على أدلة تدقيق كافية حول كفاية المخصصات المكونة مقابل تلك التعرضات في ظل حالة عدم التيقن الناتجة عن استمرار الحرب على قطاع غزة. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إدخال أية تعديلات على القيمة الدفترية لاستثمار البنك في الشركة الحليفة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ أو حصته من نتائج أعمالها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في فلسطين، وقد التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي المتحفظ.

أمور التدقيق الرئيسية

بالإضافة إلى الأمور الواردة في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فقد حددنا الأمور التالية لتكون أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم اظهارها في تقريرنا. إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	
أمر التدقيق الهام	إجراءات التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام
تعتبر عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لذمم العملاء والتسهيلات الائتمانية وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) مهمة ومعقدة وتتطلب الكثير من الاجتهاد. يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب من ادارة البنك استخدام الكثير من الافتراضات والتقديرات حول تحديد كل من توقيت وقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة الى تطبيق الاجتهاد لتحديد مدخلات عملية قياس التدني بما في ذلك تقييم الضمانات وتحديد تاريخ التعثر. نظرا لأهمية الاحكام المطبقة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والتعرضات الائتمانية التي تشكل جزءاً رئيسيا من موجودات البنك تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة من مخاطر التدقيق الهامة. بلغ اجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك ٩٧٤,٠٠٦,٧٤٦ دولار أمريكي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٤١,٧٢١,٣٥٨ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣. إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إيضاحات رقم (٢ و٧ و٣٥ و٤١ و٤٩) في القوائم المالية الموحدة.	تضمنت اجراءات تدقيقنا تقييم ضوابط إجراءات منح وتسجيل ومراقبة الذمم والتسهيلات الائتمانية وعملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك متطلبات سلطة النقد الفلسطينية للتحقق من فعالية الضوابط الرئيسية المعمول بها والتي تحدد تدني الذمم والتسهيلات الائتمانية والمخصصات المطلوبة مقابلها. كما تضمنت إجراءاتنا المتعلقة باختبار الضوابط تقييم ما إذا كانت الضوابط الرئيسية في العمليات المذكورة أعلاه قد تم تصميمها وتطبيقها وتنفيذها بشكل فعال بالإضافة لإجراءات لتقييم ما يلي: - سياسة البنك الخاصة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). - الافتراضات والأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واستخدام مدخلات الاقتصاد الكلي للتحقق من أن مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة تعكس جودة الائتمان الأساسية واتجاهات الاقتصاد الكلي. - مدى ملاءمة مراحل التصنيف. - مدى ملاءمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. - مدى ملاءمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. - مدى ملاءمة وموضوعية التقييم الداخلي للتسهيلات. - صحة وملاءمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. - التسهيلات التي تم تحويلها بين المراحل، وأسس تقيم مدى حدوث ارتفاع في مستوى المخاطر للتسهيلات من ناحية التوقيت بالإضافة الى التدهور في جودة الائتمان. - عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات للتمويل من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة او هيكلة. – إجراءات تقييم الضمانات وفقاً لقواعد التقييم المعتمدة من قبل البنك – قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملاءمتها مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٣

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٣ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٣ لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية الموحدة، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في اعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للبنك، ونحن المسؤولون عن رأينا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لهم عن كافة العلاقات والامور الاخرى التي من الممكن ان تؤثر على استقلاليتنا، بالإضافة الى الإجراءات المتخذة وسبل الحماية المتبعة لإزالة أي تهديد للاستقلالية ولضمان حمايتها من المخاطر إن لزم الأمر.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الافصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ

سائد عبدالله
رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

٢ نيسان ٢٠٢٤
رام الله - فلسطين

شركة البنك الوطني
المساهمة العامة المحدودة
القوائم المالية الموحدة
31 كانون الأول 2023

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	2023 دولار أمريكي	2022 دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	4	240,672,167	234,756,606
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	158,394,798	205,445,739
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	6	285,600	336,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	7	923,954,240	934,068,830
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	8	6,332,279	7,148,340
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	51,253,674	40,286,684
استثمار في شركة حليفة	10	50,151,383	50,240,259
عقارات وآلات ومعدات	11	21,884,324	20,946,235
حق استخدام الموجودات	12	6,755,187	6,000,996
مشاريع تحت التنفيذ	13	1,803,479	273,695
موجودات غير ملموسة	14	2,748,420	3,849,183
موجودات ضريبية مؤجلة	15	6,298,657	4,709,866
موجودات أخرى	16	20,329,757	24,255,119
مجموع الموجودات		1,490,863,965	1,532,317,552
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	17	27,904,797	67,636,451
ودائع العملاء	18	1,090,942,293	1,133,202,691
تأمينات نقدية	19	73,091,609	75,610,768
أموال مقترضة	20	57,489,158	20,379,457
قروض مساندة	21	18,500,000	31,000,000
مخصصات متنوعة	22	7,333,258	6,581,214
مخصصات الضرائب	23	4,806,531	4,720,244
مطلوبات عقود الايجار	24	6,485,590	5,907,210
مطلوبات أخرى	25	31,769,857	22,655,355
مجموع المطلوبات		1,318,323,093	1,367,693,390
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	1	113,100,000	113,100,000
علاوة إصدار	26	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	27	9,226,758	7,786,540
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	27	3,484,033	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	27	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	8	(3,109,557)	(2,262,093)
أرباح مدورة		26,853,014	19,529,058
صافي حقوق الملكية		172,540,872	164,624,162
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,490,863,965	1,532,317,552

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة
قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	2023 دولار أمريكي	2022 دولار أمريكي
الفوائد الدائنة	28	66,339,127	59,001,169
الفوائد المدينة	29	(17,028,499)	(17,366,084)
صافي إيرادات الفوائد		49,310,628	41,635,085
صافي إيرادات العمولات	30	5,973,803	7,491,592
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		55,284,431	49,126,677
أرباح عملات أجنبية		7,073,819	9,005,796
صافي أرباح محفظة موجودات مالية	31	205,589	1,428,405
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	10	1,220,996	3,803,069
إيرادات أخرى	32	1,942,849	3,315,934
إجمالي الدخل		65,727,684	66,679,881
المصروفات			
نفقات الموظفين	33	23,083,062	22,978,764
مصاريف تشغيلية أخرى	34	15,083,619	13,352,422
إستهلاكات وإطفاءات	11 و12 و14	5,913,145	6,173,524
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	35	6,255,909	4,593,553
إجمالي المصروفات		50,335,735	47,098,263
ربح السنة قبل الضرائب		15,391,949	19,581,618
مصروف الضرائب	23	(989,769)	(2,580,400)
ربح السنة		14,402,180	17,001,218
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك	36	0,13	0,15

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة
قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	2023 دولار أمريكي	2022 دولار أمريكي
ربح السنة		14,402,180	17,001,218
بنود الدخل الشامل الأخرى			
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية	8	(763,096)	2,025,728
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى لشركة حليفة	8 و10	(67,374)	(147,592)
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى		(830,470)	1,878,136
صافي الدخل الشامل للسنة		13,571,710	18,879,354

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	احتياطيات				أرباح مدورة	صافي حقوق الملكية
			إجباري	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات الدورية	القيمة العادلة		
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2023								
الرصيد في بداية السنة	113,100,000	17,770,333	7,786,540	3,484,033	5,216,291	(2,262,093)	19,529,058	164,624,162
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	14,402,180	14,402,180
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	(830,470)	-	(830,470)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(830,470)	14,402,180	13,571,710
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 8)	-	-	-	-	-	(16,994)	16,994	-
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 1)	-	-	-	-	-	-	(5,655,000)	(5,655,000)
المحول الى الاحتياطيات	-	-	1,440,218	-	-	-	(1,440,218)	-
الرصيد في نهاية السنة	113,100,000	17,770,333	9,226,758	3,484,033	5,216,291	(3,109,557)	26,853,014	172,540,872
31 كانون الأول 2022								
الرصيد في بداية السنة	104,553,948	17,770,333	6,086,418	4,085,562	5,216,291	(2,033,671)	10,065,927	145,744,808
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	17,001,218	17,001,218
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	1,878,136	-	1,878,136
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	1,878,136	17,001,218	18,879,354
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 8)	-	-	-	-	-	(2,106,558)	2,106,558	-
توزيعات أرباح أسهم (إيضاح 1)	8,503,653	-	-	-	-	-	(8,503,653)	-
تحويلات	42,399	-	-	-	-	-	(42,399)	-
المحول الى الاحتياطيات	-	-	1,700,122	(601,529)	-	-	(1,098,593)	-
الرصيد في نهاية السنة	113,100,000	17,770,333	7,786,540	3,484,033	5,216,291	(2,262,093)	19,529,058	164,624,162

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	2023 دولار أمريكي	2022 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضرائب		15,391,949	19,581,618
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات	12و13و14	5,913,145	6,173,524
أرباح محفظة موجودات مالية	31	(205,589)	(1,428,405)
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	11	(1,220,996)	(3,803,069)
فوائد على عقود الإيجار	24	285,858	239,997
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي	35	6,255,909	4,593,553
مخصصات متنوعة	22	1,351,266	1,477,467
(أرباح) خسائر بيع عقارات والات ومعدات		(562)	10,479
بنود أخرى غير نقدية		(262,863)	232,007
		27,508,117	27,077,171
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		(422,985)	10,257,538
احتياطي إلزامي نقدي لدى سلطة النقد الفلسطينية		3,373,957	1,591,427
تسهيلات إئتمانية مباشرة		3,848,875	(59,057,134)
موجودات أخرى		3,711,922	(12,234,481)
ودائع العملاء		(42,260,398)	(5,718,965)
تأمينات نقدية		(2,519,159)	3,487,915
مطلوبات أخرى		9,114,502	(3,089,486)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة		2,354,831	(37,686,015)
ضرائب (مدفوعة) مستردة		(2,491,867)	305,893
دفعات مخصصات متنوعة		(599,222)	(1,222,539)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل		(736,258)	(38,602,661)
أنشطة الاستثمار			
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		-	32,607,289
شراء عقارات وآلات ومعدات		(3,924,963)	(3,993,831)
بيع عقارات وآلات ومعدات		27,497	33,518
مشاريع تحت التنفيذ		(1,529,784)	(4,000)
شراء موجودات غير ملموسة		(514,469)	(1,338,644)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		-	3,170,945
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		-	(1,669,929)
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل		52,965	12,583,527
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(13,552,122)	(14,994,970)
إستحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة		2,820,874	-
توزيعات أرباح نقدية مقبوضة	13و10	1,498,487	2,321,461
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة الاستثمار		(15,121,515)	28,715,366
أنشطة التمويل			
عقود إيجار مدفوعة		(1,740,736)	(1,507,871)
قروض مساندة		(12,500,000)	(4,000,000)
أموال مقترضة		37,109,701	(30,625,850)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة		(5,441,560)	(45,800)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التمويل		17,427,405	(36,179,521)
الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		1,569,632	(46,066,816)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		253,523,008	299,589,824
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	37	255,092,640	253,523,008
فوائد مدفوعة		14,629,976	17,669,586
فوائد مقبوضة		69,105,001	54,592,091

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة
إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2023

1. عام

تأسست شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) في عام 2005 في مدينة رام الله تحت إسم بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (562601146) ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله – فلسطين.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه في إطار القوانين سارية المفعول في فلسطين من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الأربعة والعشرون ومكاتبه الثلاثة عشر المنتشرة في المدن الفلسطينية الرئيسية، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية العادية يقوم البنك أيضا بتمويل الاحتياجات المالية لقطاع المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع.

قررت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 تموز 2021 رفع رأس مال البنك المدفوع بنسبة 15%، ورفع رأس المال المصرح به من 100 مليون دولار أمريكي إلى 110 مليون دولار أمريكي بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

بلغ رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 104,553,948 دولار أمريكي بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

كما وقررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 15 أيار 2022 رفع رأس المال المصرح به من 110 مليون دولار أمريكي إلى 115 مليون دولار أمريكي، والمصادقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح كأسهم مجانية على المساهمين بنسبة 8,13% من رأس المال المدفوع ليصل رأس المال المدفوع بعد الزيادة إلى 113,100,000 دولار أمريكي.

كما قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 3 أيار 2023 توزيع أرباح نقدية بقيمة 0,05 دولار أمريكي لكل سهم بمبلغ 5,655,000 دولار أمريكي.

بلغ عدد موظفي البنك (725) و(718) موظف كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023 من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 14 شباط 2024.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة البنك الوطني (البنك) وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2023.

تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة التي تتمثل في الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات (الشركة الوطنية) وشركة وطن الاستثمارية مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة منذ تاريخ الإستحواذ، بعد استبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة.

إن السنة المالية للشركات التابعة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للبنك.

إن نسب ملكية البنك في رأسمال شركاته التابعة كما يلي:

	بلد المنشأ والأعمال	نسبة الملكية %		رأس المال المكتتب دولار أمريكي	
		2023	2022	2023	2022
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	فلسطين	100	100	74,000,000	74,000,000
شركة وطن الاستثمارية	فلسطين	100	100	110,000	110,000

3. السياسات المحاسبية

3.1 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2023. تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة.

تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها فقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك وشركاته التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

يتم قيد حصة حقوق الجهات غير المسيطرة من الخسائر حتى لو كان هنالك عجز في رصيد حقوق الجهات غير المسيطرة.

في حال فقدان البنك السيطرة على الشركات التابعة يتم استبعاد الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة والقيمة الدفترية لحقوق الجهات غير المسيطرة، ويتم قيد الفائض أو العجز من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

3.2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يلتزم البنك بالقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

3.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للبنك كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية الموحدة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق بعض التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 كما هو مبين أدناه:

الإصلاح الضريبي الدولي – قواعد الركيزة الثانية النموذجية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12

تم إدخال التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 استجابةً لقواعد الركيزة الثانية الخاصة بتآكل الأرباح ونقل الأرباح الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتشمل:

- استثناء مؤقت إلزامي للاعتراف والإفصاح عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن التنفيذ القضائي للقواعد النموذجية للركيزة الثانية
- متطلبات الإفصاح للكيانات المتضررة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم أفضل لتعرض المنشأة لضرائب الدخل في الركيزة الثانية الناشئة عن هذا التشريع، وخاصة قبل تاريخ نفاذه.

في الفترات التي يتم فيها سن تشريعات الركيزة الثانية (جوهرياً) ولكنها لم تصبح سارية بعد، يتطلب التعديل الإفصاح عن المعلومات المعروفة أو التي يمكن تقديرها بشكل معقول والتي تساعد مستخدمي البيانات المالية على فهم تعرض المنشأة الناشئ عن ضرائب الدخل في الركيزة الثانية بما في ذلك المعلومات الكمية والنوعية حول تعرضها لضرائب الدخل في الركيزة الثانية في نهاية الفترة المالية، على سبيل المثال:

أ) معلومات نوعية مثل كيفية تأثر المنشأة بتشريعات الركيزة الثانية والولايات القضائية الأساسية التي قد توجد فيها التعرضات لضرائب الدخل الخاصة بالركيزة الثانية

ب) المعلومات الكمية مثل:

- إشارة إلى نسبة أرباح المنشأة التي قد تخضع لضرائب الدخل الخاصة بالركيزة الثانية ومتوسط معدل الضريبة الفعلي المطبق على تلك الأرباح
- إشارة إلى كيفية تغير معدل الضريبة الفعلي الإجمالي للمنشأة في حالة الركيزة الثانية عندما يصبح التشريع نافذاً.

بمجرد دخول التشريع حيز التنفيذ، يلزم وجود إفصاحات إضافية لمصروفات الضرائب الحالية المتعلقة بالركيزة الثانية من ضرائب الدخل. تنطبق المتطلبات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023، ولكن ليس على أي فترات مرحلية تنتهي في أو قبل 31 كانون الأول 2023.

قام البنك بمراجعة هيكله المؤسسي في ضوء إدخال قواعد الركيزة الثانية النموذجية في مختلف الولايات القضائية التي يعمل فيها. قرر البنك أنه لن يخضع لضرائب الركيزة الثانية بمجرد أن يصبح التشريع ساري نافذاً نظرًا لأن معدل الضريبة الفعلي الخاص به يزيد عن 26% في جميع الولايات القضائية التي يعمل فيها. لذلك، بما أن إفصاحات الركيزة الثانية ذات الصلة ليست مطلوبة، فلن يكون للتعديلات أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للبنك في 31 كانون الأول 2023.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال شهر أيار 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان الممارسة رقم (2)

توفر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) إصدار أحكام جوهرية - إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الجوهرية على إفصاحات السياسة المحاسبية. وتهدف التعديلات إلى مساعدة الجهات على تقديم إفصاحات السياسات المحاسبية التي تكون أكثر فائدة عن طريق استبدال متطلبات الشركات بالإفصاح عن « ملخص لأهم السياسات المحاسبية» لتصبح « المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية» مع اشتراط الكشف عن سياساتها المحاسبية «الجوهرية» وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق الشركات لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإفصاحات السياسات المحاسبية.

لقد كان للتعديلات تأثير على إفصاحات البنك عن السياسات المحاسبية، ولكن ليس على القياس، الاعتراف أو عرض أي بنود في القوائم المالية الموحدة للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) عقود التأمين

يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) «عقود التأمين» على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (17) على جميع أنواع عقود التأمين (تأمين الحياة، وغير تأمين الحياة، والتأمين المباشر وإعادة التأمين)، بغض النظر عن نوع التأمين الكيانات التي تصدرها، وكذلك لبعض الضمانات والأدوات المالية ذات ميزات المشاركة التقديرية. تنطبق استثناءات النطاق المحدود.

بخلاف الاستثناءات المبينة أدناه، لم يحدد البنك أي عقود تؤدي إلى انتقال جوهري في مخاطر التأمين، وبالتالي خلُص البنك إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) ليس له تأثير جوهري على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023.

وكجزء من هذا القرار، قام البنك بتقييم بطاقات الائتمان والمنتجات المماثلة التي تشمل التغطية التأمينية. يستثني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) من نطاقه عقود بطاقات الائتمان

(والعقود المماثلة الأخرى التي توفر ترتيبات الائتمان أو الدفع) والتي ينطبق عليها تعريف عقد التأمين فقط إذا كانت المنشأة لا تعكس تقييماً لمخاطر التأمين المرتبطة بالعميل في تحديد سعر العقد مع ذلك العميل. قرر البنك أن مخاطر التأمين المرتبطة بالعملاء لم يتم تقييمها عند تحديد سعر العقود حيث يتم تقديم هذه المنتجات بنفس السعر لجميع المتقدمين، وبالتالي فهي معفاة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17).

بالنسبة لعقود القروض التي تستوفي تعريف عقد التأمين، ولكنها تحدد التعويض عن الأحداث المؤمن عليها بالمبلغ المطلوب بخلاف ذلك لتسوية التزام حامل البوليصة الناشئ عن العقد، على سبيل المثال، القرض المعفى من السداد عند الوفاة، هناك خيار لتطبيق إما المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) لهذه العقود. يتم هذا الاختيار على مستوى المحفظة وهو غير قابل للإلغاء. لقد اتخذ البنك خيارًا لا رجعة فيه لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) على كل محفظة من هذه المنتجات.

تنطبق التعديلات والتفسيرات الأخرى لأول مرة في عام 2023، ولكن ليس لها تأثير على القوائم الموحدة للبنك.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)، حيث قدم تعريفًا لـ «التقديرات المحاسبية». توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية لبنك.

3.4 معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مبيّنة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): التزامات عقود الايجار في عمليات البيع وإعادة التأجير

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في شهر أيلول من عام 2022 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) وذلك لتحديد المتطلبات التي يجب على «البائع – المستأجر» استخدامها في قياس التزامات عقود الايجار الناشئة عن عملية البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم قيام «البائع – المستأجر» بالاعتراف بأي أرباح أو خسائر متعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 لمعاملات البيع وإعادة التأجير المبرمة بعد تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16). يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 وتشرين الأول 2022 بإصدار تعديلات على فقرات (69) الى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات ما يلي:

- تعريف "الحق لتأجيل السداد"،
- الحق لتأجيل السداد يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة الى ذلك، تم ادراج شرط يقضي بضرورة الإفصاح عند وجود التزام ناتج عن اتفاقية قرض تم تصنيفه كالتزام غير متداول وان حق المنشأة بتأجيل السداد غير مؤكد حيث انه يعتمد على الامتثال مع شروط مستقبلية خلال اثني عشر شهرا.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. يقوم البنك حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)

في شهر أيار 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات؛ لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب هذه التعديلات ايضا افصاح إضافي عن هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات على مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أثر ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة والتدفقات النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن

معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، التكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي الموحد مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة خلال بنود الدخل الشامل الأخرى فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلية.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أية رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

عمولات ورسوم دائنة

يتحقق دخل البنك من الرسوم والعمولات من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي يقدمها للعملاء. حيث تتحقق إيرادات الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل بالقيمة التي يتوقع البنك تلقيها مقابل تقديم هذه الخدمات التي تم دفعها. يتم تحديد وتعريف التزامات الأداء، وتوقيت الوفاء بها، في تاريخ إنشاء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات البنك التزامات أداء متعددة.

عندما يقدم البنك خدمة لعملائه، يتم الاعتراف بالمقابل ويتم تسجيله على الفور عند تقديم الخدمة في وقت معين أو في نهاية فترة التعاقد للخدمة التي يتم تقديمها على فترة عمر التعاقد.

يعتبر البنك هو الأصيل للإيرادات التي يقدمها لسيطرته على الخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم والعمولات من تقديم الخدمات التي يتم الاعتراف بها على مدة زمنية محدودة

تشمل هذه الرسوم ما يتم تحصيله من خلال خدمات تم تقديمها خلال مدة زمنية محددة حيث يتم احتسابها للفترة ذاتها وتشمل عمولات دائنة ورسوم تقديم خدمة الحافظ الأمين بحيث يتلقى العميل ويستفيد من المزايا التي يوفرها البنك في نفس الوقت.

تشمل رسوم وعمولات البنك من الخدمات التي يتم الاعتراف بها على مدة زمنية محددة:

رسوم الحافظ الأمين: يتقاضى البنك رسومًا سنوية ثابتة مقابل تقديم خدمات الحفظ الأمين لعملائه، والتي تشمل حفظ الأوراق المالية المشتراة ومعالجة أي دخل من توزيعات الأرباح ومدفوعات الفوائد. يتم تحويل حصة العميل من هذه الخدمات بالتساوي على مدى فترة الخدمة، ويتم الاعتراف بهذه الرسوم كإيرادات بالتساوي خلال هذه الفترة، بناءً على الوقت المنقضي.

الرسوم الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية مثل رسوم منح قروض ورسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى. نظرًا لأنه يتم نقل منفعة الخدمات إلى العميل بالتساوي خلال فترة محددة، فإن يتم الاعتراف بالرسوم كإيراد على أساس القسط الثابت.

الرسوم والعمولات من تقديم الخدمات التي يتم الاعتراف بها في وقت معين

يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات من تقديم الخدمات التي يتم الاعتراف بها في وقت معين بمجرد وفاء البنك بالالتزامات الأداء ونقل السيطرة من هذه الخدمات إلى العميل. يحدث هذا عادة عند الانتهاء من معاملة أو خدمة، أو مقابل رسوم مرتبطة بأداء معين، بعد الوفاء بمعايير الأداء. تشمل هذه الرسوم والعمولات الناشئة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض لطرف ثالث، مثل السمسرة بحيث يلتزم البنك بإتمام الصفقة المحددة في العقد بنجاح.

رسوم السمسرة: يقوم البنك بشراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن عملائه ويتقاضى عمولة ثابتة لكل معاملة. يكون التزام البنك تنفيذ هذه الصفقات نيابة عن العميل ويتم الاعتراف بالإيرادات بمجرد تنفيذ كل صفقة (أي في تاريخ التداول) بحيث يكون دفع العمولة عند تاريخ التداول. يدفع البنك عمولة مبيعات للوكلاء على كل صفقة مقابل بعض أعمال السمسرة التي يقوم بها.

اختار البنك تطبيق الوسيلة العملية الاختيارية والتي تسمح له حساب العمولة على الفور لأن فترة استهلاكها تكون سنة واحدة أو أقل.

أرصدة العقود

يتم الاعتراف بما يلي في قائمة المركز المالي الموحد:

- الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن «الموجودات الأخرى»، والتي تمثل حق البنك في مبلغ المقابل غير المشروط (خاضعة فقط لمرور الوقت لاستحقاق تحصيلها) حيث يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- الرسوم والعمولات المقبوضة مقدماً غير المتسحقة» المدرجة ضمن «المطلوبات الأخرى»، والتي تمثل التزام البنك بتحويل الخدمات إلى عميل والتي تم قبض المقابل لها مقدماً. يتم الاعتراف بالالتزام من الرسوم والعمولات المقبوضة غير المستحقة عند قبضها أو استحقاق قبضها (أيهما أسبق). يتم تحقق الإيراد من الرسوم والعمولات المقبوضة غير المستحقة عند تقديم البنك للخدمات مقابلها.

صافي الدخل المتحقق من التداول

يشمل صافي دخل التداول جميع الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات الفوائد ذات الصلة أو المصروفات وتوزيعات الأرباح للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

إيرادات أرباح الأسهم

تتحقق أرباح أو خسائر تداول الإستثمارات في الموجودات المالية عند إتمام عملية التداول، ويتم الإعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

صافي الخسارة من الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يمثل صافي الخسارة من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مشتقات غير تجارية محتفظ بها لإدارة المخاطر المستخدمة في علاقة التحوط الاقتصادي ولكنها غير مستخدمة لعلاقات التحوط المالية للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وكذلك الموجودات غير التجارية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، على النحو المطلوب من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9). يشتمل البند على تغييرات في القيمة العادلة والفوائد والأرباح الموزعة وفروق أسعار الصرف.

صافي الخسارة من إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكلفة المطفأة أو من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى

يتضمن صافي الخسارة أو الربح من استبعاد الأصول المالية بالكلفة المطفأة المعترف بها عند البيع أو إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكلفة المطفأة المحسوبة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية (بما في ذلك الانخفاض في القيمة) والعوائد المستلمة.

إيرادات الإيجارات والخدمات

يتم تصنيف عقود التأجير التي لا تنتقل فيها مخاطر ومنافع الملكية من المؤجر إلى المستأجر كعقود إيجار تشغيلية. يتم إضافة الكلفة التي يتم تكبدها في عقود الإيجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها كإيرادات إيجار على فترة عقد الإيجار.

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء، ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئيًا بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة «لليوم الأول» كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للبنك. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً للاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاته المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الاعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للعاملين الرئيسين في إدارة المنشأة

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الاعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «الحالة تحت الضغط» بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثًا للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف «أصل الدين» لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الأعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب أخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود اخرى، يتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو اي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، او استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل البنك بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة لأسعار الفائدة، وعقود آجلة وعقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل كأصل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى

يقوم البنك بتطبيق هذه الأدوات بموجب المعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) لأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظاً بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في قائمة بنود الدخل الشامل الآخرى. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ البنك بأكثر من استثمار في نفس المنشأة، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً - صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الآخرى إلى قائمة الدخل الموحدة.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى

بعد الاعتراف الاولي، يتاح للبنك خيار تصنيف، في بعض الأحيان، بعض استثماراته في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (23) الأدوات المالية: العرض - والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير الأرباح أو الخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، مالم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح في بنود الدخل الشامل الأخرى، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض. ويتم اثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم البنك بإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به في بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في بنود الدخل الشامل الأخرى بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

يلتزم البنك بتحديد شروط محددة للقروض بالسقوف الغير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للعميل، وبنفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية.

يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات أقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحاً منها اجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والاحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر عدم تحقق إلى ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنيف القروض الجديدة في المرحلة 1 لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه الغاء الاعتراف بالقرض.

يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب غير وجود تعديلات جوهرية.

أ. الموجودات المالية

يتم الغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند الغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم البنك أيضًا بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قامت بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط:

- إذا قام البنك بتحويل حقوقها التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية

أو

- إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامًا بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

- البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل على نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون اي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلا لإلغاء الاعتراف إذا:

- قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

أو

- قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الاجراء من طرفها دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة البنك بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضًا بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك بالاعتراف بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (ايهما أقل).

ب. المطلوبات المالية

يتم الغاء المطلوبات المالية عند اعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية لالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل الموحدة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

أدى تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني التسهيلات للبنك بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018.

يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التسهيلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الموحدة، إضافة الى التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالية، والمشار اليها جميعا "الأدوات المالية".

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.

المرحلة الثانية: تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة الثالثة: تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. يقوم البنك بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. ان العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر: احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.

التعرض الائتماني عند التعثر: ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.

الخسارة المفترضة عند التعثر: إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الإئتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الإئتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الإئتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

الالتزامات والارتباطات المحتملة: يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي من تلك الالتزامات والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التمويل كاملا حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي.

بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات البنك عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و / أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد البنك من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الإشعار التعاقدي، ولكنها تحسب بدلاً من ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للبنك، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الاخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

ان سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تقدير الفترة المتوقعة للتعرض ومعدل الخصم، على أساس فردي.

ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها

يتم شطب التسهيلات التي توفى أصحابها ولا يوجد لديهم ضمانات كافية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

النظرة المستقبلية للمعلومات

يعتمد البنك على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات التضخم.

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات

يقوم البنك لغايات التقليص من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن. وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وحوالات الحق والعقارات والمبالغ مستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية. إن السياسة المحاسبية المتبعة من قبل البنك لمعالجة الضمانات حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) هي نفسها كما هي بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي الموحد للبنك. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. يتم تقييم الضمانات عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام طرق تقييم مناسبة. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمين الرهن العقاري.

الضمانات المستردة

تتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط البنك أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط البنك الى فئة الموجودات الثابتة ويتم

الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، ايهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة، وبالقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة البنك.

حسب طبيعة نشاط البنك، لا يقوم البنك باسترداد الممتلكات أو الموجودات الأخرى في محفظتها التجارية، ولكنها تعين وكلاء خارجيين لاسترداد قيمتها، بشكل عام من خلال المزادات، لتسوية الديون غير المسددة. ويتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في قائمة المركز المالي الموحدة.

إعدام الدين

يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد.

في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة الى مصروف الخسائر الائتمان المتراكمة.

التعديل على التسهيلات

يقوم البنك أحيانا بإجراء تعديلات على شروط العقد للتسهيلات كاستجابة لطلب العميل نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد او تحصيل الضمانات ويقوم البنك بتعديل شروط التمويل نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للعميل. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط تمويل جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة التسهيلات المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. اي انه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفتره من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

ويطبق البنك نهجا موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

حق استخدام الموجودات

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي تكون الموجودات فيه قابلة للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الموجودات بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقناً من الحصول على ملكية الموجوادت المستأجرة في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الموجودات المعترف

بها على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي للموجودات أو مدة عقد الإيجار ايهما أقل. يخضع حق استخدام الموجودات إلى اختبار التدني في القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك بالإضافة الى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، يستخدم البنك لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة الفائدة المستحقة ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغير التقييم المتعلق بشراء الموجودات.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الموجودات). كما يقوم البنك أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للموجودات التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية الموحدة. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات او سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية الموحدة تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لاستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدنٍ إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع استردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

العقارات والآلات والمعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة العقارات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة للاستبدال أي من مكونات العقارات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الاعتراف. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
عقارات	40
أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	5 - 20
أجهزة حاسوب	6
سيارات	6
خلايا شمسية	10-20

يتم شطب أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح او خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود العقارات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال بإستخدام طريقة الإستحواذ. تمثل كلفة الإستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الإستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها. عند أي توحيد للأعمال يقوم البنك بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الجهات غير المسيطرة إلى صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها. يتم الإعتراف بمصاريف الإستحواذ ضمن المصاريف الإدارية في قائمة الدخل الموحدة.

يقوم البنك عند الاستحواذ بتقدير وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المستحوذ عليها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية بتاريخ الاستحواذ.

في حال توحيد الأعمال نتيجة الإستحواذ التدريجي، يتم قياس الإستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله والمبلغ الذي تم قيده لحقوق الجهات غير المسيطرة عن حصة البنك في صافي الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة. إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح في قائمة الدخل الموحدة.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية. لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا.

عند استبعاد أحد الأنشطة التشغيلية ضمن وحدة منتجة للنقد، يتم اعتبار الشهرة المرتبطة بالنشاط التشغيلي المستبعد كجزء من القيمة الدفترية لذلك النشاط لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة. يتم تحديد مبلغ الشهرة المستبعد وفقاً لنسبة القيمة الدفترية للنشاط المستبعد إلى صافي القيمة المتبقية من الوحدة المنتجة للنقد.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم.

الموجودات غير الملموسة

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع ويتراوح بين خمسة إلى عشر سنوات.

المشتقات المالية

يتم إثبات مشتقات الأدوات المالية (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة.

المشتقات المالية المحتفظ بها لأغراض التحوط

تحوطات للقيمة العادلة: هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للمشتقات المالية المتحوط بها وكذلك التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحدة.

تحوطات للتدفقات النقدية: هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة والتي لها تأثير على قائمة الدخل الموحدة. في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة في الفترة التي يؤثر بها التدفق النقدي المتحوط له على قائمة الدخل الموحدة.

التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية: في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة.

المشتقات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة في قائمة المركز المالي الموحدة، ويتم تسجيل مبلغ التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف تجهيز الفروع والمكاتب وتكاليف تطوير النظام البنكي الجديد والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب العقارات والممتلكات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). اذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحدة.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

المخصصات

تم احتساب مخصصات عندما يترتب على البنك التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين السارية المفعول. يقضي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بالإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة. إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

يتم إجراء تقاص بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل الموحدة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة. نظراً لاستخدام هذه التقديرات والإفتراضات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل.

تشمل الإيضاحات الأخرى والتي تبين مدى تعرض البنك للمخاطر الإيضاحات التالية:

- إدارة المخاطر (إيضاح 41)
- إدارة رأس المال (إيضاح 45)

في إعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي كما يلي:

تدني الشهرة

يعتمد تحديد تدني قيمة الشهرة على تقدير «القيمة في الإستخدام» للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها. يتطلب ذلك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الوحدات المنتجة للنقد واختيار نِسب الخصم لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية المستقبلية.

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية.

تحديد مدة الإيجار للعقود مع خيارات التجديد والإنهاء

يحدد البنك مدة الإيجار على أنها فترة الإيجار غير القابلة للإلغاء، إلى جانب أية فترات يغطيها خيار لتمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن يمارس، أو أية فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول عدم ممارسته.

مخصص القضايا

يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية إلتزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

مخصصات منافع الموظفين

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصصات منافع الموظفين. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة. وتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة. ويتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين في المناطق التي يعمل بها البنك والمعايير المحاسبية.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة المطفأة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل غير الموحدة للسنة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الاخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تقييم الموجودات المالية لتحديد التدني على الأساس المبيّن في فقرة «انخفاض قيمة الأصول المالية».

يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (9). يتطلب تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الإئتمانية المتوقعة.

قام البنك باحتساب قيمة مخصص الخسائر الائتمانية للموجودات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إن سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الفردية: إفرادي على مستوى التسهيل/ العميل.
- التسهيلات الائتمانية للشركات: إفرادي على مستوى التسهيل/ العميل.
- التسهيلات الائتمانية للبنوك: إفرادي على مستوى التسهيل/ البنك

- أدوات الدين بالكلفة المطفأة: إفرادي على مستوى أداة الدين.
- بنود خارج قائمة المركز المالي: إفرادي على مستوى التسهيل/ العميل.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على العوامل أدناه. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فانه يتم اعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

1. يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
2. يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم. بهذا الخصوص قام البنك باعتماد فترة 30 يوم.
3. يقوم البنك بتصنيف العملاء الذين ترتأي الإدارة وضعهم تحت المراقبة ضمن المرحلة الثانية كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان.
4. يتم الأخذ بعين الاعتبار اية جدولات أو تعديلات تتم على حسابات العملاء أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
5. يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين ترتأي الإدارة أن قطاعاتهم الإقتصادية ذات مخاطر عالية.
6. يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين يتم تبليغ البنك بهم من قبل الجهات الرقابية والجهات الحكومية بأنهم ذو مخاطر عالية.
7. يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء ممن يخرقون مواثيق الدين.
8. عملاء قطاعات الشركات الذين حدث تدني في تدفقاتهم النقدية ونجاعة مشاريعهم القائمة والخروقات في نسب الديون المقبولة
9. انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.
10. يقوم البنك بدحض مفهوم الزيادة الجوهرية المتعلقة بفترة ال30 يوم المفترضة في حال كان للبنك معلومات معقولة ومدعمة دون تحمل تكلفة أو جهود غير ضرورية توضح أن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). كما هو موضح في تعريف التعثر أدناه.

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية مبنية على التعاون مع جهات دولية ذو خبرة في هذا المجال.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مصممة بناءً على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

- **تعريف التعثر:**

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك وبما يشمل شمولية التعريف على معلومات كمية وغير كمية عند عملية التحديد. إن التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر، بالإضافة الى بعض العوامل النوعية كالصعوبات المالية والإفلاس والوفاة وغيرها.

- **العمر المتوقع:**

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني. يتم الاخذ بعين الاعتبار جميع الالتزامات التعاقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناء على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

<u>حوكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)</u>

لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار والتأكد من سير التطبيق فقد تم انشاء لجنه توجيه خاصة تتكون من قبل السادة مدير إدارة المخاطر، ومدير دائرة الرقابة على الائتمان، والمدير المالي، ومدراء دوائر الأعمال للبنك علاوة على مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات. حيث تقوم اللجنه باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص آليات التطبيق، التأكد من تحديث السياسات العامة واجراءات العمل الأنظمة بما يتلائم مع متطلبات المعيار، كما تقوم بعرض نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادا إلى المعيار إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة عن طريق اللجان المنبثقة عنه.

4. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الخزنة	109,526,365	101,998,031
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	28,431,532	26,683,783
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	103,021,485	106,395,442
	240,979,382	235,077,256
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(307,215)	(320,650)
	240,672,167	234,756,606

- يتعين على البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2022/10) بشأن الاحتياطي النقدي الالزامي، الاحتفاظ باحتياطي إلزامي نقدي مقيد السحب بنسبة 9% من الودائع المدرجة ضمن وعاء الاحتياطي الالزامي، بالإضافة إلى ما نسبته 100% من الأرصدة الراكدة. يخصص ما نسبته 20% من هذا الاحتياطي لمقابلة نتائج المقاصة والتسويات تحت مسمى «احتياطي التسوية». لا يجوز للبنك التصرف بالاحتياطي الالزامي لدى سلطة النقد باستثناء احتياطي التسوية والذي يسمح للمصرف باستغلاله وفقاً للتعليمات النافذة. وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.
- لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على الاحتياطيات الإلزامية والحسابات الجارية وتحت الطلب.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	133,079,225	-	-	133,079,225
صافي التغير خلال السنة	(1,626,208)	-	-	(1,626,208)
الرصيد في نهاية السنة	131,453,017	-	-	131,453,017

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	157,800,488	-	-	157,800,488
صافي التغير خلال السنة	(24,721,263)	-	-	(24,721,263)
الرصيد في نهاية السنة	133,079,225	-	-	133,079,225

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	320,650	-	-	320,650
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة	(13,435)	-	-	(13,435)
الرصيد في نهاية السنة	307,215	-	-	307,215

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	394,278	-	-	394,278
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة	(73,628)	-	-	(73,628)
الرصيد في نهاية السنة	320,650	-	-	320,650

5. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	5,626,173	8,552,270
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	23,603,757	68,526,798
	29,229,930	77,079,068
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	59,591,242	99,762,964
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	69,618,293	28,612,553
	129,209,535	128,375,517
	158,439,465	205,454,585
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(44,667)	(8,846)
	158,394,798	205,445,739

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 69,430,292 دولار أمريكي و152,741,861 دولار أمريكي، على التوالي.

بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 13,399,925 دولار أمريكي و12,976,940 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	205,454,585	-	-	205,454,585
صافي التغير خلال السنة	(47,015,120)	-	-	(47,015,120)
الرصيد في نهاية السنة	158,439,465	-	-	158,439,465

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	319,805,224	-	-	319,805,224
صافي التغير خلال السنة	(114,350,639)	-	-	(114,350,639)
الرصيد في نهاية السنة	205,454,585	-	-	205,454,585

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	8,846	-	-	8,846
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة	35,821	-	-	35,821
الرصيد في نهاية السنة	44,667	-	-	44,667

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	80,222	-	-	80,222
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة	(71,376)	-	-	(71,376)
الرصيد في نهاية السنة	8,846	-	-	8,846

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أسهم مدرجة في بورصة فلسطين	285,600	336,000
	285,600	336,000

قام البنك بقيد خسائر تقييم في قائمة الدخل بمبلغ 50,400دولار امريكي كما 31 كانون الأول 2023 مقابل أرباح تقييم في قائمة الدخل بمبلغ 349,433دولار امريكي كما 31 كانون الأول 2022 (إيضاح 31).

7. تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد		
حسابات جارية مدينة	10,153,342	12,616,853
قروض وكمبيالات	255,929,511	247,557,130
الشركات		
حسابات جارية مدينة	24,480,964	25,327,221
قروض وكمبيالات	257,454,737	262,732,365
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	4,293,867	6,972,239
قروض وكمبيالات	56,919,446	61,264,688
الحكومة والقطاع العام		
حسابات جارية مدينة	73,534,987	73,573,390
قروض وكمبيالات	291,239,892	299,785,925
	974,006,746	989,829,811
فوائد معلقة	(8,331,148)	(12,016,508)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(41,721,358)	(43,744,473)
	923,954,240	934,068,830

- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية غير العاملة والمصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 86,112,926 دولار أمريكي ومبلغ 127,155,448 دولار أمريكي أي ما نسبته8,92 % و13,00% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 66,585,811 دولار أمريكي ومبلغ 64,299,536 دولار أمريكي أي ما نسبته 6,90% و6,58% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.
- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك.

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 19,146,814 دولار أمريكي و8,773,346 دولار أمريكي، على التوالي. كما بلغ رصيد المخصص والفوائد المعلقة للحسابات المستبعدة مبلغ 11,251,741 دولار أمريكي و7,895,073 دولار أمريكي، على التوالي مقابل 4,186,567 دولار أمريكي و4,586,779 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2022، على التوالي.

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات المحلية 364,774,879 دولار أمريكي أي ما نسبته 37,45% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 373,359,315 دولار أمريكي أي ما نسبته 37,72% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022.

- بلغت صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 1,405,726 دولار أمريكي ومبلغ 2,135,007 دولار أمريكي، على التوالي.

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 126,845,522 دولار أمريكي و110,716,463 دولار أمريكي، أي ما نسبته 13,02% 11,19% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لعمال الداخل الفلسطيني كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 3.36 مليون دولار أمريكي و1.25 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 0.34% و0.13% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

- بلغت أرصدة البطاقات الائتمانية كما في 31 كانون الاول 2023 و2022 مبلغ 4,410,603 دولار امريكي ومبلغ 4,431,285 دولار امريكي على التوالي.

- بلغت ارصدة الحسابات المكشوفة بالطلب كما في 31 كانون الاول 2023 و2022 مبلغ 3,516,266 دولار امريكي ومبلغ 10,901,872 دولار امريكي، على التوالي.

- بلغت قيمة التسهيلات المضمونة من صناديق ضمان القروض كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 19,122,485 دولار أمريكي ومبلغ 14,265,899 دولار أمريكي، على التوالي. كما بلغت قيمة التسهيلات المتعثرة من هذه التسهيلات كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 1,821,025 دولار امريكي ومبلغ 157,902 دولار امريكي، على التوالي.

- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 285,207,708 دولار أمريكي ومبلغ 270,860,489 دولار أمريكي، على التوالي.

الفوائد المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد المعلقة:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	12,016,508	10,700,514
فوائد معلقة خلال السنة	5,692,609	4,137,880
فوائد معلقة حولت للإيرادات خلال السنة	(394,602)	(917,226)
فوائد معلقة تم شطبها خلال السنة	(3,872,747)	(784,448)
استبعاد فوائد معلقة على تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(5,035,818)	(504,060)
فروقات عملة	(74,802)	(616,152)
الرصيد في نهاية السنة	8,331,148	12,016,508

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	836,025,010	77,488,757	76,316,044	989,829,811
صافي التغير خلال السنة	(12,160,697)	15,979,363	(2,956,484)	862,182
المحول للمرحلة (1)	18,787,656	(16,757,950)	(2,029,706)	-
المحول للمرحلة (2)	(40,167,031)	45,391,835	(5,224,804)	-
المحول للمرحلة (3)	(4,001,409)	(21,495,747)	25,497,156	-
ديون معدومة	-	-	(4,427,501)	(4,427,501)
محول الى تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(12,257,746)	(12,257,746)
الرصيد في نهاية السنة	798,483,529	100,606,258	74,916,959	974,006,746

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	754,262,106	99,668,715	78,469,360	932,400,181
صافي التغير خلال السنة	85,382,352	(18,458,566)	(8,175,606)	58,748,180
المحول للمرحلة (1)	40,500,532	(39,246,535)	(1,253,997)	-
المحول للمرحلة (2)	(40,781,936)	44,168,126	(3,386,190)	-
المحول للمرحلة (3)	(3,338,044)	(8,642,983)	11,981,027	-
محول الى تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(1,318,550)	(1,318,550)
الرصيد في نهاية السنة	836,025,010	77,488,757	76,316,044	989,829,811

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	7,689,059	3,374,391	32,681,023	43,744,473
المحول للمرحلة (1)	2,402,608	(1,469,191)	(933,417)	-
المحول للمرحلة (2)	(425,776)	2,671,795	(2,246,019)	-
المحول للمرحلة (3)	(46,176)	(1,130,851)	1,177,027	-
صافي إعادة القياس للخسائر الإئتمانية خلال السنة	2,129,562	405,986	3,730,167	6,265,715
محول الى مخصص تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(7,221,928)	(7,221,928)
ديون المعدومة	-	-	(754,754)	(754,754)
فروقات عملة	(82,381)	(24,912)	(62,754)	(170,047)
أخرى	-	-	(142,101)	(142,101)
الرصيد في نهاية السنة	11,666,896	3,827,218	26,227,244	41,721,358

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	6,688,019	2,709,575	32,685,024	42,082,618
المحول للمرحلة (1)	1,539,361	(928,774)	(610,587)	-
المحول للمرحلة (2)	(415,573)	1,245,890	(830,317)	-
المحول للمرحلة (3)	(35,003)	(118,723)	153,726	-
استرداد مخصص خسائر ائتمانية	(1,065,768)	(1,986,709)	(5,109,560)	(8,162,037)
صافي إعادة القياس للخسائر الإئتمانية خلال السنة	1,520,042	2,748,870	8,498,478	12,767,390
محول الى مخصص تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(814,490)	(814,490)
فروقات عملة	(542,019)	(295,738)	(1,482,647)	(2,320,404)
أخرى	-	-	191,396	191,396
الرصيد في نهاية السنة	7,689,059	3,374,391	32,681,023	43,744,473

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	4,186,567	3,826,045
محول من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لتسهيلات ائتمانية	7,221,928	814,490
ديون معدومة	(216,469)	(184,306)
فروقات عملة	59,715	(269,662)
الرصيد في نهاية السنة	11,251,741	4,186,567

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الإقتصادي للعملاء:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع العام	364,774,879	373,359,315
القروض العقارية	194,170,981	182,583,963
تمويل الصناعة والتجارة والزراعة	167,489,381	169,570,843
قطاع خدماتي	101,658,841	103,172,229
قروض استهلاكية	137,581,516	149,126,953
	965,675,598	977,813,303

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أسهم مدرجة في بورصة فلسطين	5,559,299	6,326,615
أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية	694,612	743,357
أسهم غير مدرجة	78,368	78,368
	6,332,279	7,148,340

قام البنك بقيد أرباح توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مدرجة في الأسواق المحلية بقيمة 255,989دولار أمريكي كما 31 كانون الأول 2023 مقابل 1,062,775 دولار أمريكي كما 31 كانون الأول 2022 (إيضاح 31).

لقد كانت الحركة على حساب احتياطي القيمة العادلة كما يلي:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	(2,262,093)	(2,033,671)
التغير في القيمة العادلة	(763,096)	2,025,728
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	(16,994)	(2,106,558)
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الحليفة	(67,374)	(147,592)
الرصيد في نهاية السنة	(3,109,557)	(2,262,093)

* تمت عمليات البيع بهدف تمويل أنشطة إستثمارية أخرى وبهدف الخروج من بعض الإستثمارات التي لا تحقق العائد المطلوب من قبل البنك.

9. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

	سندات وأذونات خزينة حكومية*	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية **	سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية***	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2023				
محلي	-	-	10,207,400	10,207,400
أجنبي	14,537,214	31,315,992	-	45,853,206
	14,537,214	31,315,992	10,207,400	56,060,606
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(4,759,680)	(24,957)	(22,295)	(4,806,932)
	9,777,534	31,291,035	10,185,105	51,253,674
31 كانون الأول 2022				
محلي	-	-	10,128,400	10,128,400
أجنبي	16,561,068	18,436,340	-	34,997,408
	16,561,068	18,436,340	10,128,400	45,125,808
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(4,814,378)	(10,173)	(14,573)	(4,839,124)
	11,746,690	18,426,167	10,113,827	40,286,684

* تشمل سندات واذونات الخزينة الحكومية استثمار البنك في سندات خزينة لبنانية وسندات خزينة أردنية غير مدرجة حيث تتراوح نسبة الفائدة على هذه الموجودات من 3,02% إلى 8,25% وتستحق خلال سنة إلى تسع سنوات. قام البنك خلال عام 2020 بتصنيف سندات الدين اللبنانية كأدوات دين متعثرة استنادا لتصنيفات شركات التصنيف العالمية، بلغ إجمالي المخصص المكون مقابل هذه السندات 4,7 مليون دولار أمريكي كما قام البنك بتعليق الفوائد مقابلها.

** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات أجنبية تستحق خلال سنة إلى ثمانية سنوات، حيث تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 4,09% إلى 6,88%.

*** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق خلال سنتين إلى ثلاثة سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 4,75% إلى 5%.

بلغت القيمة العادلة للسندات المالية المدرجة مبلغ 33,868,418 دولار أمريكي ومبلغ 19,575,609 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي. فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	39,813,168	-	5,312,640	45,125,808
المحول للمرحلة (2)	(1,968,579)	1,968,579	-	-
صافي التغير خلال السنة	10,868,494	12,009	54,295	10,934,798
الرصيد في نهاية السنة	48,713,083	1,980,588	5,366,935	56,060,606

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	25,162,040	-	5,218,625	30,380,665
صافي التغير خلال السنة	14,651,128	-	94,015	14,745,143
الرصيد في نهاية السنة	39,813,168	-	5,312,640	45,125,808

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	101,622	-	4,737,502	4,839,124
المحول للمرحلة (2)	(5,065)	5,065	-	-
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	(51,469)	19,277	-	(32,192)
الرصيد في نهاية السنة	45,088	24,342	4,737,502	4,806,932

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	314,217	-	4,391,703	4,705,920
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	(212,595)	-	345,799	133,204
الرصيد في نهاية السنة	101,622	-	4,737,502	4,839,124

10. استثمار في شركة حليفة

	نسبة الملكية		القيمة الدفترية	
	2023	2022	2023	2022
	%	%	دولار أمريكي	دولار أمريكي
البنك الإسلامي الفلسطيني*	24.85	24.85	50,151,383	50,240,259
			50,151,383	50,240,259

* قامت الشركة الاسلامية الوطنية للاستثمارات (شركة تابعة) خلال عام 2022 ببيع كامل أسهمها في البنك الاسلامي الفلسطيني إلى البنك وعليه أصبحت مساهمة البنك الوطني مباشرة في البنك الاسلامي الفلسطيني.

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الإستثمار في الشركات الحليفة:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	50,240,259	48,090,281
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	1,220,996	3,803,069
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى الشركة الحليفة	(67,374)	(147,592)
توزيعات نقدية	(1,242,498)	(1,242,499)
أخرى	-	(263,000)
الرصيد في نهاية السنة	50,151,383	50,240,259

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمارات البنك في شركته الحليفة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	البنك الإسلامي الفلسطيني	
	2023	2022
المركز المالي للشركة الحليفة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	1,567,621,149	1,515,811,313
إجمالي المطلوبات	1,419,619,547	1,367,452,060
حقوق الملكية	148,001,602	148,359,253
القيمة الدفترية قبل التعديل	36,778,398	36,867,274
الشهرة الضمنية	13,372,985	13,372,985
القيمة الدفترية بعد التعديل	50,151,383	50,240,259
الايرادات ونتائج الأعمال		
صافي الإيرادات	70,707,231	66,432,475
مصاريف تشغيلية وإدارية وعامة	(60,869,720)	(40,183,341)
إستهلاكات وإطفاءات	(4,548,844)	(4,383,129)
مصاريف تمويل	(151,877)	(180,465)
تقييم استثمارات عقارية	(800,000)	(800,000)
إيرادات أخرى	2,522,925	665,811
الربح قبل الضريبة	6,859,715	21,551,351
مصروف الضريبة	(1,946,252)	(6,247,250)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة	4,913,463	15,304,101
حصة البنك من نتائج أعمال السنة	1,220,996	3,803,069
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى	(67,374)	(147,592)

11. عقارات وآلات ومعدات

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال عام 2023:

	أراضٍ وعقارات	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	خلايا شمسية	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2023						
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	11,543,410	27,783,193	5,587,888	1,259,140	1,463,973	47,637,604
إضافات	-	3,588,719	336,244	-	-	3,924,963
إستبعادات	-	(198,447)	-	-	-	(198,447)
الرصيد في نهاية السنة	11,543,410	31,173,465	5,924,132	1,259,140	1,463,973	51,364,120
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	3,052,987	18,578,474	4,300,590	529,276	230,042	26,691,369
استهلاكات	185,748	2,177,584	489,616	26,828	80,163	2,959,939
إستبعادات	-	(171,512)	-	-	-	(171,512)
الرصيد في نهاية السنة	3,238,735	20,584,546	4,790,206	556,104	310,205	29,479,796
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 كانون الأول 2023	8,304,675	10,588,919	1,133,926	703,036	1,153,768	21,884,324
كما في 31 كانون الأول 2022	8,490,423	9,204,719	1,287,298	729,864	1,233,931	20,946,235

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال عام 2202:

	أراضٍ وعقارات	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	خلايا شمسية	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2022						
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	10,955,110	25,126,551	5,271,013	1,388,451	1,463,973	44,205,098
إضافات	920,000	2,756,956	316,875	-	-	3,993,831
محول إلى موجودات أخرى	(331,700)	-	-	-	-	(331,700)
إستبعادات	-	(100,314)	-	(129,311)	-	(229,625)
الرصيد في نهاية السنة	11,543,410	27,783,193	5,587,888	1,259,140	1,463,973	47,637,604
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	2,878,678	16,932,770	3,809,850	609,644	149,879	24,380,821
استهلاكات	174,309	1,716,078	490,740	34,886	80,163	2,496,176
إستبعادات	-	(70,374)	-	(115,254)	-	(185,628)
الرصيد في نهاية السنة	3,052,987	18,578,474	4,300,590	529,276	230,042	26,691,369
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 كانون الأول 2022	8,490,423	9,204,719	1,287,298	729,864	1,233,931	20,946,235
كما في 31 كانون الأول 2021	8,076,432	8,193,781	1,461,163	778,807	1,314,094	19,824,277

12. حق استخدام الموجودات

يمثل هذا البند حق استخدام ايجارات الفروع وسيارات مستأجرة وصرافات آلية. تم احتساب العمر المتوقع للفروع وصرافات وسيارات على فترة تتروح من 5 إلى 10 سنوات، على التوالي. فيما يلي الحركة على حق استخدام الأصول:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	6,000,996	6,826,148
إضافات خلال السنة	2,495,729	454,190
استبعادات	(403,564)	(170,953)
استهلاك السنة	(1,337,974)	(1,108,389)
الرصيد في نهاية السنة	6,755,187	6,000,996

13. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال تغيير النظام البنكي للبنك وتشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لشركة وطن (شركة تابعة). فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	273,695	269,695
إضافات	1,529,784	4,000
الرصيد في نهاية السنة	1,803,479	273,695

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2023 تقدر بمبلغ 3,238,406 دولار أمريكي ويتوقع الانتهاء من هذه المشاريع خلال عام 2025.

14. موجودات غير ملموسة

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
برامج الحاسب الآلي	2,748,420	3,849,183
	2,748,420	3,849,183

لقد كانت الحركة على برامج الحاسب الآلي خلال العامين كما يلي:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3,849,183	5,079,498
إضافات	514,227	1,338,402
إطفاءات	(1,614,990)	(2,568,717)
الرصيد في نهاية السنة	2,748,420	3,849,183

15. موجودات ضريبية مؤجلة

يتم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة على خسائر التدني المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة والغير مباشرة والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالإضافة إلى بعض الحسابات الأخرى، فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	4,709,866	4,163,823
إضافات	1,588,791	546,043
الرصيد في نهاية السنة	6,298,657	4,709,866

16. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد مستحقة وغير مقبوضة	8,835,401	11,601,275
شيكات مقاصة	4,779,806	-
حسابات تسوية بطاقات ائتمانية وصرافات آلية	2,463,539	647,601
مصاريف مدفوعة مقدماً	2,140,991	1,809,463
مستحق من جهات ذات علاقة	850,212	850,212
قرطاسية ومطبوعات	297,386	188,775
مشتقات مالية موجبة	-	5,134,602
مستحق من شركة تأمين	-	3,000,000
مستحق من دائرة ضريبة القيمة المضافة	-	154,212
أصول مستملكة	-	132,200
أخرى	962,422	736,779
المجموع	20,329,757	24,255,119

17. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	1,682,110	22,480,838
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	23,513,500	45,061,953
	25,195,610	67,542,791
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	2,709,187	93,660
	2,709,187	93,660
	27,904,797	67,636,451

18. ودائع العملاء

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد		
حسابات جارية وتحت الطلب	148,618,930	159,047,881
ودائع التوفير	299,269,713	265,967,667
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	174,578,231	199,876,686
حسابات مدينة - مؤقتاً دائنة	465,106	2,790,299
الشركات		
حسابات جارية وتحت الطلب	89,529,195	92,206,031
ودائع التوفير	5,328,994	5,828,980
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	73,225,743	68,613,642
حسابات مدينة - مؤقتاً دائنة	1,302,334	7,813,059
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية وتحت الطلب	66,300,926	54,924,117
ودائع التوفير	7,308,309	9,749,571
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	51,230,893	95,534,673
حسابات مدينة - مؤقتاً دائنة	41,989	251,903
الحكومة والقطاع العام		
حسابات جارية وتحت الطلب	90,459,186	100,093,885
ودائع التوفير	790,256	846,617
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	82,492,488	69,657,680
	1,090,942,293	1,133,202,691

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 173,741,930 دولار أمريكي 170,598,182 دولار أمريكي أي ما نسبته 15,93% و15,05% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت ودائع العملاء التي لا تتقاضى فائدة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 652,329,264 دولار أمريكي و644,843,970 دولار أمريكي أي ما نسبته 59,80% و56,90% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت ودائع العملاء الجامدة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 34,395,478 دولار أمريكي و33,528,485 دولار أمريكي أي ما نسبته 3,15% و2,96% من إجمالي الودائع، على التوالي.

19. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تسهيلات ائتمانية مباشرة	49,638,781	53,118,741
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	7,690,416	10,125,361
أخرى	15,762,412	12,366,666
	73,091,609	75,610,768

بلغت التأمينات النقدية التي تتقاضى فائدة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 16,296,293 دولار أمريكي و17,355,500 دولار أمريكي أي ما نسبته 22,29% 22,95% من إجمالي التأمينات النقدية، على التوالي.

20. أموال مقترضة

	المبلغ بالدولار الأمريكي	الضمانات	سعر فائدة الإقراض (%)
2023			
البنك الاوروبي للاستثمار*	38,629,500	لا يوجد	2,204%+ لايبور اليورو 6 شهور
سلطة النقد الفلسطينية **	18,304,098	لا يوجد	5,25
صندوق سند للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة***	555,560	لا يوجد	4,1
	57,489,158		

	المبلغ بالدولار الأمريكي	الضمانات	سعر فائدة الإقراض (%)
2022			
سلطة النقد الفلسطينية**	18,712,787	لا يوجد	2
صندوق سند للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة***	1,666,670	لا يوجد	4,1
	20,379,457		

* قام البنك خلال عام 2020 بالتوقيع على اتفاقية مع البنك الاوروبي للاستثمار بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقام البنك خلال العام بسحب مبلغ 35 مليون يورو من الإتفاقية الموقعة. يسدد هذا القرض بموجب 8 أقساط نصف سنوية متساوية، يستحق القسط الأول بتاريخ 16 شباط 2024 وينتهي السداد بتاريخ 16 آب 2027، بسعر فائدة 2,204%+ لايبور اليورو 6 شهور.

** قامت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2020 بمنح البنك ودائع تحفيزية بمبلغ 200 مليون شيكل مقسمة إلى ثلاث ودائع تستحق خلال ثلاثة سنوات بواقع استحقاق وديعة كل سنة وبفوائد تتراوح بين 1,6% و2%، وذلك كحوافز للبنك نتيجة استحواذه على فروع البنك التجاري الأردني في فلسطين، استحقت الوديعة الأولى خلال عام 2021 بقيمة 67 مليون شيكل، كما استحقت الوديعة الثانية خلال عام 2022 بقيمة 67 مليون شيكل. وقام البنك خلال العام بتجديد الوديعة من سلطة النقد الفلسطينية بمبلغ 66 مليون شيكل تستحق بتاريخ 13 آب 2024 بسعر فائدة 5,25%.

*** قام البنك خلال عام 2019 بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق سند للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يسدد هذا القرض بموجب 9 أقساط نصف سنوية متساوية، استحق القسط الأول بتاريخ 5 كانون الثاني 2020 وينتهي السداد بتاريخ 5 كانون الثاني 2024. يستحق على القرض فائدة بمعدل 6,4127%، تم الاتفاق بين الطرفين خلال عام 2021 على تخفيض سعر الفائدة على القرض إلى 4,1%.

21. قروض مساندة

حصل البنك خلال الأعوام الماضية على قروض مساندة بموجب اتفاقيات تم توقيعها مع عدة أشخاص وشركات محلية بمجموع 40 مليون دولار أمريكي بنسبة فائدة سنوية تتراوح بين 5,15% الى 5,75%، تسدد على أساس شهري في حين يسدد أصل القرض عند الاستحقاق خلال عامي 2024 و2025. يقوم البنك ولأغراض احتساب كفاية رأس المال باحتساب القروض كجزء من الشريحة الثانية لرأسمال البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية المنبثقة من مقررات لجنة بازل.

قام البنك خلال العام بسداد المبكر بمبلغ 12,5 مليون دولار أمريكي من هذه القروض المساندة ليصبح الرصيد القائم 18,5 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 31 مليون دولار أمريكي كما في31 كانون الأول 2022.

22. مخصصات متنوعة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب مخصصات متنوعة خلال العامين:

	الرصيد في بداية السنة	المكون خلال السنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2023				
تعويض نهاية الخدمة	6,381,214	1,351,266	(599,222)	7,133,258
مخصص قضايا	200,000	-	-	200,000
	6,581,214	1,351,266	(599,222)	7,333,258
31 كانون الأول 2022				
تعويض نهاية الخدمة	6,126,286	1,477,467	(1,222,539)	6,381,214
مخصص قضايا	200,000	-	-	200,000
	6,326,286	1,477,467	(1,222,539)	6,581,214

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك.

23. مخصصات الضرائب

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	4,720,244	1,281,190
التخصيص للسنة	5,671,710	4,705,981
وفر سنوات سابقة	(3,034,000)	(1,544,599)
خصم على السلفيات المدفوعة	(59,150)	(34,939)
ضرائب مدفوعة خلال السنة	(2,491,867)	(485,197)
استرداد فائض مبالغ مسددة عن سنوات سابقه	-	791,090
فروقات عملة	(406)	6,718
الرصيد في نهاية السنة	4,806,531	4,720,244

حصل البنك وشركاته التابعة على مخالصات نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمالهم حتى عام 2022. بلغت نسبة الضريبة القانونية على الدخل 15%، كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16% وذلك لعامي 2023 و2022. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح.

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التخصيص للسنة الحالية	5,671,710	4,705,981
وفر سنوات سابقة	(3,034,000)	(1,544,599)
إطفاءات موجودات ضريبية مؤجلة، بالصافي	(1,588,791)	(546,043)
خصم على سلفيات مدفوعة	(59,150)	(34,939)
مصروف الضرائب للسنة	989,769	2,580,400

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الربح المحاسبي للبنك	15,391,949	19,581,618
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	22,542,266	22,343,827
الربح الخاضع لضريبة الدخل	13,819,684	13,579,686
ضريبة القيمة المضافة على الربح للسنة	3,109,278	3,081,907
ضريبة الدخل على الربح	2,340,038	2,242,336
الضرائب للسنة	5,449,316	5,324,243
المخصص المكون	5,671,710	4,705,981
نسبة الضريبة الفعلية	%37	%24

حسب رأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإن المخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات الضريبية كافية.

24. مطلوبات عقود الايجار

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على مطلوبات عقود الايجار:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	5,907,210	6,715,176
إضافات	2,495,729	454,190
إستبعادات	(462,471)	(197,361)
الإيجارات المدفوعة	(1,740,736)	(1,304,792)
فوائد مطلوبات عقود الايجار	285,858	239,997
رصيد نهاية السنة	6,485,590	5,907,210

إن قيمة مصروف الايجار للعقود قصيرة الاجل وعقود ايجار الأصول منخفضة القيمة والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 بلغت 318,539 دولار أمريكي 324,316 دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 (ايضاح 34).

25. مطلوبات أخرى

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مشتقات مالية سالبة	6,712,417	-
فوائد مستحقة غير مدفوعة	5,806,758	3,408,235
حسابات تسوية بطاقات ائتمانية وصرافات آلية	3,485,088	1,421,193
ذمم دائنة	3,446,442	3,600,072
شيكات مصدقة وحوالات واردة	3,019,487	1,973,787
مصاريف مستحقة	2,136,990	1,945,229
فوائد وعمولات مقبوضة مقدماً	1,821,615	2,402,185
مكافئات مستحقة	1,232,706	1,889,211
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة	1,023,969	810,529
ضرائب مستحقة على الرواتب	539,865	1,042,687
مخصص مؤسسة ضمان الودائع	454,000	466,484
مبالغ محجوزة	400,863	1,818,528
قروض استدامة*	236,179	566,558
شيكات المقاصة	-	636,715
أخرى	1,453,478	673,942
	31,769,857	22,655,355

* وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2021/8) وبهدف تخفيف الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) على الأنشطة والمشاريع الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم منح قروض استدامة من سلطة النقد الفلسطينية بحيث تستوفي سلطة النقد فائدة بنسبة 0,5% على التمويل الممنوح من قبلها ويلتزم البنك باستيفاء فائدة متناقصة بحد أقصى 3% من المقترضين.

26. علاوة إصدار

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية مع بنك الإتحاد في الأردن والتي تم بموجبها إدخال بنك الإتحاد في الأردن كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5,4% من رأسمال البنك أي ما يعادل 4,031,794 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0,14) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 564,451 دولار أمريكي.

كما تم بتاريخ 29 تموز2020 توقيع اتفاقية مع البنك التجاري الأردني والتي تم بموجبها إدخال البنك التجاري الأردني كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 15% من رأسمال البنك أي ما يعادل 13,764,707 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (1,25) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 17,205,882 دولار أمريكي.

27. احتياطيات

- احتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات والمصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1,5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية والفوائد والأرباح المعلقة و0,5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين إحتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. قام البنك خلال عام 2018 بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من حساب هذا الاحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2). لا يجوز التصرف بهذا الاحتياطي أو توزيعه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- احتياطي التقلبات الدورية

يمثل بند احتياطي التقلبات الدورية قيمة الاقتطاعات التي تمت وفقاً للتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) وبنسبة 15% من صافي الارباح بعد الضرائب، حيث توقف المصرف عن اقتطاع هذه النسبة واضافتها على بند الاحتياطي بموجب تعليمات رقم (2018/01) والتي حددت ما نسبته 0,57% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، وقد سمحت التعليمات للمصارف استغلال المبالغ المكونة في بند احتياطي التقلبات الدورية لأغراض هذا المصد، وبموجب التعليمات رقم (2019/13) تم احتساب ما نسبته 0,66% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية للعام 2019. وقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2022 تعليمات رقم (2022/8) بشأن مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية بحيث تكون النسبة 0.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر والالتزام بتكوين المصد خلال مدة أقصاها 31 آذار 2023 والافصاح ضمن البيانات المالية المرحلية والختامية اعتباراً من شهر حزيران 2023. كما يحظر على المصرف التصرف

بالمبالغ المرصدة في بند إحتياطي التقلبات الدورية باستثناء الرسملة وذلك بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

28. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أفراد		
حسابات جارية مدينة	788,344	1,657,049
قروض وكمبيالات	19,003,589	14,162,479
	19,791,933	15,819,528
شركات		
حسابات جارية مدينة	2,135,531	2,093,273
قروض وكمبيالات	20,262,409	17,646,352
	22,397,940	19,739,625
الحكومة والقطاع العام	19,265,617	20,868,596
	61,455,490	56,427,749
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2,449,241	1,301,815
موجودات مالية بالكلفة المطفأة، بالصافي	2,434,396	1,271,605
	66,339,127	59,001,169

29. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد على ودائع العملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	584,559	640,223
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	12,849,473	13,271,972
التأمينات نقدية	550,042	607,422
فوائد على الأموال المقترضة	1,512,734	853,306
فوائد على القروض المساندة	1,153,819	1,676,202
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	92,014	76,962
فوائد مدفوعة على مطلوبات عقود الايجار	285,858	239,997
	17,028,499	17,366,084

30. صافي إيرادات العمولات

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عمولات دائنة		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	2,423,107	3,102,035
إدارة حساب	1,137,137	1,185,603
حوالات	809,967	1,002,543
شيكات مرتجعة ومعادة ومؤجلة	890,691	952,076
عمولة إيداع نقدي	542,924	873,719
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	591,839	653,386
خدمات مصرفية متفرقة	762,361	953,229
	7,158,026	8,722,591
عمولات مدينة	(1,184,223)	(1,230,999)
	5,973,803	7,491,592

31. صافي أرباح محفظة موجودات مالية

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى	255,989	1,062,775
عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال الأرباح أو الخسائر	-	16,187
(خسائر) أرباح تقيم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(50,400)	349,443
	205,589	1,428,405

32. إيرادات أخرى

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
استرداد أرصدة متعلقة بحدث تشغيلي*	-	3,000,000
استرداد أرصدة محجوزة لدى البنك	1,317,000	-
أخرى	625,849	315,934
	1,942,849	3,315,934

* يمثل هذا البند تعويض شركة التأمين للبنك عن بوليصة الغطاء المصرفي خلال عام 2022 بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي.

33. نفقات الموظفين

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	16,401,784	16,448,452
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	2,946,021	2,561,201
مخصص تعويض نهاية الخدمة	1,351,266	1,477,467
مساهمة البنك في صندوق الإدخار*	976,582	899,810
تأمين صحي	747,769	751,412
مصاريف تدريب	288,849	255,527
سفر ومواصلات	281,684	294,022
ملابس	18,639	42,222
أخرى	70,468	248,651
	23,083,062	22,978,764

* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويساهم الموظف بنسبة تتراوح بين 5% و10% من راتبه الأساسي لصندوق الإدخار حسب سنوات الخدمة. يظهر رصيد صندوق الإدخار غير المستثمر ضمن بند ودائع العملاء.

34. مصاريف تشغيلية أخرى

2023	2022	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5,267,764	4,836,321	رسوم ورخص واشتراكات
1,820,177	1,691,792	رسوم اشتراك مؤسسة ضمان الودائع*
1,744,053	700,000	مصاريف دعاية وإعلان
1,377,897	1,165,691	تأمينات
1,138,650	1,313,964	صيانة
868,359	844,845	أتعاب مهنية واستشارية
420,000	215,000	تبرعات ورعايات**
318,539	324,316	إيجارات (إيضاح 24)
261,683	224,440	مياه وكهرباء وتدفئة
253,758	281,684	بريد وهاتف
237,550	296,716	قرطاسية ومطبوعات
201,295	307,000	مكافأت مجلس الادارة
106,458	85,450	ضريبة الأملاك
93,348	108,482	ضيافة
82,934	131,993	رسوم تأمين قروض الرهن العقاري
82,339	85,373	مصاريف نقل النقد
49,160	60,658	مواصلات ومصاريف سيارات
759,655	678,697	أخرى
15,083,619	13,352,422	

* قامت مؤسسة ضمان الودائع بتاريخ 9 تشرين الثاني 2021 إصدار تعميم رقم (2021/2) بخصوص رفع نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح 0,2% من متوسط اجمالي الودائع الخاضعة وذلك اعتباراً من مطلع عام 2022.

** يقوم البنك بتقديم التبرعات والرعايات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أواصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة. بلغت نسبة التبرعات من صافي ربح السنة 2.92% لعام 2023 مقابل 1.26% من صافي ربح السنة لعام 2022.

35. صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

يشمل هذا البند صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية:

	2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية (ايضاح 4)	(13,435)	-	-	(13,435)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (ايضاح 5)	35,821	-	-	35,821
تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة (ايضاح 7)	2,129,562	405,986	3,730,167	6,265,715
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (ايضاح 9)	(56,534)	24,342	-	(32,192)
	2,095,414	430,328	3,730,167	6,255,909

	2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية (ايضاح 4)	(73,628)	-	-	(73,628)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (ايضاح 5)	(71,376)	-	-	(71,376)
تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة (ايضاح 7)	454,274	762,161	3,388,918	4,605,353
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (ايضاح 9)	(212,595)	-	345,799	133,204
	96,675	762,161	3,734,717	4,593,553

36. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ربح السنة العائد لمساهمي البنك	14,402,180	17,001,218
	سهم	سهم
المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها	113,100,000	113,100,000
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0,13	0,15

37. النقد وما في حكمه

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	240,979,382	235,077,256
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	158,439,465	205,454,585
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(27,904,797)	(67,636,451)
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(13,399,925)	(12,976,940)
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	(103,021,485)	(106,395,442)
	255,092,640	253,523,008

38. المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. فيما يلي الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 والمعاملات التي تمت مع هذه الجهات ذات العلاقة:

31 كانون الأول 2023	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	مساهمون رئيسيون	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:					
تسهيلات ائتمانية مباشرة	-	9,582,935	-	3,544,352	13,127,287
ودائع العملاء	-	12,634,000	18,067,763	3,687,088	34,388,851
تأمينات نقدية	-	953,854	1,304	14,694	969,852
ذمم دائنة	-	-	204,764	-	204,764
موجودات أخرى	-	-	850,212	-	850,212
بنود قائمة الدخل الموحدة:					
فوائد وعمولات دائنة	-	744,240	44,810	218,850	1,007,900
فوائد وعمولات مدينة	-	313,049	656,289	68,213	1,037,551
مصاريف دعاية وإعلان	-	-	-	-	-
بريد وهاتف	-	-	27,881	-	27,881
خطوط اتصالات مؤجرة	-	-	2,157,531	-	2,157,531
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	-	201,295	-	-	201,295
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:					
كفالات	-	1,215,219	409,756	-	1,624,975
إعتمادات	-	-	-	-	-
سقوف غير مستغلة	-	2,605,088	139,167	236,279	2,980,534

31 كانون الأول 2022	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	مساهمون رئيسيون	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:					
تسهيلات ائتمانية مباشرة	-	9,671,258	-	3,901,148	13,572,406
ودائع العملاء	-	55,119,368	-	3,798,523	58,917,891
تأمينات نقدية	-	1,595,375	-	25,748	1,621,123
ذمم دائنة	-	508,935	-	-	508,935
موجودات أخرى	-	850,212	-	-	850,212
بنود قائمة الدخل الموحدة:					
فوائد وعمولات دائنة		843,937	-	448,801	1,292,738
فوائد وعمولات مدينة	-	744,394	-	19,292	763,686
مصاريف دعاية وإعلان	-	184,297	-	-	184,297
بريد وهاتف	-	78,537	-	-	78,537
خطوط اتصالات مؤجرة	-	2,232,198	-	-	2,232,198
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	-	307,000	-	-	307,000
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:					
كفالات	-	7,225,687	-	-	7,225,687
إعتمادات	-	4,256,800	-	-	4,256,800
سقوف غير مستغلة	-	7,482,228	-	195,554	7,677,782

* يتضمن هذا البند مدراء الفروع وموظفين من غير الادارة التنفيذية وأقاربهم وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية.

- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 ما نسبته 1,42% و1,45%، على التوالي من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة. علماً بأن تسهيلات جهات ذات علاقة تمثل تسهيلات ممنوحة لأعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية أو بكفالتهم.
- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 ما نسبته 9,15% و9,97%، على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لذوي الصلة كما يلي:

	2023
أعضاء مجلس الإدارة وذوي العلاقة بهم	%9-%6.25
موظفي البنك المعرفين كذوي صلة وفق التعليمات	%12 - %2
آخرون	%7
البطاقات الإئتمانية	%24-%12

- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع ما بين صفر إلى 4% (تشمل الحسابات الجارية).

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها (منافع قصيرة الأجل)	1,307,767	1,558,437
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة (منافع طويلة الأجل)	69,735	144,377
مكافأت أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني	201,295	307,000

مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني عن عامي 2023 و2022:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
السيد سمير زريق	40,000	42,500
السيدة دينا المصري	27,500	27,500
السيد كمال أبو خديجة	27,500	27,500
السيد عمر المصري	23,750	27,500
السيدة منال زريق	23,750	31,250
السيد ايوب الزعرب	23,750	25,250
السيد عزيز عبد الجواد	7,634	30,000
السيد عبد الناصر الطيبي	7,634	15,000
السيد نمر عبد الواحد	7,009	11,875
السيد سيزر هاني كولاجن	6,384	22,500
السيد عصام السلفيتي	6,384	21,125
السيد معن ملحم	-	13,750
السيد هشام حكمت زيد	-	11,250
	201,295	307,000

39. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

31 كانون الأول 2023	تاريخ القياس	المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 6):					
مدرجة - بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2023	285,600	285,600	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 8):					
مدرجة - بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2023	5,559,299	5,559,299	-	-
مدرجة - أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2023	694,612	694,612	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2023	78,368	-	-	78,368
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 9):					
مدرجة	31 كانون الأول 2023	33,868,418	33,868,418	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2023	17,353,991	-	-	17,353,991
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة					
مشتقات مالية سالبة (إيضاح 25)	31 كانون الأول 2023	6,712,417	-	6,712,417	-

31 كانون الأول 2022	تاريخ القياس	المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح6):					
مدرجة - بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2022	336,000	336,000	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 8):					
مدرجة - بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2022	6,326,615	6,326,615	-	-
مدرجة - أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2022	743,357	743,357	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2022	78,368	-	-	78,368
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 9):					
مدرجة	31 كانون الأول 2022	19,575,609	19,575,609	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2022	20,842,615	-	-	20,842,615
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة					
مشتقات مالية موجبة (إيضاح 16)	31 كانون الأول 2022	5,134,602	-	5,134,602	-

لم يقم البنك بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2023 و2022.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2023	2022	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	240,672,167	234,756,606	240,672,167	234,756,606
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	158,394,798	205,445,739	158,394,798	205,445,739
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	285,600	336,000	285,600	336,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	923,954,240	934,068,830	923,954,240	934,068,830
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	6,332,279	7,148,340	6,332,279	7,148,340
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:				
سندات دين محلية غير مدرجة	10,185,105	10,113,827	10,185,105	10,113,827
سندات دين أجنبية غير مدرجة	7,168,886	10,728,788	7,168,886	10,728,788
سندات دين أجنبية مدرجة	33,899,683	19,444,069	33,868,418	19,575,609
موجودات مالية أخرى	17,891,380	22,124,681	17,891,380	22,124,681
مجموع الموجودات	1,398,784,138	1,444,166,880	1,398,752,873	1,444,298,420
مطلوبات مالية				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27,904,797	67,636,451	27,904,797	67,636,451
ودائع العملاء	1,090,942,293	1,133,202,691	1,090,942,293	1,133,202,691
تأمينات نقدية	73,091,609	75,610,768	73,091,609	75,610,768
أموال مقترضة	57,489,158	20,379,457	57,489,158	20,379,457
قروض مساندة	18,500,000	31,000,000	18,500,000	31,000,000
مطلوبات عقود الايجار	6,485,590	5,907,210	6,485,590	5,907,210
مطلوبات مالية أخرى	29,948,242	20,253,170	29,948,242	20,253,170
مجموع المطلوبات	1,304,361,689	1,353,989,747	1,304,361,689	1,353,989,747

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والموجودات مالية بالكلفة المطفأة المدرجة، التي لها أسعار سوقية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

تم إظهار الموجودات المالية بالكلفة المطفأة غير المدرجة والأموال المقترضة والقروض المساندة والمطلوبات المتعلقة بعقود الإيجار بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار الفوائد السائدة في الأسواق المالية.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى غير المدرجة بإستخدام طرق تقييم مناسبة.

تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية المباشرة من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2023.

40. التركز في الموجودات والمطلوبات

	2023					
	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	240,672,167	-	-	-	-	240,672,167
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	29,214,925	39,743,759	71,573,976	17,288,536	573,602	158,394,798
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	285,600		-	-	-	285,600
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	922,548,514	1,405,726	-	-	-	923,954,240
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	5,637,667	694,612	-	-	-	6,332,279
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,185,105	7,168,886	9,294,892	5,226,284	19,378,507	51,253,674
استثمار في شركة حليفة	50,151,383	-	-	-	-	50,151,383
عقارات وآلات ومعدات	21,884,324	-	-	-	-	21,884,324
حق استخدام الموجودات	6,755,187	-	-	-	-	6,755,187
مشاريع تحت التنفيذ	1,803,479	-	-	-	-	1,803,479
موجودات غير ملموسة	2,748,420	-	-	-	-	2,748,420
موجودات ضريبية مؤجلة	6,298,657	-	-	-	-	6,298,657
موجودات أخرى	16,701,870	3,616,224	10,638	-	1,025	20,329,757
مجموع الموجودات	1,314,887,298	52,629,207	80,879,506	22,514,820	19,953,134	1,490,863,965
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	25,195,615	-	2,679,678	-	29,504	27,904,797
ودائع العملاء	1,086,398,163	570,676	1,140,856	1,904,707	927,891	1,090,942,293
تأمينات نقدية	73,083,217	2,374	1,138	3,251	1,629	73,091,609
أموال مقترضة	18,304,098	-	39,185,060	-	-	57,489,158
قروض مساندة	18,500,000	-	-	-	-	18,500,000
مخصصات متنوعة	7,333,258	-	-	-	-	7,333,258
مخصصات الضرائب	4,806,531	-	-	-	-	4,806,531
مطلوبات عقود الايجار	6,485,590	-	-	-	-	6,485,590
مطلوبات أخرى	31,769,857	-	-	-	-	31,769,857
مجموع المطلوبات	1,271,876,329	573,050	43,006,732	1,907,958	959,024	1,318,323,093
رأس المال المدفوع	113,100,000	-	-	-	-	113,100,000
علاوة إصدار	17,770,333	-	-	-	-	17,770,333
احتياطي إجباري	9,226,758	-	-	-	-	9,226,758
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	3,484,033	-	-	-	-	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	5,216,291	-	-	-	-	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	(927,005)	(2,182,552)	-	-	-	(3,109,557)
أرباح مدورة	26,853,014	-	-	-	-	26,853,014
صافي حقوق الملكية	174,723,424	(2,182,552)	-	-	-	172,540,872
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,446,599,753	(1,609,502)	43,006,732	1,907,958	959,024	1,490,863,965
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	26,041,583	390,000	78,663	-	-	26,510,246
اعتمادات مستندية	10,518,664	-	1,247,181	-	-	11,765,845
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	32,749,855	-	-	-	-	32,749,855
	69,310,102	390,000	1,325,844	-	-	71,025,946

	2022					
	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	234,756,606	-	-	-	-	234,756,606
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	77,075,647	19,582,835	60,344,007	47,921,651	521,599	205,445,739
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	336,000		-	-	-	336,000
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	931,933,823	2,135,007	-	-	-	934,068,830
استثمار في شركة حليفة	6,404,983	743,357	-	-	-	7,148,340
عقارات وآلات ومعدات	10,113,827	10,153,650	5,930,218	4,298,926	9,790,063	40,286,684
حق استخدام الموجودات	50,240,259	-	-	-	-	50,240,259
مشاريع تحت التنفيذ	20,946,235	-	-	-	-	20,946,235
موجودات غير ملموسة	6,000,996	-	-	-	-	6,000,996
موجودات ضريبية مؤجلة	273,695	-	-	-	-	273,695
موجودات أخرى	3,849,183	-	-	-	-	3,849,183
مجموع الموجودات	4,709,866	-	-	-	-	4,709,866
	21,942,455	1,138,318	103,265	34,673	1,036,408	24,255,119
	1,368,583,575	33,753,167	66,377,490	52,255,250	11,348,070	1,532,317,552
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	67,542,791	-	-	-	93,660	67,636,451
ودائع العملاء	1,127,813,694	758,991	753,710	2,270,678	1,605,618	1,133,202,691
تأمينات نقدية	74,508,754	40,869	116,902	321,304	622,939	75,610,768
أموال مقترضة	18,712,787	-	1,666,670	-	-	20,379,457
قروض مساندة	31,000,000	-	-	-	-	31,000,000
مخصصات متنوعة	6,581,214	-	-	-	-	6,581,214
مخصصات الضرائب	4,720,244	-	-	-	-	4,720,244
مطلوبات عقود الايجار	5,907,210	-	-	-	-	5,907,210
مطلوبات أخرى	22,655,355	-	-	-	-	22,655,355
مجموع المطلوبات	1,359,442,049	799,860	2,537,282	2,591,982	2,322,217	1,367,693,390
رأس المال المدفوع	113,100,000	-	-	-	-	113,100,000
علاوة إصدار	17,770,333	-	-	-	-	17,770,333
احتياطي إجباري	7,786,540	-	-	-	-	7,786,540
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	3,484,033	-	-	-	-	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	5,216,291	-	-	-	-	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	(128,286)	(2,133,807)	-	-	-	(2,262,093)
أرباح مدورة	19,529,058	-	-	-	-	19,529,058
صافي حقوق الملكية	166,757,969	(2,133,807)	-	-	-	164,624,162
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,526,200,018	(1,333,947)	2,537,282	2,591,982	2,322,217	1,532,317,552
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	26,518,854	2,921	52,815	-	-	26,574,590
إعتمادات مستندية	16,916,358	-	5,885,026	-	-	22,801,384
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	40,068,655	-	-	-	-	40,068,655
	83,503,867	2,921	5,937,841	-	-	89,444,629

41. إدارة المخاطر

تشرف لجنة إدارة المخاطر المكونة من أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للبنك، والتي تهدف إلى قياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة وأية مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً. يعمل البنك على تطوير إدارة المخاطر من حيث البرامج وأنظمة القياس والضبط والرقابة.

تتلخص المخاطر بما يلي:

أولاً: مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

1. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر)

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	131,145,802	132,758,575
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	158,394,798	205,445,739
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	923,954,240	934,068,830
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	51,253,674	40,286,684
موجودات مالية أخرى	17,891,380	22,124,681
	1,282,639,894	1,334,684,509
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	26,510,246	26,574,590
إعتمادات مستندية	11,765,845	22,801,384
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	32,749,855	40,068,655
	71,025,946	89,444,629
	1,353,665,840	1,424,129,138

2. تتوزع التعرضات الائتمانية للتسهيلات حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2023	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى ومؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	20,404,635	195,336,921	26,718,110	364,774,879	607,234,545
مقبولة المخاطر	133,294,606	-	139,033,521	-	272,328,127
تحت المراقبة	13,036,825	-	6,490,290	-	19,527,115
غير عاملة:					
دون المستوى	4,376,400	-	3,693,018	-	8,069,418
مشكوك فيها	3,866,995	-	14,784,180	-	18,651,175
هالكة	15,862,725	-	32,333,641	-	48,196,366
المجموع	190,842,186	195,336,921	223,052,760	364,774,879	974,006,746
فوائد معلقة	(2,763,954)	(1,165,940)	(4,401,254)	-	(8,331,148)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(12,008,330)	(14,367,530)	(9,831,084)	(5,514,414)	(41,721,358)
	176,069,902	179,803,451	208,820,422	359,260,465	923,954,240

31 كانون الأول 2022	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى ومؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	15,646,236	184,524,452	26,599,558	373,359,315	600,129,561
مقبولة المخاطر	133,320,817	-	117,207,476	-	250,528,293
تحت المراقبة	36,602,069	-	26,253,843	-	62,855,912
غير عاملة:					
دون المستوى	3,052,070	-	7,607,955	-	10,660,025
مشكوك فيها	2,146,979	-	10,198,056	-	12,345,035
هالكة	19,824,969	-	33,486,016	-	53,310,985
المجموع	210,593,140	184,524,452	221,352,904	373,359,315	989,829,811
فوائد معلقة	(5,832,060)	(1,940,489)	(4,243,959)	-	(12,016,508)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(13,126,049)	(12,753,339)	(14,828,625)	(3,036,460)	(43,744,473)
	191,635,031	169,830,624	202,280,320	370,322,855	934,068,830

3. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

		القيمة العادلة للضمانات						
31 كانون الأول 2023	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسائر الائتمانية المتوقعة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:									
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	131,453,017	-	-	-	-	-	-	131,453,017	307,215
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	158,439,465	-	-	-	-	-	-	158,439,465	44,667
التسهيلات الائتمانية المباشرة:									
الأفراد	266,082,853	15,346,265	60,407,121	258,777	10,557,017	10,469,233	97,038,413	169,044,440	15,117,016
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61,213,313	6,271,124	27,870,060	126,572	4,546,338	7,439,238	46,253,332	14,959,981	3,876,207
الشركات الكبرى	281,935,701	20,593,190	90,819,700	9,528,342	12,788,950	5,416,182	139,146,364	142,789,337	17,114,126
للحكومة والقطاع العام	364,774,879	2,769,599	-	-	-	-	2,769,599	362,005,280	5,514,414
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	56,060,606	-	-	-	-	-	-	56,060,606	4,806,932
موجودات مالية أخرى	17,891,380	-	-	-	-	-	-	17,891,380	-
المجموع	1,337,851,214	44,980,178	179,096,881	9,913,691	27,892,305	23,324,653	285,207,708	1,052,643,506	46,780,577
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:	71,025,946	10,440,930	-	-	-	-	10,440,930	60,585,016	99,595
	71,025,946	10,440,930	-	-	-	-	10,440,930	60,585,016	99,595

31 كانون الأول 2022	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات					إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسائر الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى			
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:									
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	133,079,225	-	-	-	-	-	-	133,079,225	320,650
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,454,585	-	-	-	-	-	-	205,454,585	8,846
التسهيلات الائتمانية المباشرة:									
الأفراد	260,173,983	15,646,236	49,580,843	286,104	12,425,915	14,366,177	92,305,275	167,868,708	16,410,691
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68,236,927	7,293,056	20,044,093	62,099	3,916,565	7,520,010	38,835,823	29,401,104	4,419,687
الشركات الكبرى	288,059,586	19,306,502	92,898,161	9,841,712	12,912,857	4,760,159	139,719,391	148,340,195	19,758,704
للحكومة والقطاع العام	373,359,315	-	-	-	-	-	-	373,359,315	3,036,460
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	45,125,808	-	-	-	-	-	-	45,125,808	4,839,124
موجودات مالية أخرى	22,124,681	-	-	-	-	-	-	22,124,681	-
المجموع	1,395,614,110	42,245,794	162,523,097	10,189,915	29,255,337	26,646,346	270,860,489	1,124,753,621	48,794,162
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:	89,444,629	10,125,361	-	-	-	-	10,125,361	79,319,268	118,931
	89,444,629	10,125,361	-	-	-	-	10,125,361	79,319,268	118,931

4. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات للتعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

31 كانون الأول 2023	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسائر الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	كفالات مصرفية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:										
الأفراد	20,218,212	862,203	-	6,263,619	-	2,813,521	101,853	10,041,196	11,886,580	9,700,117
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8,415,997	1,545,856	-	4,922,902	-	617,408	5,478	7,091,644	3,566,626	3,268,544
الشركات الكبرى	37,951,602	1,165,055	-	21,288,782	1,540,682	1,629,341	-	25,623,860	15,081,653	13,258,583
المجموع	66,585,811	3,573,114	-	32,475,303	1,540,682	5,060,270	107,331	42,756,700	30,534,859	26,227,244

31 كانون الأول 2022	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسائر الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	كفالات مصرفية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:										
الأفراد	18,647,800	329,903	-	3,557,942	-	2,503,107	290,506	6,681,458	12,046,780	11,119,214
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10,346,417	146,389	-	3,776,733	-	1,082,283	1,086,809	6,092,214	4,452,422	3,938,411
الشركات الكبرى	35,305,319	1,149,345	-	13,777,683	1,320,241	3,488,569	264,033	19,999,871	16,002,996	17,623,398
المجموع	64,299,536	1,625,637	-	21,112,358	1,320,241	7,073,959	1,641,348	32,773,543	32,502,198	32,681,023

5. فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

	داخل فلسطين	دول عربية	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	131,145,802	-	-	-	-	131,145,802
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	29,214,925	40,317,361	71,573,976	17,288,536	-	158,394,798
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	922,548,514	1,405,726	-	-	-	923,954,240
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,185,105	15,938,311	9,294,892	5,226,284	10,609,082	51,253,674
موجودات مالية أخرى	14,263,493	3,616,224	10,638	-	1,025	17,891,380
المجموع كما في 31 كانون الأول 2023	1,107,357,839	61,277,622	80,879,506	22,514,820	10,610,107	1,282,639,894
المجموع كما في 31 كانون الأول 2022	1,170,843,677	37,215,329	66,377,490	52,255,250	7,992,763	1,334,684,509
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	26,041,583	390,000	78,663	-	-	26,510,246
اعتمادات مستندية	10,518,664	-	1,247,181	-	-	11,765,845
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	32,749,855	-	-	-	-	32,749,855
المجموع كما في 31 كانون الأول 2023	69,310,102	390,000	1,325,844	-	-	71,025,946
المجموع كما في 31 كانون الأول 2022	83,503,867	2,921	5,937,841	-	-	89,444,629

6. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	970,220,232	96,779,040	40,358,567	1,107,357,839
دول عربية	58,691,943	1,956,246	629,433	61,277,622
أوروبا	80,879,506	-	-	80,879,506
أمريكا	22,514,820	-	-	22,514,820
أخرى	10,610,107	-	-	10,610,107
المجموع	1,142,916,608	98,735,286	40,988,000	1,282,639,894

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	1,065,110,798	74,114,366	31,618,513	1,170,843,677
دول عربية	36,640,191	-	575,138	37,215,329
أوروبا	66,377,490	-	-	66,377,490
أمريكا	52,255,250	-	-	52,255,250
أخرى	7,992,763	-	-	7,992,763
المجموع	1,228,376,492	74,114,366	32,193,651	1,334,684,509

7. فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

	قطاع عام	مالي	تجاري	عقاري	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	131,145,802	-	-	-	131,145,802
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	158,394,798	-	-	-	158,394,798
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	359,260,465	-	159,901,616	179,803,451	224,988,708	923,954,240
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	51,253,674	-	-	-	51,253,674
موجودات مالية أخرى	-	17,891,380	-	-	-	17,891,380
المجموع كما في 31 كانون الأول 2023	359,260,465	358,685,654	159,901,616	179,803,451	224,988,708	1,282,639,894

	قطاع عام	مالي	تجاري	عقاري	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	132,758,575	-	-	-	132,758,575
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	205,445,739	-	-	-	205,445,739
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	370,322,855	-	157,673,096	169,830,624	236,242,255	934,068,830
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	40,286,684	-	-	-	40,286,684
موجودات مالية أخرى	-	22,124,681	-	-	-	22,124,681
المجموع كما في 31 كانون الأول 2022	370,322,855	400,615,679	157,673,096	169,830,624	236,242,255	1,334,684,509

8. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	131,145,802	-	-	131,145,802
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	158,394,798	-	-	158,394,798
قطاع عام	359,260,465	-	-	359,260,465
القروض العقارية	133,704,313	35,313,182	10,785,956	179,803,451
الصناعة والتجارة والزراعة	105,268,576	41,642,304	12,990,736	159,901,616
قطاع خدماتي	78,929,752	6,602,338	13,353,466	98,885,556
قروض استهلاكية	109,653,527	13,221,216	3,228,409	126,103,152
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	48,667,995	1,956,246	629,433	51,253,674
موجودات مالية أخرى	17,891,380	-	-	17,891,380
المجموع	1,142,916,608	98,735,286	40,988,000	1,282,639,894

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	132,758,575	-	-	132,758,575
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,445,739	-	-	205,445,739
قطاع عام	370,322,855	-	-	370,322,855
القروض العقارية	130,341,600	27,416,217	12,072,807	169,830,624
الصناعة والتجارة والزراعة	131,967,431	10,683,834	15,021,831	157,673,096
قطاع خدماتي	79,520,292	16,757,678	2,710,743	98,988,713
قروض استهلاكية	116,183,582	18,308,836	2,761,790	137,254,208
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	39,711,546	-	575,138	40,286,684
موجودات مالية أخرى	22,124,681	-	-	22,124,681
المجموع	1,228,376,301	73,166,565	33,142,309	1,334,685,175

9. عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام اكثر من سيناريو:

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2023:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
		(%)	2023	2024	2025	2026	2027	2028
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	40	(3.70)	(6.80)	0.40	4.25	4.09	3.01
	السيناريو الأفضل	-	3.28	0.18	7.38	11.24	11.08	9.99
	السيناريو الأسوء	60	(10.68)	(13.78)	(6.59)	(2.73)	(2.89)	(3.98)
معدلات التضخم								
	السيناريو العادي	40	3.31	3.33	3.31	3.31	3.31	3.31
	السيناريو الأفضل	-	1.57	1.59	1.57	1.57	1.56	1.56
	السيناريو الأسوء	60	5.06	5.07	5.06	5.05	5.05	5.05

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2022:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
		(%)	2022	2023	2024	2025	2026	2027
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	40	1,61	1,16	0,12	(0,18)	(0,13)	(0,08)
	السيناريو الأفضل	30	9,96	7,78	6,74	6,44	6,49	6,54
	السيناريو الأسوء	30	(4,27)	(5,46)	(6,5)	(6,8)	(6,75)	(6,7)
معدلات التضخم								
	السيناريو العادي	40	5,69	3,8	2,49	2,17	2,29	1,95
	السيناريو الأفضل	30	7,58	4,44	3,13	2,81	2,93	2,59
	السيناريو الأسوء	30	4,27	3,15	1,84	1,52	1,64	1,3

10. تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع الخاص:		
من +AAA الى -A	31,790,494	14,651,144
من +BBB الى -B	8,648,642	14,946,575
أقل من -B	629,433	575,138
غير مصنف	10,185,105	10,113,827
المجموع	51,253,674	40,286,684

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

1. مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2023		2022	
العملة	**الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)**	**حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)**	**الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)**	**حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)**
دولار أمريكي	10	(249,870)	10	(223,581)
شيقل إسرائيلي	10	(146,504)	10	(133,957)
دينار أردني	10	(107,151)	10	(81,423)
عملات أخرى	10	(4,320)	10	(25,756)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2023	فجوة إعادة تسعير الفائـــدة						
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	240,672,167	240,672,167
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	73,988,426	14,976,080	-	-	-	-	69,430,292	158,394,798
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	285,600	285,600
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	15,620,279	15,241,974	76,206,248	59,463,924	170,331,681	587,090,134	-	923,954,240
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-	6,332,279	6,332,279
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	445,404	-	-	7,351,982	24,675,222	18,781,066	-	51,253,674
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	50,151,383	50,151,383
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	21,884,324	21,884,324
حق استخدام الموجودات	-	-	-	-	-	-	6,755,187	6,755,187
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	1,803,479	1,803,479
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	2,748,420	2,748,420
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	6,298,657	6,298,657
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	20,329,757	20,329,757
مجموع الموجودات	90,054,109	30,218,054	76,206,248	66,815,906	195,006,903	605,871,200	426,691,545	1,490,863,965
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	4,360,000	15,000,000	-	-	-	-	8,544,797	27,904,797
ودائع العملاء	111,793,005	69,613,314	57,117,519	139,310,266	60,361,940	-	652,746,249	1,090,942,293
تأمينات نقدية	1,235,679	1,205,753	6,028,478	4,704,036	3,122,369	-	56,795,294	73,091,609
أموال مقترضة	555,560	4,828,687	-	23,132,786	28,972,125	-	-	57,489,158
قروض مساندة	-	-	-	16,500,000	2,000,000	-	-	18,500,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	7,333,258	7,333,258
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	4,806,531	4,806,531
مطلوبات عقود الايجار	10,009	20,017	34,856	437,044	1,650,836	4,332,828	-	6,485,590
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	31,769,857	31,769,857
مجموع المطلوبات	117,954,253	90,667,771	63,180,853	184,084,132	96,107,270	4,332,828	761,995,986	1,318,323,093
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	113,100,000	113,100,000
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	9,226,758	9,226,758
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	3,484,033	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(3,109,557)	(3,109,557)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	26,853,014	26,853,014
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	172,540,872	172,540,872
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	117,954,253	90,667,771	63,180,853	184,084,132	96,107,270	4,332,828	934,536,858	1,490,863,965
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(27,900,144)	(60,449,717)	13,025,395	(117,268,226)	98,899,633	601,538,372	(507,845,313)	-
الفجوة التراكمية	(27,900,144)	(88,349,861)	(75,324,466)	(192,592,692)	(93,693,059)	507,845,313	-	-

31 كانون الأول 2022	فجوة إعادة تسعير الفائـــدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	234,756,606	234,756,606
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	50,203,906	2,499,972	-	-	-	-	152,741,861	205,445,739
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	336,000	336,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	15,791,275	15,408,829	77,040,483	60,114,879	172,196,314	593,517,050	-	934,068,830
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-	7,148,340	7,148,340
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	308,536	2,831,176	122,882	-	11,192,213	25,831,877	-	40,286,684
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	50,240,259	50,240,259
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	20,946,235	20,946,235
حق استخدام الموجودات	-	-	-	-	-	-	6,000,996	6,000,996
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	273,695	273,695
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	3,849,183	3,849,183
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,709,866	4,709,866
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	24,255,119	24,255,119
مجموع الموجودات	66,303,717	20,739,977	77,163,365	60,114,879	183,388,527	619,348,927	505,258,160	1,532,317,552
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	67,636,451	67,636,451
ودائع العملاء	157,750,565	86,325,058	63,362,870	135,538,873	44,358,621	364,393	645,502,311	1,133,202,691
تأمينات نقدية	1,278,268	1,247,310	6,236,254	4,866,164	3,727,504	-	58,255,268	75,610,768
أموال مقترضة	555,555	-	555,555	18,712,787	555,560	-	-	20,379,457
قروض مساندة	-	-	-	-	31,000,000	-	-	31,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,581,214	6,581,214
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	4,720,244	4,720,244
مطلوبات عقود الايجار	9,116	18,232	31,748	398,069	1,503,616	3,946,429	-	5,907,210
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	22,655,355	22,655,355
مجموع المطلوبات	159,593,504	87,590,600	70,186,427	159,515,893	81,145,301	4,310,822	805,350,843	1,367,693,390
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	113,100,000	113,100,000
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	7,786,540	7,786,540
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	3,484,033	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,262,093)	(2,262,093)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	19,529,058	19,529,058
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	164,624,162	164,624,162
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	159,593,504	87,590,600	70,186,427	159,515,893	81,145,301	4,310,822	969,975,005	1,532,317,552
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(93,289,787)	(66,850,623)	6,976,938	(99,401,014)	102,243,226	615,038,105	(464,716,845)	-
الفجوة التراكمية	(93,289,787)	(160,140,410)	(153,163,472)	(252,564,486)	(150,321,260)	464,716,845	-	-

2. مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه.

	2023			2022		
المؤشر	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية الموحدة	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية الموحدة
	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10	28,560	555,930	10	33,600	632,662
أسواق مالية أجنبية	10	-	69,461	10	-	74,336
أسهم غير مدرجة	10	-	7,837	10	-	7,837

3. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2023		2022	
العملة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة
	(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
شيقل إسرائيلي	10	(311,351)	10	(18,162)
عملات أخرى	10	291,101	10	227,406

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2023	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	32,944,963	151,222,148	4,926,093	189,093,204
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	39,378,569	22,578,415	31,025,996	92,982,980
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	136,171,118	486,384,597	55,875,346	678,431,061
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	7,168,886	-	2,197,295	9,366,181
موجودات مالية أخرى	30,125,913	4,315,395	679,124	35,120,432
مجموع الموجودات	245,789,449	664,500,555	94,703,854	1,004,993,858
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,983,532	574,776	941	2,559,249
ودائع العملاء	231,118,900	441,707,361	43,186,370	716,012,631
تأمينات نقدية	7,940,144	33,976,105	3,658,493	45,574,742
أموال مقترضة	-	18,304,098	38,629,500	56,933,598
مطلوبات مالية أخرى	3,041,860	173,051,725	6,317,536	182,411,121
مجموع المطلوبات	244,084,436	667,614,065	91,792,840	1,003,491,341
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	1,705,013	(3,113,510)	2,911,014	1,502,517
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	2,276,076	11,202,532	6,489,821	19,968,429

31 كانون الأول 2022	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	37,687,257	127,612,925	7,697,393	172,997,575
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	24,034,615	88,718,653	24,311,520	137,064,788
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	164,458,375	476,701,977	52,656,732	693,817,084
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,153,650	-	2,121,228	12,274,878
موجودات مالية أخرى	55,222,965	3,681,294	1,716,219	60,620,478
مجموع الموجودات	291,556,862	696,714,849	88,503,092	1,076,774,803
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18,685,970	15,398,061	911	34,084,942
ودائع العملاء	266,128,130	396,865,615	55,033,335	718,027,080
تأمينات نقدية	4,434,733	29,652,159	3,412,014	37,498,906
أموال مقترضة	-	18,712,787	-	18,712,787
مطلوبات مالية أخرى	1,502,966	236,267,850	27,782,777	265,553,593
مجموع المطلوبات	290,751,799	696,896,472	86,229,037	1,073,877,308
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	805,063	(181,623)	2,274,055	2,897,495
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	3,048,310	26,581,289	14,821,854	44,451,453

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولتجنب هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تعظيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة مناسب.

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة. ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات والنسب المالية المختلفة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2023	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	12,904,797	15,000,000	-	-	-	-	-	27,904,797
ودائع العملاء	765,033,586	70,621,977	57,559,385	140,304,127	62,086,122	-	-	1,095,605,197
تأمينات نقدية	1,236,635	1,205,753	6,028,478	4,704,036	59,917,663	-	-	73,092,565
أموال مقترضة	567,392	6,045,113	-	24,314,595	22,036,833	10,109,403	-	63,073,336
قروض مساندة	-	-	-	17,257,266	2,116,219	-	-	19,373,485
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	7,333,258	7,333,258
مخصصات الضرائب	-	-	-	4,806,531	-	-	-	4,806,531
مطلوبات عقود الايجار	26,810	53,391	79,510	483,958	2,866,901	3,611,885	-	7,122,455
مطلوبات أخرى	20,226,359	1,232,706	-	9,673,750	-	-	637,042	31,769,857
مجموع المطلوبات	799,995,579	94,158,940	63,667,373	201,544,263	149,023,738	13,721,288	7,970,300	1,330,081,481

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2022	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,574,498	45,061,953	-	-	-	-	-	67,636,451
ودائع العملاء	803,528,200	87,245,115	64,077,460	136,229,747	44,943,641	367,579	-	1,136,391,742
تأمينات نقدية	1,279,559	1,247,310	6,236,254	4,866,164	61,982,772	-	-	75,612,059
أموال مقترضة	610,182	-	591,379	18,712,787	574,066	-	-	20,488,414
قروض مساندة	-	-	-	-	34,297,016	-	-	34,297,016
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,581,214	6,581,214
مخصصات الضرائب	-	-	-	4,720,244	-	-	-	4,720,244
مطلوبات عقود الايجار	9,918	19,753	33,820	401,449	2,196,382	4,352,867	-	7,014,189
مطلوبات أخرى	14,174,446	1,889,211	-	4,269,720	-	-	2,321,978	22,655,355
مجموع المطلوبات	842,176,803	135,463,342	70,938,913	169,200,111	143,993,877	4,720,446	8,903,192	1,375,396,684

نسبة تغطية السيولة

تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقا لسيناريو الاجهاد ولمدة 30 يوما، وبغرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الاجهاد ولحين اتخاذ البنك الإجراءات لحل المشكلة بطريقة منظمة.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:

	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة*	268,622,567	256,835,311
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	235,279,206	11,763,960
ب- الودائع الأقل استقراراً	354,994,102	41,429,006
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتبارين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع التشغيلية	16,461,671	1,068,828
ب- الودائع غير التشغيلية	191,682,852	76,673,141
الودائع والتمويل المضمون	798,417,831	130,934,935
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	32,749,855	1,637,493
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى	412,241,953	26,733,896
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	1,243,409,639	159,306,324
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى	152,643,828	78,726,421
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	152,643,828	78,726,421
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		80,579,903
مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات		256,835,311
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		80,579,903
نسبة تغطية السيولة (%)		%319
الحد الأدنى للنسبة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية (%)		100%

* تتضمن الأصول عالية الجودة استناداً الى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) النقد والأرصدة لدى سلطة النقد (إيضاح 4) و الاستثمارات في الأسهم والسندات المدرجة بعد تنزيل أي استثمارات في مؤسسات مالية.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة	260,300,948	248,532,342
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	222,155,003	11,107,750
ب- الودائع الأقل استقراراً	392,492,116	48,372,363
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتبارين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع التشغيلية	30,008,099	7,024,533
ب- الودائع غير التشغيلية	205,285,532	82,114,213
الودائع والتمويل المضمون	849,940,750	148,618,859
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	40,068,655	2,003,433
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى	445,668,725	76,297,149
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	1,335,678,130	226,919,441
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى	210,373,282	94,248,928
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	210,373,282	94,248,928
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		132,670,513
مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات		248,532,342
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		132,670,513
نسبة تغطية السيولة (%)		187%
الحد الأدنى للنسبة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية (%)		100%

نسبة صافي التمويل المستقر

تم اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر الى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنك من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرار لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد البنك على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رأس المال الرقابي	183,290,953	178,750,627
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)	223,916,502	219,181,459
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)	492,105,235	540,341,833
التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون	195,732,072	211,258,176
تمويل وودائع أخرى	12,829,549	9,356,394
إجمالي التمويل المستقر المتاح	1,107,874,311	1,158,888,489
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة	27,722	26,843
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة	818,882	315,058
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة	15,564,814	11,855,339
القروض	741,584,499	751,538,143
الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	14,384,868	9,273,043
الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	2,667,413	1,959,315
القروض غير المنتظمة	62,693,178	107,047,704
جميع الأصول الأخرى	12,209,509	14,923,387
تسهيلات الائتمان والسيولة القابلة للإلغاء والغير المشروطة	1,825,696	2,171,761
التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:	1,637,493	2,003,433
إجمالي التمويل المستقر المطلوب	853,414,074	901,114,026
نسبة صافي التمويل المستقر	%130	129%
الحد الأدنى للنسبة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية (%)	100%	100%

نسبة الرفع المالي

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية التعليمات رقم (2021/24) بشأن تطبيق نسبة الرفع المالي، حيث تهدف هذه التعليمات الى الحد من تراكم الرفع المالي لدى المصارف وذلك من أجل الحد من أية ضغوطات على النظام المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام، وتعزيز متطلبات رأس المال، وتجدر الاشارة الى أنه يجب أن لا تقل نسبة الرفع المالي في جميع الاحوال عن 4%.

البند	2023
	دولار أمريكي
إجمالي مقياس التعرضات	1,715,363,865
التعديلات الرقابية ذات العلاقة بالاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية وشركات التامين والكيانات التجارية المجمعة للاغراض المحاسبية لكنها خارج نطاق التجمع الرقابي	37,060,036
التعديلات ذات العلاقة بتعرضات المشتقات	139,559,737
التعديلات ذات العلاقة ببنود خارج مركز البيان المالي	47,570,239
تعديلات/تعرضات أخرى	2,748,420
إجمالي مقياس التعرضات لغاية احتساب نسبة الرفع المالي	1,488,425,433
صافي الشريحة الأولى من رأس المال	129,248,383
نسبة الرفع المالي كما في 31 كانون الأول 2023	%8,68
الحد الأدنى للنسبة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية (%)	4%

البند	2022
	دولار أمريكي
إجمالي مقياس التعرضات	1,839,382,560
التعديلات الرقابية ذات العلاقة بالاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية وشركات التامين والكيانات التجارية المجمعة للاغراض المحاسبية لكنها خارج نطاق التجمع الرقابي	37,885,078
التعديلات ذات العلاقة بتعرضات المشتقات	200,967,400
التعديلات ذات العلاقة ببنود خارج مركز البيان المالي	58,847,437
تعديلات/تعرضات أخرى	3,849,183
إجمالي مقياس التعرضات لغاية احتساب نسبة الرفع المالي	1,537,833,462
صافي الشريحة الأولى من رأس المال	113,750,868
نسبة الرفع المالي كما في 31 كانون الأول 2022	7,4%
الحد الأدنى للنسبة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية (%)	4%

42. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ. معلومات عن أنشطة البنك:

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى أربع قطاعات أعمال رئيسية:

- **حسابات الأفراد:** يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- **حسابات الشركات والمؤسسات:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات.
- **حسابات القطاع العام:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالقطاع العام.
- **الخزينة:** يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات.

بالإضافة الى ذلك تم توزيع أنشطة البنك إلى قطاعي أعمال رئيسية:

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

31 كانون الأول 2023	أفراد	قطاع عام	شركات ومؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	23,068,117	19,451,299	25,241,708	14,081,472	2,148,209	83,990,805
صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,709,013)	(2,477,954)	(2,078,748)	9,806	-	(6,255,909)
نتائج قطاع الأعمال	15,326,556	13,696,517	17,660,379	11,017,593	1,821,130	59,522,175
مصاريف غير موزعة						44,079,826
ربح السنة قبل الضرائب						15,391,949
مصروف الضرائب						(989,769)
ربح السنة						14,402,180
معلومات أخرى						
إجمالي موجودات القطاع	245,606,390	491,395,665	318,455,003	375,944,099	59,462,808	1,490,863,965
إجمالي مطلوبات القطاع	655,106,287	192,046,029	335,185,684	85,589,857	50,395,236	1,318,323,093
استثمار في شركات حليفة						50,151,383
مصاريف رأسمالية						8,464,945
استهلاكات وإطفاءات						5,913,145

31 كانون الأول 2022	أفراد	وقطاع عام	شركات ومؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	19,593,701	21,052,158	23,318,475	17,794,946	3,517,684	85,276,964
صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,207,402)	369,233	(3,767,184)	11,800	-	(4,593,553)
نتائج قطاع الأعمال	12,146,907	17,627,987	14,836,483	14,207,471	3,267,480	62,086,328
مصاريف غير موزعة						(42,504,710)
ربح السنة قبل الضرائب						19,581,618
مصروف الضرائب						(2,580,400)
ربح السنة						17,001,218
معلومات أخرى						
إجمالي موجودات القطاع	237,219,194	515,610,611	326,526,781	393,708,363	59,252,603	1,532,317,552
إجمالي مطلوبات القطاع	663,165,400	192,345,790	372,015,056	100,303,121	39,864,023	1,367,693,390
استثمار في شركات حليفة						50,240,259
مصاريف رأسمالية						5,790,665
استهلاكات وإطفاءات						6,173,524

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		دولي		المجموع	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	80,077,524	83,471,381	3,862,882	1,805,583	83,940,406	85,276,964
مجموع الموجودات	1,314,158,826	1,366,747,547	176,705,139	165,570,005	1,490,863,965	1,532,317,552
المصاريف الرأسمالية	8,464,945	5,790,665	-	-	8,464,945	5,790,665

43. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2023	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	137,650,682	-	-	-	-	-	103,021,485	240,672,167
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	130,018,793	14,976,080	-	-	-	-	13,399,925	158,394798
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	285,600	285,600
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	15,620,279	15,241,974	76,206,248	59,463,924	170,331,681	587,090,134	-	923,954,240
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-	6,332,279	6,332,279
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	445,404	-	-	7,351,982	24,675,222	18,781,066	-	51,253,674
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	50,151,383	50,151,383
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	21,884,324	21,884,324
حق استخدام الموجودات	-	-	-	-	-	-	6,755,187	6,755,187
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	1,803,479	1,803,479
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	2,748,420	2,748,420
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	6,298,657	6,298,657
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	20,329,757	20,329,757
مجموع الموجودات	283,735,158	30,218,054	76,206,248	66,815,906	195,006,903	605,871,200	233,010,496	1,490,863,965
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	12,904,797	15,000,000	-	-	-	-	-	27,904,797
ودائع العملاء	764,539,254	69,613,314	57,117,519	139,310,266	60,361,940	-	-	1,090,942,293
تأمينات نقدية	1,235,679	1,205,753	6,028,478	4,704,036	59,917,663	-	-	73,091,609
أموال مقترضة	555,560	4,828,687	-	23,132,785	19,314,750	9,657,376	-	57,489,158
قروض مساندة	-	-	-	16,500,000	2,000,000	-	-	18,500,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	7,333,258	7,333,258
مخصصات الضرائب	-	-	-	4,806,531	-	-	-	4,806,531
مطلوبات عقود الايجار	24,413	48,617	72,400	440,684	2,610,554	3,288,922	-	6,485,590
مطلوبات أخرى	20,226,359	1,232,706	-	9,673,750	-	-	637,042	31,769,857
مجموع المطلوبات	799,486,062	91,929,077	63,218,397	198,568,052	144,204,907	12,946,298	7,970,300	1,318,323,093
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	113,100,000	113,100,000
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	9,226,758	9,226,758
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	3,484,033	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(3,109,557)	(3,109,557)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	26,853,014	26,853,014
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	172,540,872	172,540,872
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	799,486,062	91,929,077	63,218,397	198,568,052	144,204,907	12,946,298	180,511,172	1,490,863,965
فجوة الاستحقاق	(515,750,904)	(61,711,023)	12,987,851	(131,752,146)	50,801,996	592,924,902	52,499,324	-
الفجوة التراكمية	(515,750,904)	(577,461,927)	(564,474,076)	(696,226,222)	(645,424,226)	(52,499,324)	-	-

31 كانون الأول 2022	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	128,361,164	-	-	-	-	-	106,395,442	234,756,606
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	108,306,388	84,162,411	-	-	-	-	12,976,940	205,445,739
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	336,000	336,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي	15,791,275	15,408,829	77,040,483	60,114,879	172,196,314	593,517,050	-	934,068,830
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-	7,148,340	7,148,340
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	308,536	2,831,176	122,882	-	11,192,213	25,831,877	-	40,286,684
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	50,240,259	50,240,259
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	20,946,235	20,946,235
حق استخدام موجودات	-	-	-	-	-	-	6,000,996	6,000,996
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	273,695	273,695
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	3,849,183	3,849,183
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,709,866	4,709,866
موجودات أخرى	647,601	-	-	1,809,463	12,451,487	-	9,346,568	24,255,119
مجموع الموجودات	253,414,964	102,402,416	77,163,365	61,924,342	195,840,014	619,348,927	222,223,524	1,532,317,552
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,574,498	45,061,953	-	-	-	-	-	67,636,451
ودائع العملاء	803,252,876	86,325,058	63,362,870	135,538,873	44,358,621	364,393	-	1,133,202,691
تأمينات نقدية	1,278,268	1,247,310	6,236,254	4,866,164	61,982,772	-	-	75,610,768
أموال مقترضة	555,555	-	555,555	18,712,787	555,560	-	-	20,379,457
قروض مساندة	-	-	-	-	31,000,000	-	-	31,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,581,214	6,581,214
مخصصات الضرائب	-	-	-	4,720,244	-	-	-	4,720,244
مطلوبات عقود الايجار	9,116	18,232	31,748	398,069	1,503,616	3,946,429	-	5,907,210
مطلوبات أخرى	14,174,446	1,889,211	-	4,269,720	-	-	2,321,978	22,655,355
مجموع المطلوبات	841,844,759	134,541,764	70,186,427	168,505,857	139,400,569	4,310,822	8,903,192	1,367,693,390
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	113,100,000	113,100,000
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	7,786,540	7,786,540
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	3,484,033	3,484,033
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,262,093)	(2,262,093)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	19,529,058	19,529,058
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	164,624,162	164,624,162
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	841,844,759	134,541,764	70,186,427	168,505,857	139,400,569	4,310,822	173,527,354	1,532,317,552
فجوة الاستحقاق	(588,429,795)	(32,139,348)	6,976,938	(106,581,515)	56,439,445	615,038,105	48,696,170	-
الفجوة التراكمية	(588,429,795)	(620,569,143)	(613,592,205)	(720,173,720)	(663,734,275)	(48,696,170)	-	-

44. السياسات التطورية للبنك

انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للبنك وحرصاً من البنك على تلبية احتياجات العملاء المصرفية وخدمتهم بصورة متكاملة قام البنك بالتوسع في العديد من القطاعات الجديدة لخدمة هذا الهدف حيث أن أبرز ما تتضمنه الخطة الاستراتيجية للبنك الأمور التالية:

- اطلاق نظام بنكي جديد وأنظمة مساندة له كونها أحد الركائز الأساسية التي يستند اليها البنك.
- إنشاء أرشيف مركزي لكافة المعاملات المالية وغير المالية للبنك.
- توسيع شبكة الفروع والصرافات الآلية لتغطي كافة المناطق في الضفة الغربية.
- أتمتة كافة مسارات العمل الخاصة بأعمال البنك لتسريع عمليات البنك وتوفير الخدمات للعملاء بيسر وسرعة وعن بعد.
- تطوير منتجات جديدة غير تقليدية تلبي حاجات العملاء المصرفية المتعددة فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار في جميع القطاعات المصرفية (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة، الخزينة، والشركات الصغيرة والمتوسطة).
- تحسين الإجراءات المتبعة لخدمة العملاء بالسرعة والكفاءة التي تعكس رؤية البنك وأهدافه.
- تطوير الذراع الاستثماري الخاص بالبنك ليقوم لتعزيز إدارة الاستثمارات لصالح العملاء والبنك.
- بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات والشركات المالية.
- تطوير وتدريب طاقم متخصص في الأمور المصرفية المتعددة من الطاقم البشري في البنك.

45. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال العامين 2023 و2022، بإستثناء قيام البنك خلال عام 2022 برفع رأس ماله المدفوع ورفع رأس المال المصرح به من 110 مليون دولار أمريكي الى 115 مليون دولار أمريكي، والمصادقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح كأسهم مجانية للمساهمين بنسبة 8,13% من رأس المال المدفوع والبالغ 104,596,347 دولار أمريكي ليصل رأس المال المدفوع بعد الزيادة إلى 113,100,000 دولار أمريكي (ايضاح 1).

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8). وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة:

	2023			2022		
	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
	دولار أمريكي	%	%	دولار أمريكي	%	%
رأس المال التنظيمي	143,482,497	9,62	16,71	136,189,429	8,89	15,17
رأس المال الأساسي	129,248,383	8,67	15,05	113,750,868	7,42	12,67

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال لعام 2023 وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) كما هو مبين في الجدول التالي:

	31 كانون الأول 2023
	دولار أمريكي
صافي الأسهم العادية (CET 1)	129,248,383
الشريحة الأولى لرأس المال	129,248,383
الشريحة الثانية لرأس المال	14,234,114
قاعدة رأس المال	143,482,497
مخاطر الائتمان	737,734,337
مخاطر السوق	3,684,711
المخاطر التشغيلية	117,266,218
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	858,685,266
	%
نسبة الأسهم العادية (CET 1) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	15,05
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	15,05
نسبة الشريحة الثانية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,66
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات	8,67
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات	9,62
نسبة كفاية رأس المال	16,71

46. إرتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتمل أن تطرأ مقابل ما يلي:

	2023	2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كفالات	26,510,246	26,574,590
إعتمادات مستندية	11,765,845	22,801,384
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	32,749,855	40,068,655
	71,025,946	89,444,629

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 3,469,957 دولار أمريكي ومبلغ 2,140,951 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2022، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5% إلى 10% من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

47. القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك مبلغ 61,201,642 دولار أمريكي ومبلغ 50,049,156 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي. علماً بأن الجزء الأكبر من هذا المبلغ 32,823,733 دولار أمريكي تتعلق بقضايا الحدث التشغيلي وبرأي المستشار القانوني والإدارة التنفيذية للبنك أنها لا تستند إلى أي أساس قانوني.

في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا بإستثناء ما تم تخصيصه.

48. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

49. الحرب على قطاع غزة

تعرض قطاع غزة في بداية تشرين الأول 2023 لحرب مما أثر بشكل كبير على كافة الأنشطة الاقتصادية في القطاع بالإضافة إلى تعرض الكثير من المنشآت والعقارات إلى التدمير الكلي أو الجزئي. كما تأثر النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية نتيجة الاغلاقات والقيود على حركة الأفراد والبضائع بين مدن الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وكل من إسرائيل والأردن وعدم قدرة عشرات آلاف العمال الفلسطينيين الوصول إلى أماكن عملهم في اسرائيل.

من المتوقع أن تؤثر هذه الأمور بشكل سلبي على الأنشطة الاقتصادية في فلسطين وقد تؤدي إلى انخفاض إيرادات القطاع الخاص والعمال والإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات المقاصة وبالتالي قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم في مواعيدها. ان تعرض البنك للتسهيلات الممنوحة للحكومة وموظفيها والعمال مفصح عنها في ايضاح (7).

إجراءات الادارة

استجابة للحرب على قطاع غزة قام البنك ومنذ اليوم الأول بتفعيل خطط استمرارية العمل والازمات لمجابهة آثار هذه الحرب على البنك الوطني والتي تمثلت بالعديد من الإجراءات كما يلي:

- تحديد سيناريوهات الاغلاقات المحتملة على الضفة الغربية لضمان استمرارية الوظائف الأساسية للبنك وتحديد المسؤوليات لفرق الطوارئ للسيناريوهات المختلفة بالإضافة الى تفعيل أنظمة العمل عن بعد وتوزيع الموظفين على الفروع الأقرب لاماكن سكنهم
- عمل البنك على تقييم جميع المحاور لهذه الحرب والتي تتمثل باعداد سيناريوهات ضاغطة للمحاور التالية:
  - الاثار المباشرة داخل قطاع غزة
  - إدارة السيولة ومؤشراتها
  - الاثار في مناطق الضفة الغربية
  - الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني
  - المخاطر التشغيلية

لكنه من المتوقع أن يؤثر هذا الحدث على أنشطة البنك التشغيلية واستثماراته وإيراداته ونتائج أعماله بسبب التأثيرات المتمثلة بما يلي:

أ- الآثار المباشرة على البنك من الأعمال المصرفية داخل قطاع غزة:

- لا يوجد لدى البنك أي فروع أو مكاتب تقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية للعملاء داخل قطاع غزة
- لا يوجد لدى البنك أي تسهيلات ممنوحة للعملاء داخل قطاع غزة
- لا يوجد لدى البنك نقد في الصناديق أو الخزنات أو صرافات آلية داخل قطاع غزة

وعليه، لا يوجد آثار مباشرة على البنك الوطني من الأعمال المصرفية داخل قطاع غزة نتيجة الحرب.

ب- النقد والسيولة:

يقوم البنك بمراقبة منتظمة لوضع السيولة لضمان وجود مستويات كافية من السيولة لتلبية احتياجاته المتوقعة ومواصلة أعماله.

بلغ النقد والأرصدة لدى سلطة النقد باستثناء الاحتياطية الالزامي النقدي (إيضاح 4) والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية (إيضاح 5) كما في 31 كانون أول 2023 مبلغ 296,397,362 دولار أمريكي ما يشكل 27.17% من اجمالي ودائع العملاء.

كما أن نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر هي أعلى من النسب التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية كما هو مفصح عنه في إيضاح (41).

ت- الاثار في مناطق الضفة الغربية - مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

قام البنك بتقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات تدل على عدم القدرة على الدفع، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤقتة باعتبارها نتيجة الحرب أو على المدى الطويل. كما قام البنك بتغيير الاحتمالات المرجحة لسيناريوهات الاقتصاد الكلي من خلال احتساب وزن أكبر للسيناريو الأسوأ والتي أدت الى زيادة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ث- الاستثمار في الشركة الحليفة (البنك الإسلامي الفلسطيني):

يمتلك البنك الوطني حصة مباشرة في البنك الإسلامي الفلسطيني بنسبة 24.85%، إن البنك الإسلامي الفلسطيني هو أحد البنوك العاملة في قطاع غزة والمتأثرة بالحرب. بلغت القيمة الدفترية لاستثمار البنك في أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 50,151,383 دولار أمريكي. بلغ صافي القيمة الدفترية لموجودات الشركة الحليفة في قطاع غزة كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 135,398,760 دولار أمريكي بعد تنزيل مخصصات تدني بمبلغ 27,779,081 دولار أمريكي. قامت إدارة الشركة الحليفة باحتساب هذه المخصصات وفقاً لتقديراتها المبنية على أخر معلومات متوفرة لديها في ظل حالة عدم التيقن الخارجة عن ارادتها بسبب استمرار الحرب على قطاع غزة.

ج- المخاطر التشغيلية:

يعتقد البنك أن لديه الموارد المالية الكافية لمواصلة أعماله في الضفة الغربية من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع التغيرات الناشئة وضمان قدرة البنك على الاستمرارية وذلك من خلال تنفيذ خطط الاستمرارية.

وبالنتيجة، لا تزال تأثيرات هذه الحرب المستمرة غير واضحة على البنك ولا يمكن التنبؤ بها بدقة في الوقت الحالي. تستمر الإدارة بمتابعة هذا الحدث ودراسة أثره على المركز المالي والأداء التشغيلي للبنك. هذا وتعتقد الإدارة انه لا يوجد أية شكوك جوهرية حول قدرة البنك أو شركته الحليفة على الاستمرار في أعمالها مستقبلاً.